

کتابخانه

حاشية العالم العلامة الحسب الفهامة
الشيخ محمد بن عمر البقرى على شرح
الرحمسة للإمام سبط
الشاردينى نفع الله
بعلمه
آمين



(وبها مشه الشرح المذكور)

(طبع بالمطبعة الميمنية)
على نفقة أصحابها (مصطفى البابي الحلبي)
(وأخوه بكري وعيسى بصر)



٢٩٤٥٣٤
١٩٥٠
٦٦٥١
(٢٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله واهب المنن ذي الجود والاحسان والكرم الذي عم نواله على جميع خلقه فله الفضل والمنن أحده
سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحسب وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له شهادة تضي قائلها من الكروب والمحن وأشهد أن سيدنا ونبينا سيدا عباد الله الذي جاهد
في سبيل الله حق جهادة فإولى ولائهم نزل صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصرهم وبرؤيته تناولوا
(ونعد) فيقول العبد الفقير الفاني محمد بن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقري بلدا
الشافعي مذهباً عاملاً الله بجزيل الاحسان وأوسع له المواهب والمنن قد اطاعت على حاشية العلامة
الشيخ عطية القهوي في المسالك الذي وضعها على شرح المنظومة الرحبية المسمى بسبسط المارديني فوجدته قد
أفاد فيها من عبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد أطال في ذلك فمسرعت على من ليس له همة تناولها
وقد أحببت أن أختصرها ليسهل على أمثالي تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمي القاصر وأنا
أسأل الله من فضله أن يجعلها خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به كل نفع بأصله أنه على ما يشاء قد بر وبعباده
لطيف خبير (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بما اقتدا به الكتاب العزيز
وعمل الخبير كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتراى فاقص وقليل البركة والمراد
بالنقص الشرعي لا الحسي ومعنى ذي بال أي شرف وعظمة أو حال يتم به شرعاً وليس محرماً ولا مكروهاً ولا
ذكر احتضا ولا جعل الشارع له مبدأ بغير التسمية والبناء في التسمية للاستعانة أو التماسها وهي أصلية على
الاصح وعليه نهى متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أولف وهو أولى من جعله اسماً ومقدماً وعاملاً لان
الاخص أولى من الاعم وتقدمه يفيد الاهتمام والحصر وكونه فعلاً لان الأصل في العمل انما هو للافعال
والاسم مشتق من المفعول وهو العلو فاصلاً سمياً يسكون عنه وقيل من التسمية وهي العلامة فاصلاً وسمياً والله
علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة
من رحم بتمزيكه منزلة اللازم أو بجعله لازماً ونقله الى فعل بالضم والرجة في الأصل رقة في القلب وانعطاف

لغة هي التفضل والاحسان وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهي في حقه تعالى بمعنى الانعام أو ارادته فهي
 صفة فعل على الاول وصفة ذات على الثاني فاطلاقه مجاز وقد قدم الرجن على الرحيم لانه خاص بالله تعالى ولانه
 أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كلفى قطع وقطع بالتشديد (قوله يقول) أصله يقول على
 وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد حذف سكونها (قوله الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو ما
 مصدر شاخ أو صفة وسمى شيخا لما حوى من كثرة المعاني لان معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو
 صيدا أو مافي اللغة فعناه من جاوز الاربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن (قوله الامام) معناه لغة
 المقدم على غيره وفي الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان أخر (قوله العالم) كل من اتصف بالعلم ولو كان
 مبتدئا في الطالب (قوله العلامة) وهي صفة بالغة فلا توصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها
 هنا كبر العلم (قوله وحيد دهره الخ) هو والوحيد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا
 المنفرد في دهره أي في عصره وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد بن الشيخ بدر الدين الهمشقي
 الاصل المصري الشافعي رحمه الله تعالى ولد في ربيع ذي القعدة سنة ستة وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ
 بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف شرح الشذور
 والقلم والتوضيح وغيره فضله مشهور وكتبه منتفع بها الخ لوص نيته تغمده الله برحمته ورضوانه وأعاد
 عليه من بركاته آمين (قوله سبط الساردين) أي ابن بنته وقد اشتهر بجده أبي أمه الساردين وهو الشيخ جمال
 الدين عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله الساردين بنسبة لجامع الساردين أو لبلدة من بلاد الحجاز (قوله
 الحمد لله رب العالمين) الحمد الحادثة معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم والتجليل
 سواء تعاقب بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالفواضل وهي النعم المتعدية والثناء هو الوصف الحسن
 واصطلاحا فعل بني أي يشعر ويخبر عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماعلى الحامداً وغيره وهذا معنى
 الشكر لغة بآيدال الحامد بالشكر ومعنى الشكر اصطلاحا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع
 وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة أقسام حمد قدیم وحمد قدیم لحادث وحمد قدیم لقديم وحمد
 حادث لحادث والاولان قدسيان والاثنان حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومجود ومحمود عليه
 وصيغة فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الوصف بالجميل والمحمود هو الموصوف بالجميل ولا بد أن يكون
 المحمود قاعا مختارا والمحمود به صفة يظهر انصاف شيء على وجه مخصوص ويجب أن يكون أي المحمود به
 صفة كمال يدرك تحسنا العقل السليم الخصال من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن
 عند العقل السليم والمحمود عليه هو ما كان الوصف بالجميل بازاؤه ومقابلته ويجب أن يكون كالا وأن يكون
 اختياريا ولو حكوا الحمد هو ذكر ما يدل على انصاف المحمود بالمحمود به والرب هذا المالك لانه تعالى مالك لجميع
 الاشياء وقيل هو في الاصل بمعنى التبرية وهي تبايع الشيء الى كماله شيئا فشيئا وهو اسم من أسمائه تعالى ولا
 يطلق على غيره الامقيدا والعالمين اسم جمع لعالم وليس جعله لانه مقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن
 يكون الجمع أعم من مفردة وقال بعضهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لان عالم يختص بالعقلاء (قوله
 والعاقبة للمتقين) أي بالحفظ في الدنيا والفوز في الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك للمعاصي
 والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجبات وترك المنهيات (قوله والصلوة والسلام) الصلاة اسم مصدر صلي وهي من
 الله رتبة مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والسلام هو بمعنى التسليم أو
 السلامة من النقائص وعطفه على الصلاة للتفريع من كراهة افراد الصلاة عن السلام بخلاف التسمية
 والحمد فان الابتداء يحصل بكل منهما أو جمعهما ككل (قوله على سيدنا محمد) أصله سيدنا بوزن فيعلمنا فاجتعت
 الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقامت الواو يا وأدغمت فيها ويطلق السيد على من فاق قومه وعلا
 عليهم وعلى الخاتم الذي لا يستفزه الغضب وعلى المالك وعلى الكريم وكل ذلك مجوع في سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم وفي سيدنا لعقلاء واذا ثبت سيادته عليهم ثبت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله

يقول الشيخ الامام العالم
 العلامة وحيد دهره
 وفريد عصره محمد بن
 محمد سبط الساردين فيصح
 الله في مدحه الحمد لله رب
 العالمين والعاقبة للمتقين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد

عليه وسلم أعلاما وأخبارا بمرتبته أناسيد ولد آدم ولا تقرأ أعظم من هذا الفخر وهذا الخلد ببقته على عدم
ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من
قوله أناسيد العالمين فيجعل أنه قال ذلك ناديا بنى حق والده آدم لأنه صلى الله عليه وسلم أفضل أولى العزم وهم
أفضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف وسمى به صلى الله عليه وسلم لكثرة اتصاله الجيدة
وسمى الكلام عليه عند قول النبي محمد خاتم رسل ربه (قوله سيد المرسلين) أي والذين هم مائة ألف
وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثمانمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر أو خمسة عشر قال بعضهم وابتدوا
بمحمود بن في هذا العدد يدل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر
العبد على سبيل التقرين لا التحديد (قوله وعلى آله) وهم مؤمنون بنى هاشم وبنى المطلب عندنا
والمشهور عندنا لك بنو هاشم لا المطلب وهذا في مقام منع الزكاة عليهم أمافي مقام الدعاء فهم كل مؤمن
ومؤمنة ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء (قوله وصحبه) أي أصحابه بجمع صاحب بمعنى الصحابي وهو
كل من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسيد بن مريد بيان على ذلك على
الكلام في خطبة المسائل أن شاء الله تعالى (قوله أجمعين) تأكيذا لا كليا والحبب (قوله أما بعد) بالضم
على نية معنى المضاف إليه وهي كلمة يوتيهم إلا أن يقال من أسلوب إلى أسلوب آخر ويستحب الاتيان بهما في
الخطب والمكاتبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بهما في خطابه
ومراسلاته وهي فصل الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذي أوتيه هو
الفصل بين الحق والباطل وأصلها هما يكن من شيء بعد التسمية والجدلة الخ فهذا شرح فهما مبتدأ
والاسمية لازمة للمبتدأ ويمكن فعل شرط والقاء لازمة له غالبه حيث تضمنت أما معنى الابتداء أي المبتدأ
والشرط وهو يكن لزمه ما لزمهما وهو القاء واصوق الاسم إقامة للآزم أعني الاسم والقاء مقام المألوم أعني
المبتدأ وفعل الشرط وإبقاء لآزمه أي المألوم في الجملة والآخر هنا هو الاسمية والقاء لأن آثار المبتدأ وعلاماته
كثيرة منها الاسمية والخبر فاصو في الاسم بمنزلة الخبر في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملتها القاء
والجزاء فلزوم قاء الجزاء إبقاء له في الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول القاء بعد ما ذكرنا المعنى لزوم
وجوده بعد ما ذكرنا لوجود شيء ما مطلقا ووجود شيء ما مطلقا بعد ما ذكرنا معلوم ضرورة فكذا الجزاء
وتقييد المألوم الذي هو الشرط بالبعدية قرينة قائمة على أن اللازم وهو الجزاء بعد ما ذكرنا كذا لا يخفى
(قوله فهذا شرح) الإشارة لها احتمالات سبعة والأولى منها أن الإشارة راجعة للألفاظ باعتبار دلالتها
على المعاني أي فهذه ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة والقاء الواقعة في اسم الإشارة في جواب
الشرط المحذوف والمباحث الواقعة في اسم الإشارة كثيرة شهيرة فلا يطيل بذلك كرها والشرح معناه
الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد المحتاج إليها ذكر قيود المسائل وشروطها
وضم زيادات نفيسة يحتاج إليها المقام والاتيان بالصواب بلا عن غيره وتوضيح العبارات وذكر الدليل
والتعليل (قوله لطيف) وهو يطلق على معان متعددة منها الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه ولذا قيل
في تعريف المساء جوهر لطيف شفاف لأنه لا يحجب ما وراءه وهو اسم من أسمائه تعالى بالاجتماع واللفظ
الرأفة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والعصمة والمراد به هنا كونه بديع الحسن (قوله مختصر)
أي قابل اللفظ لأن المختصر ما قبل لفظه سواء كثر معناه أم لا وبإبقاء البسوط وهو ما كثر لفظه سواء
ساوى معناه أم لا ويجوز أن يراد باللطيف كونه رقيق الجسم أي صغير الجسم بديع الحسن فيكون
حينئذ عطف مختصر عليه تأكيدا (قوله على المقدمة) وهي بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم
أو المتعدي لأنها مقدمة من فهمها على غيره وبالفصح من قدم المتعدي لأن أهل العقول قدموها لما اشتملت
عليه والاول أولى لأنها تقدم غيرها وما قدم غيره أولى بما قدم نفسه لأن الغالب أن الشخص لا يقدم غيره
إلا إذا كان مقدما والمراد هنا ما يتوقف الشرع عليه في مسائل العلم فهي علم على تلك الألفاظ المخصوصة

سيد المرسلين وعلى آله
وصحبه أجمعين أما بعد فهذا
شرح لطيف مختصر على
المقدمة

المسماة بالرحيمية في علم

الفرانس فافع ان شاء الله

تعالى قال

(أول ما نستفتح المقالا

بالحمد لله على ما أنعم

سجدنا به بخاوع القلب

العمى)

أقول افتتح هذه الأرجوزة

ببسم الله الرحمن الرحيم

ثم بالحمد لله تأسيا بالكتاب

العزیز ومراعاة بالاستفتاح

الاستدعاء والمقالا مصدر

قال بقول والالف فيه

للإطلاق يقال قال بقول

قولا ومقالا وقوله ومقالة

والرب اسم من أسمائه

تعالى ولا يقال لغیره الا

مضافا وتعالى أى ارتفع

عما يقول الجاحدون

علاوا كبيرا أى أول

ما ابتدئ القول في هذه

الأرجوزة بذكر حمد الله

تعالى والحمد هو الثناء

على المحمود بحمیل

صفاته والحمد على النعمة

واجب مرادف للشكر

باللسان والالفق أنعم

للإطلاق وحده مصدر

مؤكد منصوب على

المصدرية ويجوز مبنى

للفاعل أى يذهب وفاعله

ضمير مستتر راجع الى

الله تعالى والعنى مقوله

مقصود يكتمب بالياء وهو

فقد البصر أى حذا يذهب

الله به عن القلب العمى

وعنى القلب هو الضار في

الدين بخلاف عمى البصر قال تعالى فافهم الانعمى الابصار

(قوله المسماة بالرحيمية) أى التى للإمام أبى عبد الله محمد بن على بن محمد بن حسين الرضى المعروف بابن موفى الدين نسبة الى بلد يقال له ارحبة ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفى الصحاح للجوهري ونور حب بطن من همدان قلعه منسوب اليها فتأمل وعدة أبحاثها مائة وخمسة وسبعون بيتا من الرجز بحر من بحر الشعر ووزنه مستعمل ست مرات (قوله فى علم) هو يطلق على ادراك الشئ على ما هو عليه فى الواقع ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو المراد هنا سواء وافق الواقع أم لا (قوله الفرائض) جمع فريضة بمعنى مفرضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة وعلم الفرائض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذى حق حقه من التركة وموضوعه التركات وأركان الارث ثلاثة مورث وورث وحق مورث وأسبابه سبأنى الكلام عليها كونه وشروطه ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت حكما أو تقديرا فى الجنين المنفصل بجنابه على أمه توجب الغرة فتنتقل الغرة لورثته لانه لا تدر أنه حي عرض له الموت بالنسبة الى ارب الغرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعدموت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما كالحال والثالث ويختص بالقضاء العلم بالجهة التى بها الارث وبالدرجة التى اجتمع فيها واحد بعضهم بقوله هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المختصة بملئها بالمال بعد موت مالكه تحقيقا وتقدرا (قوله أول ما نستفتح الخ) أى نفتتح أى نبثى وانما قال نستفتح ولم يقل نبثى نفاولا بالفتح فى الفهم وتيسيرها عليه وعلى قارئه والمقالا بالالف الاطلاق أى إطلاق الصوت والمعنى أول ما نبثى القول وهو اللفظ الموضوع لعنى (قوله بذكر) بكسر الذال المججمة لغة كل مذكور وشعر أقول سبق للشئ أو الدعاء وقد يستعمل شرعا بكل قول يشاب قائله عليه (قوله سجدنا) أى خالقنا ومعبودنا وما السكنا (قوله الحمد لله) أى الثناء على الله تعالى بحمیل صفاته وأل فى الحمد للاستغراق كما عليه الجمهور وللجنس كما عليه الرخصى أول العهد كما عليه ابن النحاس واللام فى الله للاختصاص وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد (قوله على ما أنعم) أى على أنعمه أو نعمه والحمد على الأول أمكن لانه وصف قائم به تعالى والثانى أثرنا شئ عن الأول فالحمد على الأول بلا واسطة وعلى الثانى بواسطة ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين المتقارنى رحمه الله تعالى ايماما القصور العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون آخر والنعمة بكسر النون وسكون العين الاحسان وتقع على القليل والكثير وبالضم المسرة وبالفتح المتعة من العيش اللين وأول الانعام على الشخص الاجداد وأعظمها ايجاد الايمان فى قلبه وانما حمد الله على الانعام ليشاب عليه ثواب الواجب (قوله هذه الأرجوزة) من الرجز وهو بحر من بحر الشعر ووزنه مستعمل ست مرات كما تقدم واختار المصنف النظم على النثر لانه أسهل فى الحفظ وهو كلام موزون مقفى مقصود ليخرج بذلك كلام النبوة فلا يقال له شعر لعدم القصد وان كان موزونا مقفى وقال بعضهم فى تعريفه والنظم فى اللغة جمع المؤلفات فى السلاط وفى الاصطلاح تأليف السكيمات المرتبة المعانى المتناسقة للدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) اعترض على الشارح بأن المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بأن المراد بذكر الحمد أى ذكر كان فبشمل البسملة والحمدلة أو أن المصنف أتى بالبسملة لفظا وبالحمدلة تحطا (قوله ثم بالحمد لله) وأتى بالحمدلة الاسمية لانها تدل على الدوام والشموت فهى أولى من الحمدلة الفعلية التى تدل على التجدد والحدوث (قوله تأسيا بالكتاب العزيز) أى اقتداء بالكتاب أى القرآن العزيز أى المعزز المكرم المعظم لانه مبدوء بالبسملة والحمدلة (قوله والالف فيه للإطلاق) أى أن الفاقية أطلقت عن حرف مقيد لانه أتى بالامتداد للصوت وليس من بنية السكامة (قوله والحمد على النعمة واجب) أى يشاب عليه ثواب الواجب اذا وقع فى مقابلة نعمة لفظا أو نية لانه يعاقب على تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذى هو من الاحكام الخمسة (قوله عن القلب العمى) فإطلاق العمى على القلب مجاز لانه شبه بالجهل بفقد البصر لان الجاهل لا يكون مخيرا يشبه الاعمى المخير الذى لا يدري أين يتوجه والقلب جسم لحمى الجوهر صلب يرى

الدين بخلاف عمى البصر قال تعالى فافهم الانعمى الابصار

(ثم الصلاة بعد السلام)

على نبي دينه الاسلام

محمد خاتم رسل ربه

وآله من بعده وصحبه

أقول ثم بعد حمد الله تعالى

أنى بالصلاة والسلام لقوله

تعالى يا أيها الذين آمنوا

صلووا عليه وسلموا تسليما

وقال عليه الصلاة والسلام

من صلى على نبي في كتاب لم

تزل الملائكة تسبغه بماء من

مادام اسمي في ذلك الكتاب

وقوله على نبي دينه

الاسلام هو نبينا محمد خاتم

الانبياء والرسل صلى الله

عليه وسلم قال تعالى ما كان

محمد أباً أحسن من رجالكم

ولكن رسول الله وخاتم

النبيين ويحور في محمد

المحسر على أنه بدل من نبي

والرفع على أنه خير مبتدا

مخروفاً أي هو محمد وقوله

وآله من بعده وصحبه

أي ثم الصلاة والسلام

على النبي صلى الله عليه

وسلم وعلى آله وصحبه

وآله صلى الله عليه وسلم

بنو هاشم وبنو المطلب

تسلي الواجب عند الامام

الشافعي والجمهور وصحبه

جمع صاحب مضاف الى

ضميره صلى الله عليه وسلم

ومفرده صاحب يعني

صاحب وهو من ابي النبي

صلى الله عليه وسلم مؤنسا

به ومات على الاسلام قال

ونسأل الله لنا الاعانة

الشكل موضوع بين غظام الظهر والصدر والجنبين معالق بالعروق العسوية أعظمه لفوق وأدقه لاسفل

وسمى بذلك لقبه في الامور ومنه قول الشاعر

وباسمى الانسان الانسية * ولا القلب الا أنه يتقلب

وأنى بالآية دليلا على دعواه (قوله ثم الصلاة) ثم للترتيب الذي كرى والصحيح ان الله سبحانه وتعالى يريده

صلى الله عليه وسلم رفعة بصلاتنا ويشيب المصلي على ذلك أيضا خلافا لما قال ان الثواب خاص بالمصلي فقط

لانه صلى الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بان الكمال يقبل الكمال وعطفا السلام على الصلاة للخروج

من كراهة افراد احد ههنا الا آخر وهما مختصان بالانبياء فلا يجوز ان على غيرهم الاتباع او اما ما ورد من

قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل نبي أوفى فاجيب عنه بان من كان يستحق شيئا له أن يخص به من شاء

والترضى خاص بالعناية والترحم بغيرهم قاله بعضهم وقد اختلف في وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

على أقوال الصحيح منها ما ذهبنا اليه من استحباب الصلاة في التشهد الأخير منها (قوله على نبي) وهو انسان حر

ذكر من بني آدم سليم عن منفرطه عاون دناءة أب وعن نحن أئم وشكر زات القيود معلومة فلا تطيل بذكرها

وهو بالهمز من النبا وهو الخبر لانه اما خبر أو مخبر و بتر كنه من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة

على الخلق فهو مشتق من نبأ ينبو اذا على وارفع فياؤه بدل من الواو (قوله دينه الاسلام) فمعنى الدين في

اللغة ما يدان به وينقاد اليه وشرعا وضع الهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو

خير لهم بالذات نخرج بالوضع الالهى الاوضاع الصانعية بقوله سائق الاوضاع الالهية فغير الساتفة

كانت الارض وقوله لذوى العقول افعال الحيوانات المختصة بالاختيار بقوله باختيارهم الاوضاع

الساتفة لا بالاختيار كالوجدانيات وقوله المحمود الكفر وقوله بالذات متعلق بسائق يعنى الوضع الالهى

بذاته سائق لانه ما وضع الا كذلك والخير حصول الشئ لما من شأنه أن يكون حاصله أى يناسبه ويليق به

والفرق بينه وبين السكول اعتبارى فان ذلك الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القدرة الى الفعل كمال

ومن حيث انه مؤثر خير فالوضع الالهى الذى في التعريف هو ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام وسمى

ديننا لانا ندين به وسمى شرعا لانه شرع لنا وملة لانه أملى علينا والاسلام معناه فى اللغة الاستسلام والخضوع

والانقياد لالوهية الله تعالى ولا يتحقق ذلك الا مع قبول الامر والنهى والايمان هو التصديق بما جاء من عند

الله تعالى والاقرار به وهما وان اختلفا فلهما معنى واحد فكل مؤمن مسلم وبالعكس لا يلزمهما

فى المصادق (قوله خاتم) بفتح التاء اسم آله أى الذى ختموا به وبالكسر اسم فاعل أى الذى ختمهم وان خاتم

هو الاخر قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب لاني بعدى (قوله رسل ربه) أى وأنبياؤه قال تعالى ولكن

رسول الله وخاتم النبيين فيلزم من كونه خاتم النبيين أن يكون خاتم المرسلين لان النبي أعم والرسول أخص

ويلزم من ختم الامم ختم الانحر ولا عكس ولعل المصنف انما قصد على الرسول اضرة الشعر أو على

القول بان جماعته واحد (قوله وآله من بعده وصحبه) آله صلى الله عليه وسلم فى مقام الدعاء كل مؤمن وفى

مقام منع الزكاة بنوهاشم وبنو المطلب وصحبه جمع صاحب يعنى الصحابي وهو من اجتمع بنينا صلى الله

عليه وسلم مؤنسا به بعد بعثته اجتمعوا معارف أى ليس على خرق العادة بان لا يكون فى السماء أمان اجتمع

به فى السماء لا يكون محابا ودخل فى من الكبير والصغير ولو ابن يوم والذى والابن وكذلك الملائكة

الذين اجتمعوا به فى الارض والجن كذلك وخرج بقيد بعدد البعثة من اجتمع به قبلها ولم يجتمع به بعد هاو بعد

اسلامه وبقيد مؤنسا الكافر ولو أسلم بعد وفاته فانه ليس بصحابي (قوله بنوهاشم) وهو والمطلب ابنا

عبد مناف وهاشم لقب جد النبي صلى الله عليه وسلم واسمهم عمر ولقبهم باسم لان قر يشاء صاحبهم فقط فخر

بغير او جعله لقومه مرة وثريدا فالذات سمى باسمهم العظم والمطلب مفتعل واسمهم شعبة الحمد على

الاصح وسمى بذلك لانه ولد فى رأسه شعبة ظاهرة فى ذواته (قوله ونسأل الله لنا الاعانة) أى الاقدار على

الذى نطلبه ونسبده واتى بنون العظيمة امان باب التحدث بالنعمة أو أراجه انفسه وغيره من المجتهدين فى

فيمتازواختصاصاً من الإبانة عن مذهب الامام زيد الفرضي * اذ كان ذلك من أهم (٧) الفرضي أقول التوضي بالظاهر

بيان ما ذهب اليه الامام زيد في الفرائض والسؤال هو الطالب فان كان من الاعلى سمي أمراً وان كان من الأدنى للاعلى سمي دعاء وان كان من المساوي سمي التماساً وقصر والله على الله تعالى لان خزانة الجود بيده وأمرها اليه فلا يعتمد الاعلى وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سألت فاسأل الله كما قال الشاعر

لا تسألن بني آدم حاجة * وسأل الذي أبوابه لا تعجب

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسأل يغضب

(قوله فيما توخينا من الإبانة) التوضي بتشديد الحاء المججمة بعد هاء باعسا كنه هو الاجتهاد لا القصد فقط فان التوضي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا في الامور المهمة الجليل من الخبير بخلاف التوضي بمعنى القصد فانه يقال لما هو أهم من ذلك يقال تأخيت الشيء تخريته والتخري طلب الاخرى وكثيراً ما استعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والافاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتوضي بذل الجهد وفي طلب المقصود اه يقال اجتهد في حمل الصخرة ولا يقال اجتهد في حمل النواة (قوله عن مذهب الامام) مفعول يصلح المصدر والزمان والمكان بمعنى الذهب وهو المرور وأوجله أوزمانه واصطلاحاً ما ترجع عند المجتهدين في مسألة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقداً ومذهباً وهو المراد هنا والامام هو المقدم على غيره (قوله زيد الفرضي) زيد بدل من الامام وهو بالسكون للوزن (قوله اذ كان ذلك) أي المذكور من الإبانة والتوضي (قوله من أهم الفرض) أي القصد وأصل الفرض ما يري اليه الرماه فلما كانت قاصداً لفارقة زيد سمي غرضاً للمشابهة (قوله هو زيد بن ثابت) يكنى أبا سعيد وقيل أبا عبد الرحمن وقيل أبا خارجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائل كثيرة وكان من كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد بن ثابت المنصور وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وتميم الداري رضي الله عنهم أجمعين وقد اجتمع في اسم زيد أشياء تتعلق بالفرائض لم تجتمع في غيره افراداً ووجه واحد وطرحاً وضرباً أما الافراد فالرأي بسبعة وهي عدد أصول المسائل وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وعددهم ثرب بالفرض وحده وهم الزوجان والام والجدتان وولد الام وعددهم ثرب السدس وعدد الوارثات بالاختصار والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط والدال باربعة وهي عدد أسباب الارث وفاقاً وخلافاً وعدد أقسام الورثة باعتبار الفرض والتعصيب وأما الجمع فالرأي مع الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والرأي مع الدال أحد عشر وهي عدد الوارثات على سبيل البسط بزيادة مولاة المولى والياء مع الدال أربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلافاً للمولى لانه قد يكون أنثى والرأي مع الياء والدال أحد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم لان أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال

ضبطاً ذوي الفروض من هذا الرجب * خذهم من ثبوا قل هب ادبر

وأما العدد فمقدح وف اسمه ثلاثة وهي عدد شوط الارث وموانعه وأسبابه وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا طرحت الدال من الرأى بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الرأى من الياء بقي ثلاثة أيضاً وتقدم ما فيها وأما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الاربع ومن أراد المزيد على ذلك فعليه بالسكت المطولات بظفر مراده (قوله علم بان العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو خلاف الجهل ونسج بحكم الذهن الشك والوهم بناء على انه محال حكم فيها وبالجازم الظن وبالمطابق الاعتقاد المتقيد بالغير المطابق للواقع (قوله خير ما سعى فيه) أي من خير ما سعى فيه العبد والمراد بالبعد

المجتمعة القصد يقال فلان يتوضي الحق أي يقصده والابانة الاظهار والمذهب في الاصطلاح الطريق ثم استعمل في الاحكام الشرعية وغيرها والامام هو الذي يقتدى به في أقواله وزيد هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ابن الخطاب ابن سعيد بن خزيمة النخعي الانصاري من بني النخار من سن أكار علماء الصحابة رضي الله عنهم والفرضي العلم بالفرائض والفرض القصد أي ونسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة فيما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضي الله تعالى عنه وأرضاه لان هذا من أهم القصد فانه لا يخيب من سأل الله تعالى واسألوا الله من فضله قال بعض العلماء لم يأمر الله بالمسئلة الا ليعلم قال (علم بان العلم خير ما سعى فيه وأولى ماله العبد دعي وأن هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء

بانه أول علم يفقد في الارض حتى لا يكاد يوجد أقول علماً منصوب على انه مفعول لاجله وهو علة لقوله اذ كان ذلك من أهم الفرض أو علة لقوله توخينا الخ والعلم خلاف الجهل وبان العلم متعلق بقوله علم بان العلم خير ما سعى فيه

بقوله علم بان العلم خير ما سعى فيه

وفضل العلم ونهجه أشبه من أن يذكروا الشافعي وغيره طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم
والأحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة في الصحيحين من زوايه ابن مسعود رضي الله عنه لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فاسطاع على
هالكته في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس وقال صلى الله عليه وسلم من ردد الله خيرا بفقهاء في الدين وقوله وان
هذا العلم أي علمنا بهذا العلم وهو علم الفرائض خصوصا بانه أول علم يفقد في الارض أشار بهذا الكلام الى ما رواه البخاري وغيره من
حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض وعلموها للناس فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم

(٨)

الشخص ذكرنا كان أو أنثى حرا أو عبدا (قوله وفصل العلم) قال الله تعالى انما يتخشى الله من عباده العلماء
أي فهم أكل خشية من غيرهم وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (قوله
لا حسد الا في اثنتين) أي لا غبطة لان الحسد الذي يعنى الغبطة هو تحق مثل ما لا في مع بقائه نعمة لغيره عليه
وهو محمود فخرج الحسد المذموم وهو تحق والنعمة الغير عنه سواء تمنها لنفسه أم لا وهذا هو الذي دلت
الاحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الارض (قوله وهو علم
الفرائض) قال بعضهم وهو أفضل العلوم أي بعد أصول الدين (قوله نصف العلم) أي باعتبار أن الانسان
حالتين حالة حياة وحالة موت فحالة الحياة تتعلق بالصلاة والزكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة
والوصايا وغيرهما وقبل غير ذلك (قوله ينزع من أمي) أي يموت أهله لانه ينزع من أهله لما ورد في الحديث
ان الله لا يرفع العلم انترعا وانما يرفعه بموت العلماء (قوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان) هذا
بناء على ما فهمه الشارح رحمه الله تعالى من أن لادخاله على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخله على
لا يكاد أي يقرب من الوجدان أي في فقد حقيقة (قوله وظواهر الاحاديث الخ) هذا بناء على فهمه
السابق وقد علمت في نفسه (قوله وان زيد اخص لاجاله) والخصوص تخصيص العموم ومعنى لاجاله
لا حيلة أولاد فيكون المعنى وان زيد اخص حقيقة أي بقيت أولاد (قوله بما جاءه) أعطاه والطبقة
العمامة والحياء العطاء (قوله في فضله منها) التسمية لغسة الايقاظ يقال نهته بمعنى أيقظته واصطاحا
عنون البحث الاتي بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا (قوله أفترضكم زيد) وانما قال صلى الله عليه
وسلم ذلك لانه كان رضي الله عنه أحقهم حسبا وأسرهم جوا وباقيل غير ذلك وقد جاء عن ابن عمر رضي
الله عنه انه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخائب عمر رضي الله عنه بالحجاسة مكان بالشام فقال من
يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت (قوله وناهيكم بها) ناهيكم مبتدأ والجار والمجرور متبوعه
ويحتمل غيره (قوله باتباع التابعي) وهو من اجتمع بالصحابي وأخذ عنه (قوله لاسيما) هو بنصيب
بالا انه مضاف ونسبة فلان نسبة للجنس وهي اسمها ومما موصول مضاف لها ومازائدة أي لا مثل له هذه
الشهادة فتكون تأكيده للشهادة والظاهر ان هذا آخر الكلام لان ما قبله سيأولها وهو أفترضكم
(قوله وقد نكحاه) أي قصده مذهب به بعد النظر كذا ذكره المصنف (قوله الشافعي) القرشي المطالي
الحجازي المكي رضي الله عنه ياتني مع النبي صلى الله عليه وسلم في عدم مناف لانه أبو عبد الله محمد الشافعي
ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن جعد بن زيد بن هاشم بن المطلب
ابن عبد مناف والنبي صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد
مناف ومناف به شهيرة وفضائله كثيرة وله بغيره سنة خمس مائة ثم حج الى مكة وهو ابن سنتين ووفى به
ليلة الجمعة بعد الفريضة بآخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد هجر الجماعة وعلى قبره
من الجلال والمهابة والاحترام ما هو لا يثق بمقام ذلك الامام قدس الله روحه وتقرض به ونفعنا ببركاته

سبعة مئة وظهر الفتن حتى
يختلف الرجس لان في
الفريضة فلا يجسدات من
يفصل بينهما حجة
الحاكم وغيره وحسنه
المتأخرون وروى ابن
ماجه بسند حسن عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال تعلموا الفرائض
فانهم امن دينكم وانما
نصف العلم وانه أول علم
ينزع من أمي وقوله لا يكاد
يوجد أي يقرب من
عدم الوجدان لأن كاد
من أفعال المقاربة وظواهر
الاحاديث شاهدة بانه يفقد
حقيقة قال

(وان زيد اخص لاجاله
بما جاءه من الرسل
من قوله في فضله منها
أفترضكم زيد وناهيكم بها
فكان أولى باتباع التابعي
لا سيما وقد نكحاه الشافعي)
أقول وان زيدا معطوف
أضاع على قوله بان هذا
العلم أي ونسأل الله الاعانة
على ما قصدناه من الاظهار

والكشف حسن مذهب زيد رضي الله عنه لاجل علمنا بان العلم خير ماسي اليه
الانسان وعلمنا بان هذا العلم وهو علم الفرائض خصوصا بانه أول علم يفقد في الارض وعلمنا بان زيد رضي الله عنه شخص من بين الصحابة
رضي الله عنهم بمكانته عليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلته وعلمه وأنه أمثل من غيره في علم الفرائض من قوله أفترضكم زيد وناهيكم
بهذه الشهادة له من سيد البشر ونظام الرسل صلى الله عليه وسلم وناهيكم بمعنى حسبك وتأويلها بانها غاية تمنها عن طلب غيرها قاله في
المجمل فكان السعيد زيد بن ثابت أولى بان يثبته التابعون ويقلده المقلدون في الفرائض لاسيما وقد نكحاه الشافعي أي مال الى قوله
موافقة لابي الاحتماد

(قوله ولم يتابعه مقلداه) أي لانه يجتهد والمجتهد لا يقلد المجتهد وكذلك عبارته كيف أخذ بقول من لو عاصره وجابجني ليجتهد (قوله فهاذا فيه) أي فهاذا القول في علم الفرائض أو في مذهب الامام الشافعي فالضمير اما راجع لعلم الفرائض كما ذكره الشارح وهو أولى أو لمذهب الامام الشافعي الموافق لمذهب زيد لان هذه المنظومة انما وضعت على مذهب الامام الشافعي ومنهم من أرجع الضمير الى مذهب زيد ولكن ما قدمناه أولى (قوله عن ايجاز) عن معنى البناء فيكون التقدير نسخ هذا القول ملتبسا أو مصاحبا لا ايجاز وانما أتى بهن لخدمة الوزن وأصل الايجاز القصر وهو قوله الالفاظ والاختصار كذلك فهم بمعنى واحد وهو الايمان بالمعنى المراد باقل من عبارة المتعارف وقبل الايجاز حذف لمول الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد أخرى وقيل غير ذلك (قوله جمع لغز) بالتعريف على وزن رطب وهو الكلام المعصبي يقال الغز في كلامه معنى ومن الالغاز نحو قول القائل ملغز في اسم على * عاجز اعني ترقى فاقرب * فان عاجز اذا معي ذهب يمينه فيبقى اسرها فاذا ترقيت الى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والراي سبعين فاذا قلبتها حينئذ صارت اسم على واعلم انه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة اولها الحق المتعلقة بعين التركة كالزكاة والثاني مؤن التجهيز بالمعروف وفان كان الميت فقيرا فتحضره على من عليه نفقة في حال حياته حتى تزوجه خلافا للامة الثلاثة فمدهم مؤن التجهيز في مالها وان كان الزوج غنيا فعلاو ذلك بانه ليس من قواعد النفقة وهي تبع للاستمتاع وقد ذهب بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابيع وأما عندنا فعلاوة الزوجية باقية بدليل انه يغسلها ويرثها والثالث الدين المرسل في السمة والرابع الوصية بالثلث فأقل والخامس الارث وهو المقصود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف في بيان الاسباب والموانع فقال

(باب اسباب الميراث)

(قوله باب) هو خبر لم يتدخلف حذف تقديره هذا باب اسباب الميراث ويصح أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره اقرأ باب اسباب الميراث وأن يكون مجرورا وأصله باب تحررت لو او وانفتح ما قبلها فاقبلت ألفا فصار باب ومعناه لغة فرجة في سائر توصيل ما من داخل الى خارج وعكسه واصطلاح اسم الالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وانما ترجم المؤلفون كتبهم جعلوها أبوابا وفضولا اقتداء بالكتاب العزيز في كونه مترجما فمصلا سورا ولان القارئ اذا ختم بابا وانقطع في غيره كأنه انقطع له وأبقت على الدرس والتحصيل منه بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله كأنه المسافر اذا قطع ميلا أو فرسخا نفس عنه كربة ونشط للسيرة الى غيره وانما سميت نحو الابواب تراجم لانهم اترجم عابدها لان ما يذكري الباب انفي عنه التركة وتبينه (قوله اسباب الميراث) وهو يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالتركة وهو النفقة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين والانتقال اما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الانبياء أو حكما كانتقال المال الى الخلق وبطلان معنى الموروث وشرعا حق قابل للتجزى يثبت استحقاقه بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينهم أو نحوها كزوجهم والولاءة قولهم حق يتناول المال وغیره كالخيار والشفعة والقصاص ونحوه يقابل للتركة في الولاية على النكاح اذ ينقلان بالموت لمن له حق في العصبية على الترتيب المذكور في بابها ولو كان بعدد أو بقيد بعد موت من كان له ذلك الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه وبقيد القرابة الوصية على القول بانها تلك بالموت وقال الشنشوري في شرحه للترتيب ونحوه يثبت المستحق ما اذا اعتدب شخصا وتعدرا استحقاقه لونه ولا يكتفي استحقاقه وارثه بل يستغفر الله له كانه الرافعي وغيره عن الخناطى (قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده لوجود) أي كالزوجة فانما سبب الارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده لوجود المسامحة اذ يلزم من وجوده عدم الشرط اذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لذاته راجع لهما أي لا لوجوده وعدمه وذلك كالتقاربة فانما سبب من

ولم يتابعه مقلداه من غير نظر واجتهاد بل بعد الذنور والاجتهاد حتى انه يحتلف قوله حيث اختلفت قول زيد رضي الله عنه قال (فهاذا فيه القول عن ايجاز) مبرأ عن وصمة الالغاز) أقول هالك اسم فعل بمعنى خذ والكاف فيه للخطاب والايجاز تقليد اللفظ والوصمة واحد الوصم وهو اسم جنس بمعنى العيب والالغاز جمع لغز وهو الامر الخفي ومعنى البيت فخذ القول في علم الفرائض قولاً قليلا واضحا كثرير المعنى مبرأ عن عيب الالغاز وعن عيب الخفاء (باب اسباب الميراث) أقول الاسباب جمع سبب وهو في اللغة ما يتوصل به الى غيره وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده لوجود ومن عدمه لعدم لذاته والناظم رحمة الله تعالى لم يترجم في الارجوة شيئا وانما ترجمها الناس وتوحيها

فيكون يثبت في بنوهم أن

يقول باب أسباب الميراث

وموانعه قال

(أسباب ميراث الورى ثلاثة

* كل يفيد به الورثة

وهي نسكاح وولاء ونسب *

مابعدهن للموارث بسبب)

أقول أسباب الارث المجمع

عليها ثلاثة كل واحد منها

يفيد ربه أي صاحبه وهو

المتصف به الورثة ما لم يمتنع

مانع وهي النسكاح وهو

عقد الزوجية الصحيح

ويرث به الزوج والزوجة

أو الزوجات والولاء بفتح

الوار والمد وهو عصبية

سبها نعمة المعتق على

عتيقه ويرث به المعتق

ذكر كان أو أنثى

وعصبة المعتق المتعصبون

بأنفسهم والنسب وهو

القرباية ويرث به الابوان

ومن أدلى بهما والاولاد

ومن أدلى بهم وقوله الورى

المراد به هنا الأدميون

والورى في الأصل الخلق

وقوله مابعدهن للموارث

سبب أي ليس بعد هذه

الاسباب الثلاثة سبب

رابع مجمع عليه ولا يختلف

فيه عندنا لأن بيت المال

وان كان ميبأرابعاً على

الأصح في أصل مذهبنا

فقد أطبق المتأخرون على

اشتراط انتظام بيت المال

ونقله ابن سراقه وهو من

المفسرين عن علماء

الامصار اه وقد أيسرنا من

انتظامه الى أن ينزل عيسى عليه السلام فلذلك نفاه الناظم قال

أسباب الارث فان قام بها مانع من قتل أو غيره من الارث فلا يرث نظر الذات القرباية والمسانع منه لالذات
القرباية وانما هو لامر آخر أو قال العسامة الاجهري على المختصر وانما قال بالنظر لذاته لانه قد لا يلزم
من وجود السبب وجود المسبب لعموم مانع أو تخلف شرط وذلك لا يقدح في تسميته سبباً لانه لو نظر الى
ذاته مع قطع النظر عن موجب الخلاف لسكان وجوده مقتضياً لوجود المسبب هكذا ذكره جمع منهم
السنوسي رحمه الله تعالى (قوله فكان ينبغي الخ) لاجابة لهذا الاعتراض فانه اذا ترجم لشيء وزاد عليه
فليس معيماً عندهم وانما المذهب العكس ولا فرق بين أن يكون المترجم المؤلف أو غيره وان كان الأصل
مساواة الترجمة للمترجم له وحيداً فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه (قوله
ميراث الورى) أي الأدميين أما غير الأدميين فلا توارث بينهم لعدم تكييفهم كالملائكة
عليهم الصلاة والسلام وكذلك ابواب الجن فهم كالأدميين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة
بزيادة بيت المال وهو سبب عام لجميع المسلمين والاسباب الثلاثة خاصة (قوله كل يفيد به الورثة) أي
الارث كالزوجة لان كل واحد يرث من الآخر ما لم يمنع مانع وكذا الارث بالقرباية في الغالب أما الولاء
فالمعتق لا يرث من المعتق على ما سيأتي في كل في كلامه المراد بها السكك المجموع لا الجيمي فتأمل (قوله
وهي نسكاح) وهو عقد يقضي بإباحة وطء باللفظ النسكاح أو تزويجاً أو تزويجاً أو يقع به التوارث بينهما
ما لم يمنع مانع ككون الزوجة رقيقة أو كناية أو يقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة
الاربعة ولو كان الطلاق في الصحة لالزوجة المطلقة بانثاني مرض الموت عندنا لا لالأئمة الثلاثة فانها
ترث عند الحنفية ما لم تنقض عدتها وعند الحنابلة ما لم تنزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانصبت
بازواج وعندهم أي المالكية أيضاً ولو تزوج المريض في مرض موته امرأة فالحق بالطل فلا ترثه ولو
تزوجت المريضة في مرض الموت رجلاً لم يرثها (قوله وولاء) وهو لغة القرباية يقال بينهما ولاء بالفتح أي
قرباية وشراً ما ذكره الشارح وعرفه بعضهم بقوله هو وسففة ثبت للمعتق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لغة
كلهممة النسب لا يباع ولا يورث وأخوه المصنف عن النسكاح لانه يرث به من جانب واحد دون
النسكاح فانه يرث به من جهة واحدة لا يكون الارث به الا بغيره بخلاف الولاء فلا يكون الارث به الا بعصية (قوله
ونسب) وهو القرباية والمراد بها الرحم وهو لفظ يشمل كل من بينك وبينه قرباية قربت أو بعدت كانت
من جهة الاب أو من جهة الام وهي مؤنثة قاله الجوهري وهي مشتقة من الرحمة وهي من العبد الحنانية
والشفقة لان من بينهم قرباية يرث بعضهم بعضاً ويشفق عليه لاسيما عند حقوق المضرة والشدة ولذا جاء عنه
صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لما خلق الرحم قال خلقته واشتققت لك اسماً من اسمي فانت الرحم وأنا
الرحمن فمن وصلنا وصلنا ومن قطعنا قطعنا اه ولكن ليس كل رحم يوجب التوارث بين الحي والميت
فلا توارث الا في الجهات الثلاثة ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية الصحيح) أما الفاسد فلا
توارث به عندنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسداً فمقتضى فساد كسكاح الخامسة فكذلك وان كان
مختلفاً في فساد بان وقع من غير ولي أو وقع من محرم بحج أو عمة أو كان نسكاح شغاراً فيفسخ بغير طلاق
وفيه الارث اذا مات أحدهما قبل الفسخ سواء دخل الزوج بها أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر
الهاء أي من حيث كونه معتقاً حينئذ فلا يرثه قول بعضهم وقد يرث المعتق كالأشترى ذي عبداً
وأعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب فخار بفاسترق فاشترى عتيقه وأعنته فانه يرثه أي بكونه معتقاً لا بكونه
عتيقاً فيكون لكل واحد منهما الولاء على الآخر (قوله الابوان ومن أدلى بهما) فالمدلون بهما الاخوة
والاخوات مطالقات وبنو الاخوة الاشقاء وأولاد فقط والاعمام وبنوهم (قوله والاولاد ومن أدلى بهم) هم
وهم البنون والبنات وأولاد الابن ذكورا أو إناثاً على تفصيل سيأتي بيانه (قوله ولا يختلف فيه عندنا) أي
أي لعقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظماً ورث عندنا على الأرجح فيقدم على الرد وتورث ذوى
الارحام فان لم يكن منتظماً فغير ذاك الباقي على ذوى الفروض غير الزوجين فهو مقدم على تورث ذوى الارحام

فان

فافهم فليس الشك كاليقين)

أقول ويمنع الشخص

الوارث من الميراث بعد

تحقق سابعه ثلاثا اذا

اتصف الوارث بواحدة

منها امتنم ارثه و انسی

والله اعلم بالصواب

التي هي من أنفاسه

سنة الف و مائة و ثمانين

توب الرقيب في ١٢٩٥

ملک و اومکانیا اومبعضا

اور اہل حق و عبادت کے لئے دعا ہے کہ

موسیٰ بعثناه آوأم ولدان

موجب الارث الحسرية

الكاملة ولم توجد ولا

بورث الرقيق - قأيضالانہ

لأماله إلا المبعوض فإنه

پورٹ سائنس - ۱۰۰ - ۱۰۰ - ۱۰۰

بعضه الحار ويكون حار

لورثته علی الاصح وهذا

القسم الثاني من عمارة

الذائطهم فان الى ارضهم

للسيرة في هذه المائة الثانية

اللقية فلا تقاتل

مقتدایان و پیروان

[illegible]

خطاب حق و غیره او حکم
بقدر آتش و مال و عمارت

الكتاب الثاني

الفضل اور بی من سہل
حاصل الا غنایا

عنايه والاصل في ذلك قوله

صلى الله عليه وسلم ليس

للقائِل من تركة المقتول

شیخ محمد بن عبد الله بن عبد الله

وغيره ويرث المقتول قاتله

بلاخلاف کیا اذا جرح الولد

أَبَاهُ خَوْفًا يَفْضِي بِهِ إِلَى الْمَوْتِ

ثم مات الولد الجمارح قبل

أَيُّهَا الْمَجْرُوحُ قَاتِلُ الْآبِ

عرف الولد القاتل قطعا

وهذا خارج عن عبارة

لا يسمى قاتلا والمجانم الثالث

15-00000

اختلاف الذين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ودخل القسمان في عبارة الناطق
لان اختلاف الدين حاصل فيهما (١٢) ويتوارث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كرامة واحدة في الارث فافهم (باب

العبد العدوان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع من الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون
بقصاص أو دية أو بكفارة يمنع الارث وما لا فلا (قوله اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الجود
والستر من كفر نعمة الله تعالى بجهدها وسب ترها وسرعاقول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر أماعدم ارث
الكافر المسلم قبل الاجماع وأما عكسه فعند الجمهور لا يرث خلافه ما دونه معاوية رضي الله عنهما ومن وافقهما
وسواء أسلم الكافر قبل قبلة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافا لادامام أحمد رضي الله عنه
في المسئلةين حيث قال ان أسلم الكافر قبل قبلة التركة ورث ترغيبا في الاسلام والمسلم يرث من عتيقه
الكافر (قوله لان الكفر كرامة واحدة) أي عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى
فاذا بد الحق الاضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية ملة والنصرانية ملة وماعدا همامة وديلمها
قوله تعالى لا يكل جهنم منكم شره ومنهاجا (قوله كما ثبت في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله فافهم) الفهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات واسطلاحا
ارتسام حورية ما في الخارج في الذهن والشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن
ادراك الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح واليقين علم الشيء بحقيقته
(باب الوارثين)

ترجم لوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء فعلمنا بالمد كرس على المؤنث لان هذا الباب معهود
لوارثين من الرجال والنساء كما أشار لذلك الشارح بقوله أي الوارثون بالاسباب الثلاثة (قوله الوارثون من
الرجال) المراد بالرجال هنا الذكور كجسيما في كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذكرا البالغ من
بنى آدم (قوله معروف مشتهر) فالمراد بالعرفه العلم لان المعرفة والعلم مترادفان وخص بعضهم العلم
بالمركبات والسيكيات والمعرفة بالسيئات والجزئيات والمراد بقوله مشتهر أي مشهورة يعلمها كل أحد من
الفرضيين (قوله الابن) أصله بنو بفتح فائه وعينه ولامه واو فسكن أوله وجى بمزة الوصل لتكون
عوضا عما سقط وذلك لكثر استعماله وجمعه أبناء بوزن أفعال كقلم وأقلام (قوله مهمما نزلا) أي في
أي درجة كان نزوله ولا بد أن يكون ذليلا لميت بمحض الذي كور والالف في نزلا لا إطلاقا للثنية (قوله
والاب والجد له) أي للميت المدلى ببعض الذي كور وانما قدم ذكر الابن على الاب لقوته ولان الابن فرع
لميت والاب أصله وانصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه لانه فرع منه ولهذا يجب الابن الاب من
التعصيب ورده الى الفرض (قوله وان علا) عبر في جانبها بالعلو وفي جانب الابن بالنزول لشرف الأصل
على الفرع (قوله فاسمع مقالا) أي قولاصادقا ليس فيه كذب لانه مجمع عليه (قوله ذوالولاء) أي صاحب
الولاء فمدخلى في ذلك عصبة المتعصبون بانفسهم فالمعنى ليس قيدا (قوله بجملة الذي كور هؤلاء) أي
الذ كورين في كلامه وهم على سبيل الاختصار اثنان من أسافل النسب وهما الابن وابنه واثنان من
أعلى النسب وهما الاب وأبوه وأربعة من الحواشي الاخ وابنه والعم وابنه واثنان أجنبيان وهما الزوج
والمعق وقال بعضهم فائدة جملة الذ كور الوارثين هناماعدا الزوج والمعق أربعة أقسام فروع وأصول
وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفروع اثنان الابن وابن الابن والأصول اثنان الاب والجد والحاشية
القريبة أولاد الابوين وأولاد الابوين وهم خمسة ثلاثة أصول واثنان فروع فالأصول الاخ الشقيق
والاخ للاب والاخ للام والفروع ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة أربعة وهم أولاد الجد
أصول وفروع أيضا فالأصول العم الشقيق والعم للاب والفروع ابن العم الشقيق وابن العم للاب (تنبيه)
إذا اجتمع كل الذ كور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وتكون مسئلتهم من اثني عشر للاب

الوارثين من الرجال)
أي الوارثون بالاسباب
الثلاثة السابقة وهي
النكاح والولاء والنسب
قال (الوارثون من الرجال
عشرة *

أسماءهم معروفة مشتهرة
الابن وابن الابن مهمما نزلا
والاب والجد له وان علا
والاخ من أي الجهات كانا
قد أنزل الله به القرآن
وابن الاخ المدلى اليه بالاب
فاسمع مقالا ليس بالكذب
والعم وابن العم من أبيه
فاشكر لذي الایجاز والتميز
والزوج والمعق ذوالولاء
بجملة الذ كور هؤلاء
أقول الوارثون المجمع على
ارتهم من الذ كور عشرة
وهم الابن وابن الابن وان
نزل والاب والجد أبو الاب
وان علا والاخ سواء كان
شقيقا أو لاب أو لام فان
القسر أن العظم نزل
بثور بنهم مطلقا وان
اختلف القدر الموروث
باختلاف جهاتهم وابن
الاخ المدلى الى الميت بالاب
مع الام أو بالاب وحده
والعم من الاب وابن العم
من الاب سواء كان من
الاب مع الام أو من الاب
وحده والزوج والمعق
والمراد بالمعق من له الولاء

من المعق وعصبة المتعصبين بانفسهم وهذه طريقة الاختصار في عددهم وأما طريقة البسط فلهذه وخمسة
عشر الابن وابنه والاب وأبوه والاخ الشقيق والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الام والعم الشقيق والعم للام
وابن العم الشقيق وابن العم من الام وابن الاب والزوج وذوالولاء قال

(والوارثات من النساء سبع * لم يعط أنثى غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وأم مشقة * وزوجة واحدة ومعتقة والاخت من أى الجهات كانت * فهذه عدتهن بآنت) أقول الوارثات المجمع على توريثهن من (١٣) الاناث سبع لم ير من الكتاب

ولامن السنة توريث غيرهن وهى البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والام والزوجة والجدة على تفصيل فيها والمعتقة والاخت من أى الجهات سواء كانت شقيقة أو لاب أولام ووصفه الام بقوله مشقة لا يخفى ما فيه من المناسبة وقوطئة لقوله ومعتقة لاجل القافية وقوله عدتهن بآنت أى ظهرت وهذه طريقة الاختصار وتدين بطريق البسط عشرة البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت للمام والزوجة والمعتقة (باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى) أقول الفروض جمع فرض وهو فى اللغة القناع والتقسيم والبيان وفى الاصطلاح جزء مقدر من التركة قال (واعلم بان الارث نوعان هما * فرض وتصيب على ما قسمها) قال الفرض فى نص الكتاب ستة * لا فرض فى الارث سواها البتة نصف وربع ثم نصف الربع * والثلث والسدس بنص

السدس اثنتان والزوجة الربع ثلاثة وللابن الباقي وهو سبعة (قوله والوارثات الخ) لما انتهى الكلام على الوارثين من الرجال شرع يذ كر الوارثات من النساء المجمع على ارثن وهن سبع بطريق الاختصار اثنتان من أعلى النسب وهما الام والجدة واثنتان من أسفل النسب وهما البنت وبنت الابن وواحدة من الحاشية وهى الاخت مطالقاً سواء كانت شقيقة أو لاب أولام واثنتان أخميمتان وهما الزوجة والمعتقة وقوله لم يعط أنثى للفرع فاعلم (قوله مشقة) وهى وصف للام وهى من أشق إذا خاف قال تعالى إنما كنا قبل فى أهلنا مشقة أى خائفين من عذاب الله تعالى والحكمة فى أن الام أشق على الولد من أبيه لان ماء الام يخرج من ثرائها قري بيمين القلب وهو يحصل الشقة والرجة والاب يخرج ماؤه من الصلب وهو بعيد عن القلب (قوله وزوجة) باثبات التام وهو أولى فى الفرائض للتمييز وان كان الاصح الاشهر تركها كما كفى قوله تعالى وأصلحنا له زوجة ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة (قوله والجدة على تفصيل فيها) والحاصل ان الجدة اذا لم يكن بينها وبين الميت ذ كرهت من قبل الام فترث باتفاق وان كان بينها وبين الميت ذ كرهت فان كان هو الاب فهو جده من قبل الاب فترث كذلك بالاختلاف فان كان هو الجد فترث بالاختلاف فعند المالكية لا ترث وترث عند الحنابلة ومذهبينا مذهب الحنفية أنها ترث وكذا كل جدة أدات بحد واث (فائدة) اذا جمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة وتكون مسلماتهم من أربعة وعشرين للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة والباقي واحد للاخت الشقيقة تعصياً فلا واجتمع كل الذكور والاناث ومات أحد الزوجين ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين فان كان الميت هى الزوجة فمسلماتهم اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وان كان الميت هو الزوج فمسلماتهم من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين ولا يخفى عاينك التفصيل فلا تطيل بذكره

(باب الفروض المقدرة)

اعترض بذكر المقدرة بعد الفروض لان الفروض لغة التقدير وهى تدل على كونه فى الكلام ركازة فكانه قال باب المقدرة المقدرة بالتركيب وأجيب بان المراد بالفسر فرض الواجبة وهى امام مقدرة أو لا وانما سميت تلك الفروض مقدرة لانهم ساهموا لا تزيد ولا تنقص الاسباب العول أو الرد (قوله وفى الاصطلاح جزء مقدر من التركة) أى لو ارث خاص ولا حاجة لقوله بعضهم الذى لا يزيد بالرد ولا ينقص الا بالاعول لانه ليس من تنمة التعريف بل الاولى إسقاطه لانهم ساهموا بخلاف المراد (فائدة) الفروض التى ذكر فى القرآن العز بنمقسمة الى ثلاثة أقسام الاول مبین مقدر محدود وهى الستة المعروفة التى ذكرها المؤلف والثاني غير محدود وغير مقدر وهى بيان ارث الاولاد الذكور مع الاناث كقوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا الاخوة والاحوات والاثاث محدود ومبين ولكن لم يسم مقدارهم وهو وارث الاب مع الام كقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أمه فلا له الثلث فبين ما للام ولم ينص على ما يأخذها الاب الا أنه مفهوم من قوله فلا له الثلث فعلم أن الباقي للاب (قوله واعلم) أى أى الناطق فى هذا الكتاب وهى كلمة يؤتى بها الشدة الاعتناء بما بعدها (قوله فرض وتصيب) وقدم الفرض على التصيب لكون الارث به أقوى بدليل ان صاحبها لا يسقط وان استغنى عن أصحاب الفروض التركة بخلاف العاصب فإنه يسقط حينئذ وبعضهم جعل الارث بالتصيب أقوى بدليل حيازة المال اذا انفردوا بكونه ذ كر باختلاف أصحاب الفروض فان غالبهم اناب ورجع بعضهم هذا القول (قوله نصف الخ) هذه طريقة التبدل والفرض مبين فى ذلك عبارات منها طريقة الترقى وهى أن يقال الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والسدس وضعفه وضعفه وضعفه ومنها طريقة التبدل وهى الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ونصف نصف نصفهما ونصف نصف نصفها وأولى

الشرع والثلثان وهو التمام * فاحفظ فكل حافظ امام) أقول الارث المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتصيب لا ثالث لهما فالفرض فى نص الكتاب العز بن ستة

لأصابع لها في القرآن العظيم والثلث والثلثان والثلث والسدس وكلها من الأصابع
أي القرآن نعم لفرض أصابع ثبت بالأختاد وهو ثلث الباقي البعد في بعض أحواله مع الأخوة * وإما فرع من بيان الفروض شرع في
بيان مستحقها فقال (باب من له النصف) (فالنصف فرض خمسة أفراد * الزوج والأنثى من الأولاد * وبنت الابن عند فقد البنت *
والأخت في مذهب كل مفسر * وبهذا الأخت التي من الأب * عند أفرادهن عن معصب) أقول هذا شروع في ذكر من يستحق
الفروض فالنصف فرض خمسة (١٤) منفردين وهم الزوج عند أفرادهن عن الولد والابن سواء كان ذكرًا أنثى من الزوج

من ذلك التوسط بينهما ما بان يقال الربع والثلث وضعف كل ونصف كل فتصعد درجة وتهبط أخرى
(قوله لأصابع لها في القرآن الخ) وأما لأصابع الذي هو ثلث الباقي فخرج بقوله لنصف القرآن وان كان
في الحقيقة في بعض صورها أجمعها (قوله هي النصف) وفيه أربع لغات ثلاث فوه والرابعة
نصفه وبداية لكونه أكبر كسر مفرد قال السبكي رحمه الله تعالى وكنيت أود أن لو بدأ بالثلثين كبداية
الله بما حقي رأيت أبا النجاء بدأ بهم ما فاجبني ذلك وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى وان
كانت واحدة فلها النصف ولسكن نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك (قوله والربع) وهو
نصفه وفيه ثلاث لغات ضم المباء وتسكينها والثالثة بفتح ذ كرفي القرآن في موضعين وهما قوله تعالى
فان كان لهن ولد فلنكم الربع مما تركن ولهن الربع مما تركتم (قوله والثلث) وهو نصف الربع وفيه
ثلاث لغات ضم المباء وسكونها والثالثة ثمين وذ كرفي القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى فان كان لكم
ولد فلن الثلث (قوله والثلثان) وهو الثاني في عبارة التذلي وهو الذي بدأ الله به وفيه لغتان ضم اللام
وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسدس وذ كرفي القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فان كن نساء فوق
اثنين فلن ثلثا ما ترك وان كانتا اثنتين فلهم الثلثان مما ترك والثلث ذ كرفي القرآن في موضعين وهما
قوله تعالى وورثه أهواه فلامه الثلث فهم شركاء في الثلث (قوله والسدس) وذ كرفي القرآن في ثلاثة
مواضع وهي قوله تعالى لذكر واحد منكم ما السدس فان كان له أخوة فلامه السدس وله أخ أو أخت فلكل
واحد منكم السدس ولم يتعرض الشارح لقول الناطم * فاحفظ فلكل حافظ امام * ونحن نتعرض
لهذا فنقول احفظ ما لمكة بقدرهم اعلى تأدية الحفظ فلكانه قال اعلم أي الطالب ما ذكره لثمن
الاصول واحفظ ما حفظ تفهم واستحضار فلكل حافظ امام أي مقدم على غيره ممن لم يكن مثله بان كان أدون
حفظاً ولم يحفظ شيئاً والاولى للطالب الجسد والاجتهاد وملازمة الاشتغال وإدامة التذكر واستعماله من
الاصول فقد ورد آفة العلم النسيان وقال بعضهم ما منهم من عن الوصول الانضياع الوصول وينبغي تقييد
العلم بالكتابة ما ورد في قوله العلم بالكتابة وقال بعضهم
العلم مسيد والكتابة قيده * قيده مسيد وذلك بالجمال الوائقة
فن الحاشاة أن تصدغ الرثة * ٣ ونتر كها بين الخلائق طالقة

(قوله وهم الزوج عند أفرادهن الخ) أي عند عدم الفرع الوارث وخروج الوارث غيره كابن رقيق أو قاتل
أو نحو ذلك (قوله وفرض البنت الواحدة الخ) والحاصل أن البنت لا تستحق النصف الا بشرطين عدميين
وهما عدم المساوي والمعصب وان ثبت الابن لا تستحقه الابنة بشرط عدم المساوي والمعصب والحاجب
من الابن والبنت وان الأخت الشقيقة لا تستحقه الابن بأربعة شروط عدم المعصب والمساوي والاصل كالأب
والفرع الوارث والأخت للاب لا تستحقه الابنة بشرط الاربعة المذكورة في الشقيقة والخامس عدم
الشقيقة (قوله والربع الخ) أي يكون للزوج بشرط وجودي وهو وجود الفرع الوارث ولو من زنا

أو من غيره ولو من زنا
وفرض البنت الواحدة
وبنت الابن عند فقد
البنت والأخت الشقيقة
والأخت من الأب عند فقد
الشقيقة وانما ترك كل
واحدة من هذه الاربعة
النصف عند أفرادهن عن
بعضها من الذكور
فقوله افسرادراجع الى
الخمس والزواج لا يكون
الا واحداً وأما الاربع
الماقيات فلا يفرض لكل
واحدة منهن النصف الا
اذا كانت منفردة عن
بساويها من الأناث فلو
تعددت فرض للمتعدات
الثلثان كسباي ويشرط
أيضا أفرادهن عن معصب
لانه اذا كن مع الواحدة
منهن من بعضهن ورثت
معه بالتعصيب لا بالفرض
كسباي وكل ذلك بالاجماع
لقوله تعالى ولكم نصف
ما ترك أزواجكم ان لم
يكن لهن ولد وقوله تعالى
وان كانت واحدة فلها
النصف وقوله تعالى وله
أخت فلها نصف ما ترك

وأجمعوا على ان ولد الابن ذكر كرا كان أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب الذ كرا كذا ذكر
والأنثى كالأنثى وعلى أن المراد بقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك الأخت من الابوين والأخت من الاب دون الأخت من الام قال
(باب أصحاب الربع) (والربع فرض الزوج ان كان معه * من ولد الزوجة من قدمه * وهو لكل زوجة أو أكثر *
مع عدم الأولاد فيساقدا * وذ كرا ولدا البنين يعهد * حيث اعتدنا القول في ذكر الولد) أقول والربع فرض اثنين من
أصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه ولد الزوجة أو ولدا بن لها سواء كان ولدها من الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجات
ان كن مع عدم ولد الزوج أو ولدا بنه سواء كان منها أو من ٣ قوله ونتر كها كذا في الاصل وهو غير مستقيم الوزن كما لا يخفى

غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فان كان له ولد فلا حكم الربع مما تركن وقوله تعالى وله من الربع مما تركن ان لم يكن له ولد وقوله
 الناطم والربع الى آخر الايات أي وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد (١٥) الزوجة من ثمنه من النصف الى

الربع وهو الولد ذكرا
 كان أو أنثى اذ لم يقسم به
 مانع من الموانع السابقة
 حتى لو قام به مانع كان
 وجوده كعدمه فلا يحجب
 الزوج عن نصيبه وقوله
 وذكر أولاد البنين
 يعبر الخ عنه حيث اعتدنا
 وجود الولد في حجب الزوج
 من النصف الى الربع
 فاعتدنا أيضا وجود ولد
 الابن وعدم وجوده لانه
 كالولد في الارث والحجب
 والمعتصب اجماعا كما
 قدمناه وعمل الولد المذكور
 في الآية العظيمة يشمل
 ولد الابن حقيقة أو مجازا
 بخلاف

(باب من له الثمن)
 والثمن للزوجة والزوجة
 مع البنين أو مع البنات
 أو مع أولاد البنين فاعلم
 ولا تنظر الجيع شرط فافهم
 أقول والثمن فرض نوع
 واحد من أنواع الورثة
 فرض الزوجة أو الزوجات
 مع وجود الولد أو ولد
 الابن ذكرا كان أو أنثى
 اجماعا لقوله تعالى فان

كان له ولد فلن الثمن
 ويكفي في جها أو جبين
 من الربع الى الثمن
 وجود واحد من البنين
 أو من البنات أو من بنى

للزوجة بها والزوج ثمنه بشرط عدم الفرع الوارث (قوله لانه كالولد الخ) أي غالب الابن
 ابن الابن ليس كالابن في الميراث والحجب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصاب لا يسقط أصلا بخلاف
 ابن الابن فإنه قد يسقط في مسائل منها أن وان بنته صاب وابن ابن وكذا اذا كان فيه زوج أو زوجة
 يسقط حينئذ فلا يسقط في الارث والحجب كالابن أيضا لانه أي ابن الصاب يحجب بنت الابن وابن الابن
 لا يحجب ابلي يعصمها والتعصيب لان ابن الصاب يعصم بنت الصاب وابن الابن لا يعصمها فافترقا وأشار بقوله
 ويحجب الى رقة قول مجاهد ان ابن الابن لا يحجب الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف شموله بمجاز الاحتمال
 (قوله والثمن للزوجة والزوجة) أي الاربع فأقل الا في حق نحو محسوس فيمكن أن يكون أكثر من
 أربع ويقسم الفرض عليهم على عدد رؤسهن من غير تمييز بضعهن عن بعض الا في صورة نادرة كن له
 أربع زوجات وطاق واحدة منهن طلاقا ثلثا ثم تزوج مكانهن أخرى ثمان وجهات المطلقة من الاربع
 وعلمت التي تزوجها جديدة فلا جديدة ربع فرضهن والباقي يقسم على الزوجات الاربع (فائدة) مما
 يذكر في المعايير ان لزوجته تأخذ الثمن والباقي يأخذه أخوها مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى
 من ذكر وجوابه أن أخها ابن ابن زوجها وذلك بان تزوج ابن الرجل أم زوجته أيه فيأتي منها ولد ثم
 يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه ثم يموت الابن عن زوجته وعن أخيه الذي هو ابن ابن
 زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي ولا شيء لأخيه لانه محجوب بابنه * ومما يذكر
 أيضا أن رجلا مات عن أربع نسوة فواحدة أخذت الصداق والارث واحدة لم تأخذ صداقا ولا ارثا
 واحدة أخذت الصداق دون الارث واحدة أخذت الارث دون الصداق فاجواب أن الاولى حرة على
 دين زوجها والثانية رقية تزوجها بالشرط قبل الحرائر من سيدها بغير مهر والثالثة كتابية فلها
 الصداق دون الارث والرابعة هي التي تزوجها له سيده قبل عتقه وهي حرة فلها الارث دون الصداق (قوله
 والثمن للبنات الخ) هما أول القسم الثاني من عبارة التذلي وهو الذي بدأ الله به في قوله تعالى فان كن
 نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فهذه الدليل من القرآن وظاهر الآية يقتضي عدم الثلثين
 للبنين وصداق ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لم يفتى سعد بن الربيع رضي الله عنه من تركه أبيهما
 بذلك فقدر وي الترمذي وأبو داود رضي الله عنهما مات امرأة سعد بن الربيع رضي الله عنه جاءت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعهما بنتان فقال يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك
 يوم أحد ولم يدع عهدهما مالا الا أخذتهما فاستري ولا يشكحان ولا مال لهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى يقضى الله في ذلك فنزل قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فدعا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال أعط البنيتين الثلثين والمرأة الثمن ونحو ذلك الباقي وفي رواية أعط بنتي سعد
 الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك قال الترمذي صحيح الاسناد فهذه الآية الوصية الخ
 فوجب علينا الاخذ بذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم قال أهل العلم وهو أول ميراث قسم في الاسلام وما
 بينت السنة ذلك في كل كفة فوق مقبحة كفي قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقيل ان كلمة فوق على
 التقديم والتأخير والتقدير اثنتين فمافوقهما وقيل غير ذلك (قوله وهو كذلك للبنات الابن) أي
 المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصحيح عند الأفراد (قوله فهم صافي الذهن) أي خالص
 الذهن من كدورات الشكوك والاهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ
 قلبه ما أودعه وهو بالذال المحجمة ومن قال بالمهولة فكل كلام مهمل والمراد بخلوها من الالهام
 الكدورات الدنيوية القاطعة عن الامور الدينية والاستعدادات للمواهب الالهية والقبوض الرجائية

الابن أو من بنات الابن كافي الزوج وليس الجيع شرط اجماعا لآية والمصنف جمع البنين والبنات وأولاد البنين لاجل النظم ودفع ايهام
 اشتراط الجيع بقوله ولا تنظر الجيع شرط وقوله فافهم تسكلم البيت (باب من له الثلثان) (والثلثان للبنات جمع ما زاد عن واحدة فسمعا
 وهو كذلك لبنات الابن * فافهم مقالي فهم صافي الذهن وهو للاختين فاستزيد *

قضى به الاجراء والتمسك

هذا اذا كان لام و آب و اولاد

فَاعْمَلْ بِرِزْقِ اللَّهِ وَأَقُولُ

والتلثان فرض أربعة

من أمتنا في الدنيا والآخرة

الجسم من البنات والمراد

الحجج من اهل البيت

فشيء من المتن فأكثر

فرض بنات الامن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاشعة السطحية فاست

مفضل الاختصاص للادب

فأكلوا من ثمره قبل أن تكفر به

نیز که از این جهت است که

فَالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَاسُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ يُنْفِقُونَ

تعالیٰ خالق کائنات است

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُصْبَافِ فَلِيَكْشِفَ مَا تَحْتَهُ وَلِيُنَظَّرَ عَلَيْهِمْ أَأَن تُعَذِّبَهُمْ أَمْ أَن تُنصِرَهُم وَلِيَخْلُصَ لَهُمَ الْيَوْمَ هَٰذَا الْقَوْمُ الظَّالِمِينَ

وَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا دُعِيَ إِلَى اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَقُولُ هَذَا لِي لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْمُسُوفِينَ

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ وَهُوَ رَءِيسُ السَّاعَةِ
وَلَهُ أَصْنَافٌ مِنْ أَنْشَارٍ

فی اولاد الایمن و اولاد

الاربعون: أملا الإسم

فَخَذَلَ لَهَا مِنَ الزَّهْرِ زَهْرًا

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ إِذْ أَتَاَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ

و بعد از آنکه از این دو کتاب یادداشتی
در کتابخانه خود داشته باشد

من نوره | ابراهیم | جاسوسی

ابرمندی و استقامت و عاقلانه

(باب من له الذم)

الثالث فرض الام بحديث

لا ولد

ولامن الانحسوة جمع ذو

15

کائناتین اوتتین اوتلات *

حکیم الذکور فیہ ملامات

ولا ابن ابن معها وبنته *

فرضها الثالث كما بينته

وان يكن زوج وأم وأب

وفلما لبث الباقي لها مرتب

وهكذا امزوجة فصاعدا *

فلا تكون من العلوم قاعدا

وفي هذا الشارحة من الناظم الى أن الشخص اذا لم يتفرغ للعلم عن جميع العلائق وينفرد الاشتغال به عن كل
الخلائق بقلب حاضر سليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له شيء من ذلك (قوله قضى به الاحرار الخ) الاحرار
جميع من هو بخلاف الرقيق وقوله به أي بماذا كرم من استحقاق الاختمين فاكثر الثلثين والعبيد جميع عبد
وهو الرقيق والمقصود به التعميم وقوله قضى أي أفتى لان الرقيق لا يكون قاضيا (قوله فان كن نساء فوق
اثنين) الآية فانه هاتان البنتين لا يستحقان الثلثين لفهوم فوق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما
انه قال للبنتين النصف لذلك وهو ما اذا بالمرض فيما سبق ولكن هذا مذكر لم يصح عنه والذي صح عنه
وافقه الاجماع كقوله ابن عبد البر وحينه ذنوب ليل الاجماع فيما زاد على البنتين الآية المذكورة وفي
البنتين القياس على الاختمين وهو قياس أولوي وهذا يجب به من شبهة ابن عباس ان صح عنه (قوله
والاجماع على أن هذه الآية ترتب الخ) قال الرملي ترتب في قصة جابر الماسر ض وسأل عن اربث اخوانه
السبع منه وما قاله الجلال المحلى في الشرح على المنهاج من أنها ترتب المات جابر قال الرملي هو غاطلان
جابر اعاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كثير او حينئذ ذلك الآية على أن المراد الاخوان فصاعدا نأمل
ويشترط في اربث هذه الاصناف الاربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهم فالاول وهن البنات له شرط
واحد وهو عدم المعصب والثاني وهن بنات الابن له شرطان عدم المعصب وعدم الفرع الوارث من أولاد
المصلب والثالث وهن الشقيقات له ثلاثة شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع
الوارث والرابع وهن الاخوات للاب له أربعة شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع
الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكرنا كان أو أنثى منفردا أو متعددا (قوله والثالث فرض الام) أي بشرطين
عدم بين عدم الفرع الوارث وعدم العد من الاخوة أو الاخوان ذكرين أو اثنين أو مختلفين أشقاء
أولاب أو لام أو مختلفين وارثنين أو محجوبين محجب شخص كلا أو بعضا وخرج بقوله لا يجب بشخص محجب
الوصف فالمحجوب بالوصف من الاولاد أو الاخوة لا يجب غيره لان وجوده كعدمه فيسبب الشخص شخص
ما لو مات عن أم وأخ شقيق وأخ لاب فان الاخ الشقيق يحجب الاخ للاب ومع ذلك يحجب الام من الثلث
وكذلك لو مات عن أم وجد وعن أخوة لام فان الاخوة للام محجوبون بالجد ومع ذلك يحجبون الام من
الثلث الى السدس وقد جمع العلماء عدد صور الاخوة الذين يحجبون الام من الثلث الى السدس في خمسة
وأربعين صورة وسموها المنبرية لان وضعها كالنبر ولولا خوف الاطالة تذكرتم أو بالله التوفيق (قوله
وان يكن) أي يوجد زوج وأم وأب الخ قال في شرح الترتيب وما تأخذ هذه الام فيها بالفرض خذنا قالنا
أورده لصيد لاخر رحمه الله في شرح المختصر من القول بأن ما تأخذ هذه في هاتين المسألتين بالتعصيب بالاب
انتهى والقول بأن لها ثلث الباقي فيها هو الذي قضى به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ووافقه
عشرات وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الاثنية الاربعة وجهه والعلماء
ووجهه أن كل ذكر وأنثى يأخذ المال ثلثا لا يجب أن يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالأخ
والاخت لعبر أم وبأن الأصل انه اذا اجتمع ذكر وأنثى في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للأنثى
(قوله فلا تكن عن الام قاعدا) أي ناركا لها كسلا أو تكبرا عن تعلم العلم من دونك سنا أو أقل سنك
منزلة في الدنيا فان ذلك من الامور القاطعة عن التفسير الموقعة في المالك أعاذنا الله من ذلك بل جدوا اجتهد
في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فتمرله عن ساعد الجد والاجتهاد وقم له على قدم العناية والسداد فان
ذلك من سبيل الرشاد فقدر وروى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال متعلم كسلان يعني لا يجتهد
في طلب العلم أفضل عند الله من سبع مائة عابد يجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كان له
كفلان من الاسح وان لم يدركه كان له كفل من الاسح وقال عليه الصلاة والسلام من كانت همته في طلب
العلم سمي في السماء نبيا وكتب الله له بكل شهرة في جسده ثواب نبي وكان أعني بكل قدم رغبة وبني الله
بكل عرق في جسده مدنية في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب وقال بعضهم لا يسود حاسده ولا ينال الخير

من ولد الام بغير من وهكذا ان كثر وأوزادوا * فقالهم فيما سواه زاد ونستوي الاناث والذكور * فيه كما قد أوضح المفسر
أقول والثالث فرض اثنين من أصناف الورثة أحدهما الام حيث لا ولد للميت ذكر أو أنثى ولا ولد لابن وهو المراد بقوله ولا ابن بن معها
أو بنته أي بنت ابن وحيث لا من اخوة للميت جميع ذواته أي اثنان فأكثر يستوي فيه الذكور والاناث في شمل الاخوين فصاعدا أو
الاختين فصاعدا والاخ والاخت فصاعدا لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ميراث له الثالث وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا ميراث
للميت والمراد بالاخوة في الآية اثنان فأكثر ذكران أو أنثيان أو مختلفان * ثم استطرد فذكر أنه يفرض للام ثلث الباقي بعد
فرض الزوجية في صورتين تلقيان بالغراوين وبالعمر يتبين انقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بذلك احدهما أن يكون للميت زوج وأم وأب
فلا زوج النصف وللأم ثلث الباقي بعده وللأب النصف والثانية أن يكون للميت زوجة فأكثر وأم وأب فلا زوج النصف وللأم
ثلث الباقي بعده وللأب النصف وثلث الباقي في الحقيقة سدس في الصورة الاولى (١٧) ورابع في الثانية فهو من الغروض

الستة وراجع البهاوي
قيل فيه ثلث الباقي موافقة
للغرض القرآن ناديا واشتافى
من فرضه الثلث العدم من
أولاد الام ذكرين فأكثر
أو أنثيين فأكثر أو
مختلفين فأكثر وبقيهم
على عدد رؤسهم يستوي
فيه ذكورهم واناثهم
اجمعا لقوله تعالى فان
كانوا أكثر من ذلك فهم
شركاء في الثلث أي أكثر
من أخ لام وأكثر من
أخت لام فهم شركاء في
الثلث وظاهر التفسير
التسوية في القسمة واليه
أشار بقوله كما قد أوضح
المفسر

(باب السدس)
(والسدس فرض سبعة
من العدد *
أب وأم ثم بنت ابن ووجد
والاخت بنت الابن ثم الجدة
* وولد الام غام العدد)

راقد ولا يحصل العاوم قاعد ومن يمس من رجة الله فهو باعده فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة
الواحدة من الخيرات لمن يشاء مما لا يحيط به لغيره في طول الزمان فنسأل الله تعالى أن يمن علينا بزيادة احسانه
وتفضله وبغفره وغفرانه انه رقيب رحيم جواد كريم (قوله بغير من) أي كذب (قوله ان كثر) أي
أوزادوا (الخ) أي على الاثنين وأوجه في الواو وجمع بين الكثرة والزيادة للتأكيد والزيادة والاعتماد في
السفر والمسرادهما انتهى لا يستحقون زيادة على الثلث قال الشنشوري وفي البيت جناس ناقص مطرف
بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا فله نقص أحد اللفظين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف وأما كونه
مطرفا فلو وقع الحرف الزائد آخر اللفظ كما هو ظاهر هذا تقرير كلامه ونظر فيه بعض الشراح فقال
الجناس الناقص هو أن تختلف السكمتان في عدة حروفهما أو منتهى وقوع الزيادة بحرف واحد في طرف
أحدى السكمتين فلذا سمي بالمطرف والمراد بالحرف الواقع به الاختلاف أن يكون من بنية الكلمة والواو
هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانهم ضمير القاعدين فهي كلمة مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي
يظهر انه جناس تام كقول الشاعر

أطال ليالك حتى ماله سحر * أم نوم عينك أهل الحلى قد سحروا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جناس جناسية والمراد به تشابه اللفظين في النطق (قوله فلا زوج
النصف الخ) فأصلها ستة للزوج ثلاثة وللأم ثلث الباقي سهم واحد وللأب الباقي وهو سهمان (قوله
فلا زوجة لربع) فأصلها أربع للزوج ثلث وللأم ثلث الباقي سهم وكذلك الباقي للأب
وهو سهمان وقد خالف ابن عباس في هاتين المسألتين وقال للام الثلث كما لا فهم ما وافقه ابن سيرين في
مسئلة الزوج ووافق الجمهور في مسألة الزوج (قوله وظاهر التفسير في التسوية الخ) وهذا ما خالف
فيه أولاد الام غيرهم فانهم يخالفون غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على أنشأهم لا اجتماعا ولا انفرا
د و يرون مع من أدلوا به وهي الام ويحبونه نقصا نازد كرههم أدلى بأشئ ويرث ولا يعصب الذي كرههم الا انثى
ولو أحدهم السدس (قوله وهكذا الام ينتزىل الصمد) انظر ما أحسن هذا الترتيب الذي ذكره الناظم فانه
ترتيب عجيب لانه أتى أولا بالأب ثم بالام عقبه مؤخر اللحد عنهما لان الله تعالى جمع بين الاقربين في قوله تعالى
ولا يورثه لسل واحد منهما السدس والصمد اسم من أسمائه تعالى وهو السيد لانه يصمد أمة في الحوائج أي
يقصد وقبل هو الذي لا جوف له (قوله ما زال ينفق) أي تبسع الابن في أحكامه من ارث وحجب المذكور
كأنه كروا لانتى كالانثى قياسا عليه (قوله اجساعا قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذ رضى الله

(٣ - رجبية)

أقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة
وهم الأب والجدة والام والجد وبنت الابن والاخت من الأب والسابع ولد الام ذكر أو أنثى ذكرهم الناظم هذا اجالا ثم اردف
ذلك بتفصيل كل واحد وشروطه فقال (فالأب ينفق مع الولد * وهكذا الام ينتزىل الصمد * وهكذا ولد الابن الذي * بارا
يقفوا ثم ويحتذى وهو لها أيضا مع الاثنين * من اخوة الميت فقس هذين) أقول فالأب والام كل منهما ينفق السدس مع وجود
الولد بنفس القرآن وهو قوله تعالى ولا يورثه لسل واحد منهما السدس مما نزل ان كان له ولد وأشار لي هذا بقوله ينتزىل الصمد والصمد
من أسمائه تعالى وولد الابن كالولد في هذا اجساعا كانه مقدم لانه ما زال ينفقوا ثم ويحتذى بالذال المجعومة أي ما زال يتبع لار
ويقتدى به في أحكامه والسدس للام أيضا مع اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا اجساعا قبل خلاف ابن عباس وغيره انظر قوله

تعالى فان كان له اخوة فلامه السادس وقوله فقس هذين أي فقس على الاثنين من الاخوة في كلامي ما زاد على الاثنين وأولى قال (والجد مثل
 الاب عند فقده * في حوز ما يصيبه ومده الا اذا كان هناك أخوه * ليكونهم في القرب وهو اسوه أو أبوان معهما زوج ورث
 * فالام للثالث مع الجد رتب وهكذا ليس شبه بالاب * في زوجة الميت وأم وأب وحكمه وحكمهم سياتي * مكمل البيان في
 الحالات) أقول والجد عند فقد الاب مثل الاب في اخذه السادس مع وجود الولد أو ولد الابن اجزاء الظاهر الاية لان الجسد يسمى أبا
 وقوله في حوز ما يصيبه مده طاهره انه كالب في جميع أحكامه فيحوز جميع المال اذا انفردوا بأخذ ما بقى الفروض ان لم يكن للميت
 ولولا ولدين ولكنه يخالف (١٨) الاب في مسائل فلهذا استثنى منها ثلاث مسائل * الاولى اذا كان مع الجد اخوة

عنه لان روى عن ابن عباس انه قال لا يرثها من الثلث الا ثلاثة من الاخوة الظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة
 وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ انه قال لا يرثها من الثلث الا الاخوة الذكور وأولئك كور مع الاناث وأما
 الاخوات الصراف لا يرثونها عنه لان الاخوة جميع ذكور والاناث انحصار لا يدخلن في ذلك ولكن
 الجهر ورعى خلافهما (قوله الميت) هو في كلامه باسكان الياء وهو من مات والموت مفارقة الروح الجسد
 والاصل ميوت فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء ويسمى فيه المذكور والمؤنث والتشديد والتخفيف
 لغتان الا ان الميت بالتخفيف يقال لمن مات حقيقة وبالتشديد يطلق على الحي قال تعالى انك ميت أي
 ستموت وقال الشاعر

ومن يك ذاروح فذلك ميت * وما الميت الا من الى القبر يحمل
 ليس من مات فاستراح يميت * انما الميت ميت الاحياء

(قوله مثل الاب) مثل كلمة تصوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون اللام ومثله بفتح الميم والثاء كما يقال
 شبهه وعند مثل العين والكسر أقصحه وهي طرف زمان ومكان ولم يدخل عليهما من حروف الجر سوى من
 (قوله في حوز ما يصيبه ومده) أي ما يصيبه من السادس ومده أي بمدة أي رزقه الموسع مأخوذ من
 قولهم مد الله في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيده لما قبله ويصح أن يكون المراد مده بجه من قولهم رجل
 مد يد القامة طويل الباع (قوله ثلاث مسائل) بل ستة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي ثلاثة * الاولى
 منها أن الاخوة لغير أم وبنيهم يحجبون الجد في باب الولاء بخلاف الاب والثانية ان الاب يحجب أم نفسه
 ولا يحجب الجد والثالثة ان الاب في نحو بنت وأب يرث السادس فرضا والباقي تعصيا بخلاف ولو كان
 الجد بدله فكذلك على الراجح وقيل انه يأخذ جميعه تعصيا بخلاف الجد الاب في جريان الخلف فان قلت هل
 لهذا الخلاف ثمرة أم لا قلت له ثمرة تظهر في تصحيح المسئلة كما هو في بنت وجد فقيل انه يرث السادس فرضا
 والباقي تعصيا فافصلهم من ستة ومن قال انه يرث الكل تعصيا يقول الاصل من اثنين وتظهر الثمرة أيضا
 فيما لو أوصى بثلاث الباقي بعد أصحاب الفروض فعلى جملة كلاب تكون الوصية بثلاث الباقي وعند
 من لم يجعله كلاب فالوصية بثلاث النصف الباقي بعد فرض البنت (قوله وبنت الابن تأخذ السادس الخ)
 أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون الفرع الذي معها أكثر من بنت
 واحدة أمالو كان الولد ذكر ارجحها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والاخت للاب لا تأخذ السادس
 الا بشرط خمسة الاول ان لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساو الثالث أن يكون معها أخت
 شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وأرث يعني الاب انما مس أن لا يكون معها فرع وارث (قوله
 يا أنى الخ) أنى بضم الهمزة وفتح الطاء المجعلة تصغير أخ (قوله اجزاء القول ابن سعود الخ) جعل
 الاجزاء هو الدليل مستندا لقول ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود دليلا لانه ليس كلام النبي صلى الله

لابوين أولاب فليس حكم
 الجسد معهم حكم الاب لان
 الاب يحجبهم اجزاء لادلائهم
 به فهو أقرب منهم والجد
 يقاسمهم ككونهم
 يساونه في القرب لان
 الجد والاخوة يدلون الى
 الميت بالاب فذلك
 يقاسمونه على تفصيل
 وسيأتي حكمه وحكمهم
 أي الجسد والاخوة مكمل
 واختار في الحالات كلها
 بعد ذكر الحجب المسئلة
 الثانية احدى الغراوين
 وهي أبوان وزوج لأم
 قنباث الباقي بعد فرض
 الزوج فيأخذ الاب مثلها
 فلو كان بدل الاب فيها جد
 كان لأم معه ثلث جميع
 المال * المسئلة الثالثة
 ثمانية الغراوين وهي أبوان
 وزوجة فأكثر لأم فيها
 أيضا ثلث الباقي بعد
 ربيع الزوجة ولو كان
 فيها بدل الاب جد كان لأم
 معه ثلث الجميع أيضا فليس
 الجد شيئا بالاب في هذه
 المسئلة الثلاث لانه

لا يساوي الاب في ادلائه الى الميت بنفسه قال (وبنت الابن تأخذ السادس اذا * كانت مع البنت مثل لا يتخذى عليه
 وهكذا لا تخت مع الاخت التي * بالابوين يا أنى أدات) أقول الرابع من فرضه السادس بنت الابن فأكثر اذا كانت مع البنت الواحدة
 فتأخذ بنت الابن أو بنات الابن السادس تسكمله الثلثين اجزاء القول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال
 لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف وبنت الابن السادس تسكمله الثلثين وما بقي فلا تخت رواه البخاري وغيره وقوله
 مثل لا يتخذى بالذل المجعلة المفتوحة مبنى للمجهول أي اجعل هذا مثالا لا يتقدم به ويقاس عليه كل بنت ابن فأكثر نازلة مع بنت ابن واحدة
 أعلى منها أو منهن فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السادس مع وجود العالمة تسكمله الثلثين

وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مسع بنتين فأكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن يعصمها والخامس ممن فرضه السادس الاخت من الاب
أو الاخوات من الاب مسع الاخت الواحدة من الابوين فان للاخت (١٩) أو الاخوات من الاب السادس تسعة الثلثين

اجماعا قياسا على التي قبلها
فان كان فيها أختان فأكثر
لابوين سقطت للاخت أو
الاخوات للاب الا اذا كان
معها أو معهن أخ لاب
يعصمها أو يعصمن قال
(والسدس فرض حدة في
النسب *

واحدة كانت لام وأب
وولد الام بنال السدس *
والشرط في افراده لا ينسب
أقول السادس ممن يستحق
السدس الجدة مطلقا سواء
كان للميت ولدا أو لم يكن
وسواء كان له اخوة أو لم
يكن له وسواء كانت من
قبل الام أو من قبل الاب
فاما أم الام وأم الاب
وأمهاتهن فترث كل
واحدة منهن السدس اذا
انفردت وبشتر كان في
السدس اذا اجتمعنا
اجماعا واما أمهات الاجداد
وأمهاتهن فيرثن عندنا
وعند الحنفية والجمهور
لادلائهم بوارث قياسا على
أم الاب خلافا لما للرجح
الله ومن أدات بغير وارث
لا ترث شيئا كام أي الام
وستأتي في كلامه والسابع
ممن يستحق السدس ولد
الام ذكر أو أنثى
بشرط أن يكون منفردا
اجماعا لقوله تعالى وله أخ
أو أخت فاسكن واحد

عليه وسلم وأصل القصة ما رواه البخاري عن هزيل بن شرحبيل وهو بالزاي المججمة أنه قال سئل أبو موسى
الاشعري عن بنت و بنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا نبي لبنت الابن وقال للسائل
أنت ابن مسعود فاه سبوا فنفى فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المقتدم فقال لقد ضللت اذا أي ان
قضيت فيها بذلك وما أنا من المهتمين لا قضيت فيها قضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف وللبنت الابن
السدس وللأخت ما بقي ففي الحديث ثلاث فوالد الأولى نور بنت بنت الابن مع البنت الثانية نور بنت بنت الابن
مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين بطريق الأولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مسع بنت الصلب
فالأولى أن يكونا للبنتين فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل إلى أبي موسى
الاشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر فيكم (قوله وفهم
منه) أي من قول ابن مسعود تسعة الثلثين لانه اذا كان هناك بنتان فأكثر فقد استغرقت الثلثين فتسقط
بنت الابن أو فهم منه أي بما ذكر من قول ابن مسعود وقول الشارح سابقا مع البنت الواحدة فهذا حينئذ
يحتز القيد (قوله والسدس فرض حدة الخ) أي ان الجدة مطلقة ترث السدس سواء كانت من قبل
الام أو من قبل الاب لاروي ان الجدة أم الام جاءت إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله عن ميراثها
فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجعي حتى أسأل
الناس فقال له المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال له أبو بكر هل
معلك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل المغيرة فأنفذ لها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الاب
إلى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به أبو بكر فهو
لغيرك وما أنا بمراد في الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتا فهو بينهما كما رأيتكم خات به
فهولها ولا يرث هذا الامام مالك أكثر من جدتين وقال أي الامام مالك لا أعلم أحد أورد أكثر من جدتين
منذ كان الإسلام إلى اليوم وكأنه لم يصح عنده توريت بدو علي وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم
أم أبي الاب أو لم يبلغه وهذا الدليل أحد الحنابلة فوردوا ثلثا وبالجوع مع القياس أي قياس كل جدة تدلى
بوارث أخذ الشافعية والحنفية وقبل ان أم الاب حاجت عمر بن الخطاب فقال لها يا أمير المؤمنين أنا أولى
بالميراث منها لانهم لو ماتت لم يرثها ابن بنتها ولو ماتت أنا رثني ابن ابني (قوله وولد الام بنال السدس الخ)
بنال بفتح المشنة القمية مبنى للفاعل من نال خيرا أي أصاب وقوله لا ينسب مبنى للجهول وهي جملة خبرية
أزيد بها الامر والمعنى لا تنسب افراده ويجوز قراءته بالمشنة فوق مبنيا للفاعل المخاطب أي لا تنسب أنت أمها
النظار في هذا الكتاب وفي بعض النسخ يدل هذا البيت

وولد الام له اذا انفرد * سدس جميع المال نصا قد ورد

وهو بمعناه بل أصرح لان فيه التصريح بأن ذلك قد ورد في القرآن العظيم (قوله وان تساوى نسب
الجدات الخ) لما تنسب الكلام على من يرث السدس شرع يتكلم في شيء من أحوال الجدات استهزاء اذا
فقال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ باسقاط ترجمة باب يرث الجدات وفي بعضها الترجمة ثابتة وقد
يقال ان اسقاطها أولى لان ذكر الجدات هنا استطراد وحل ذكرهن باب الجدات والجب (قوله وكن كاهن
وارثات) وفي بعض النسخ وهن كاهن وارثات فعلى الأولى كاهن بالرفع تأكيد لا سم كن ووارثات خبر كن
منصوب بالكسرة نيابة عن الفحشة وعلى الثانية كاهن بالرفع أيضا تأكيد لا ضمير الواقع مبتدأ ووارثات
خبر للضمير فهو مرفوع وكسر ضرورة النظم أو أن الخبر محذوف تقديره عند العلماء ووارثات حال فتأمل
وقد احتسز الناظم بوارثات عن الساقطة والمحجوبة أما الساقطة فهي التي تدلى بكور إلى اثبات كام أبي

منهما السدس قال (وان تساوى نسب الجدات * وكن كاهن وارثات فالسدس بينهما بالسوية * في القسمة العادلة الشرعية) أقول
اذا خلف الميت جدتين أو جدات وتساوى نسبهن في الدرجة وكن كاهن وارثات أي مدليات بوارث كام أم أم أم أم أبي أبي قسم
البيدس بينهما على هذين رؤسهن بالسوية لاروي الحاكم

كلام اب الام لادلائهم باغترارث وهو ابو الام فهي اولى منه بدم الارث واذا كانت القرى والبعدى الواو ثنائ كائهما من جهة الام كام
لام وام ام الام او كائهما من جهة الاب كام الاب وام امه وكام الاب (٢١) وام الجدة تسقط البعدى بالقرى

بلا خلاف عندنا في
الصورتين وان كانتا من
جهة الاب والقرى من
جهة ابى الاب والبعدى
من جهة ام الاب كام ابى
الاب وام ام ام الاب فمن
اصحابنا من اجري فيها
القولين السابقين ومنهم
من قطع بان القرى
تجب البعدى وهو
المذهب الاصح وظاهر
عبارة الناطق ببيان
الخلاف غالبا في السكك
وليس كذلك فيعمل على
المسورة الاخيرة فهي ام
الاب وام الجد قال

(وقد تناهت فسمية القروض

* من غير اشكال ولا

مخوض)

اقول قد انتهى بيان

القروض وبيان مستحقها

واضح من غير اشكال ولا

مخوض أى لا يبر فيه ولا

خفاء قال

(باب التعصيب)

ويحق ان نذكر في التعصيب

* بكل قول ومخوض

فكل من احرز كل المال *

من القربات او الموالى

او كان ما يفضل به

الفرض له * فهو اخو

العصوبة المفضلة) اقول

لما فرغ من ذكر تعصيب

القروض واحكامهم شرع

في ذكر التعصبات واحكامهم

واخرهم عن تعصيب

القروض لان التعصبات

مؤخر في الاعتبار عن تعصبات

القروض لان التعصبات

مؤخر في الاعتبار عن تعصبات

القروض لان التعصبات

مؤخر في الاعتبار عن تعصبات

القروض لان التعصبات

مؤخر في الاعتبار عن تعصبات

القروض لان التعصبات

مؤخر في الاعتبار عن تعصبات

فما ذكرته فيه كفاية للمبتدئ ولا يفتقر عن افادته انتهى (قوله كام ابى الام الخ) ومثله ام ابى ام الاب
في عدم الارث لان شرط ارث الجدة ان تكون مدلية الى الميت ووارث وهذه ليست كذلك لان اب الام غير
وارث فمن باب اولى من يدلى به (قوله فمن اصحابنا من اجري الخ) أى اجري الخلاف المنقذ في قوله وان
تسكن بالعكس فالة ولان أى فلا تعصب القرى البعدى بل يشتركان وظاهر كلام السراج البلقينى ترجحه
والراجح خلافه (قوله ومنهم من قطع الخ) ورجح هذا القول العلامة ابن الهائم مستندا في ذلك لما قطع به
الاكثر ونسحق في المخررو والمنهاج ان قرى كل جهة تعصب بعداها (قوله وقد تناهت فسمية) أى انتهت
لا بمعنى ارتفعت لان تناهت في الاصل بمعنى ارتفعت وعانت مبالغة وهذا ليس مرادنا بل المراد انتهت
أى تم الكلام عليها (قوله أى لا يبر فيه ولا خفاء) هو من اللفظ والنشر المر تب فان الاشكال هو الالتماس
والغموض هو الخفاء (باب التعصيب)

سيأتى في الشرح انه مصدر تعصب بالتعصب والعاصب لغة قرابة الرجل لبيه سموا به لانهم عصبوا به أى
أحاطوا به وكل شئ استدار حول شئ فقد عصب به ومنه العصائب وهى العمام وقيل لتقوى بعضهم ببعض
من العصب بسكون الصاد المهملة وهو المنع والشديد يقال عصب الشئ عصباً أى شدته والرأس بالعمامة
ومنه العمام يشد به الرأس من جوانبه الا ربع فلا يباع جانب والابناء جانب والاشوة جانب والاعمام
جانب وأما الصلاح اذا أصبح ما عرف به بالجد ما قاله شيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذى ولا يؤذ كرسبب ليس
بينه وبين الميت أننى قد دخل في قوله كل ذى ولائذ كرسبب لا يبر فيه ولا يؤذ كرسبب ليس
الزوج ونسحق بقوله نسبب ونسحق بقوله ليس بينه وبين الميت أننى ولد الام والعاصب بغيره كل أننى عصبها
ذكر والعاصب مع غيره كل أننى نصير عصبه باجتماعها مع أخرى ومع أصحها اعتراض على التعارض
الثلاثة بادخال كل فيها فان التعارض بموضوعه لبيان المسببة من غير تعرض لافرادها والتعريف
بالكيفية مناف ذلك ويحجب عن ذلك ما ينهم قصد واجبه لضا بطائحيها بالافراد فادخلوا كل المفيدة للاحاطة
والشمول (قوله وحق ان نذكر الخ) هو بفتح اؤه أى وجب واما بالضم فمعناه الشروع في الشئ والاخذ
فيه وقيل ان معناه طلب ما لا بد منه لانه وعدة فيما سبق بقوله * فرض وتعصب على ما قسمها * وقوله
في التعصيب أى في احكامه والارث به (قوله بكل قول ومخوض) أى يختصر لان الاجازاء المقصود بان
من عبارة المتعارف والاطناب اذا ودها كثر منها ولما كان الاختصار مظنة الوقوع في الخلل بترك شئ من
المعاني لشدة الحفاظة على تقليل اللفظ فرمى بتوهم وجوده في نظمه دفعه بقوله مصيب أى ليس بخطا
٢ وهو اسم مفعول أى مصاب فيه (قوله فكل من احرز كل المال الخ) والاصل انه على ثلاثة أقسام كائنه
عليه المصنف عاصب بنفسه وعدة بقوله كالاب الخ وعاصب بغيره وعدة بقوله فيما يأتى والابن والاخ مسع
الانفا الخ وعاصب مع غيره وذكروه فيما يأتى أيضا بقوله والاخوان تسكن بنات الخ (قوله من القربات)
بجمع قرابة والمراد بها الاقارب لان القرابة صفة الاشخاص وليست مرادة هنا وانما المراد هنا الاشخاص
فتأمل (قوله فهو أخو العصوبة) أى صاحبها والضمير في قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من احرز
(قوله المفضلة) أى على غيرهما من بقية التعصبات أو المفضلة على الفرض وقد اختلف في الارث بالفرض
والتعصبات أيهما أفضل وأقوى على قولين يجوز الشيخ ابن الهائم بانه بالفرض أقوى لتقديمه وعدم
سقوطه بضميق التركة وجوز الرشيدى في شرح الجمع بانه عكسه لانه يستحق كل المسال ولان ذا الفرض
انما فرض له لضعفه لئلا يسقطه القوي ولهذا كان أكثر من فرض له الاناث وكان أكثر من يرب بالتعصيب
الذكر فالاصل في الذكور التعصيب والاصل في النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لانه أصل
في الأقوى وهذا هو المعتمد (قوله فلا ولي رجل ذكر) انما أتى به ليقيد أن المراد بالرجل الذكرك لان

ذكر والتعصبات مؤخر في الاعتبار عن تعصبات

٢ قوله وهو اسم مفعول الظاهر وهو معنى اسم المفعول لان لفظه اسم فاعلى

وجهاً العصبية ستة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاختوة ثم العصبية ثم الولاء قال
 يعصبانهم في الميراث والاخوان ان تسكن بنات * فهن معهن معصبات وادس في النساء طرا عصبه * (الا التي منتهى بعنق الرقية)
 أقول اسافر من ذكر العصبية بنفسه شرع يذ كر العصبية بغيره والعصبية مع غيره فالعصبية بغيره هن اربعة البنات وبنات الابن والاخت
 لابوين والاخت لاب فالابن فأكثر يعصب البنات فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر (١٣) يعصب بنت الابن التي في ذوجه

فأكثر والاخ الشقيق
 فأكثر يعصب الاخت
 الشقيقة فأكثر والاخ
 لاب يعصب الاخت لاب
 كذلك وهو المراد بقوله
 والابن والاخ مع الاناث
 يعصبانهم في الميراث
 فالابن يشمل ابن الصلب
 وابن الابن حقيقة او مجازا
 على الاصح والاخ يشمل
 الاخ الشقيق والاخ للاب
 قطعا والمراد بالابن والاخ
 الجنس حتى يشمل المنفرد
 والمتعدد وقوله مع الاناث
 اي مع البنات وبنات الابن
 والاخوان المتساويات كل
 منهم اي كل واحد منهم
 يعصب الاناث المتساويات
 له في القرب والادلاء ومعناه
 انه يكون لذ كرمثل حظ
 الانثيين اجزاء قوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم
 لذ كرمثل حظ الانثيين
 وقوله تعالى وان كانوا
 رجالا ونساء فالذ كرمثل
 حظ الانثيين واعلم ان ابن
 الابن كايه يعصب اخته وبنت
 عمه التي في ذرجته كذلك
 يعصب بنت ابن فوقه ان لم
 يكن لها فرض بأن كان
 فوفها من البنات او من

أواسنوا في الجهة والدرجة والقوة اشتركا وان اختلفا في شيء من ذلك تحجب بعضهم بعضا وما ذكره
 الناظم بعض قاعدة ذكرها الجعبري في بيت واحد حيث قال
 في الجهة التقديم ثم يقربه * ويعرهما التقديم بالقوة اجعلا
 أي التقديم يكون بالجهة أولا من الجهات الا التي ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة أي الشقيق مقدم
 على الذي للاب (قوله وجهاً العصبية ستة) بناء على أن بيت المال غير متمتع ومن عدهم سبعة بناء على
 انتظامه فلا تنافي بين العبارتين وأما عند المالكية فهذه العصبية سبعة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة
 والاختوة ثم بنو الاختوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فتسعة باسقاط بيت المال وأما عند
 الحنفية فتسعة فقط البنوة ثم الابوة ثم الاختوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال وادخال الجدوان علا
 في الابوة وبنو الاختوة في الاختوة فان اجمع في شخص جهة تعصيب ورث باقواهما كابن هو ابن عم وقد
 يجتمع في الشخص جهة فرض ولا يكون ذلك الا في نسكاح المجوس وفي وطء الشبهة فيرث باقواهما الا هما
 على الارح والقوة باحد أمور ثلاثة الاول أن تحجب احدهما الاخرى كبنات هي أخت من أم كأن يبطأ
 أمه الثاني أن تكون احدهما الام لا تحجب كام أو بنت هي أخت من أب كأن يبطأ بنته الثالث أن تكون
 احدهما أقل حجبا كجدة أم هي أخت من أب كأن يبطأ بنت بنته فتأتي منه بنت فلو كانت الجهة القوية
 تحجب به ورثت بالضعيفة وقد يجتمع في الشخص جهة فرض وتعصيب كابن عم هو أخ لام أو زوج فيرث
 بهما حيث أمكن (قوله ثم العمومة) جعل أولاد الاعمام داخلين في الاعمام بخلاف أولاد الاختوة لان
 الاختوة اشتركوا بالجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاختوة والجد جهة واحدة وأولاد الاختوة جهة واحدة
 (قوله والاخوان ان تسكن) أي توجد فهي تامة وبنات اسمها وانما كانت الاخوات مع البنات عصبان
 لانه اذا كان في المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان ابن وأخت وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوان
 وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعدوا أن يرثهم أولاد الاب والاولاد أو أولاد الابن والابن ولم يكن
 اسقاط أولاد الاب فعمل عصبان ليدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد الفرضيين
 بقولهم الاخوات مع البنات عصبان الجميع فقط حتى لا تكون الاخت الواحدة مع البنت عصبية بل الالف
 والذ في الجميع لان المستغراق فيتم قدر الحكم بجميع الافراد على جميعها واذا ثبت ذلك في الافراد ثبت في
 غيرها وقيل الالف واللام للجنس في هذا النصف الذي تأخذ به الاخت مع البنت تعصبا لا فرضا تأمل
 (قوله) حيث صارت الاخت الشقيقة عصبية مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتحجب الاخت للاب ذكورا
 كانوا واناثا ومن بعدهم من العصبان وحيث صارت الاخت للاب عصبية مع الغير صارت كالاخ للاب
 فتحجب بنو الاخت مطلقا ومن بعدهم من العصبان (قوله معصبان) بفتح الصاد لف وتشر مرثب
 وبكسرهما ان جعلت الضمير الاول راجعا للبنات والثاني للاخوان لف وتشر مشوش والمعنى واحد (قوله)
 وليس في النساء الخ) أي ادس فيهن عصبية بالنفس الامن باشرت العتق بنفسها (قاعدة) ذكر بعض
 العلماء هذا الغرض على ما ناظمه له بتواه

قاضى المسلمين انظر لحالي * وافتنى بالصحيح واسمع مقال

بنات الابن او منهما من ستة فرق الثلثين واما العصبية مع غيره فهي الاخت فأكثر شقيقة كانت اولاد مع البنت او بنت الابن فأكثر ومثله
 ان البنات او بنت الابن النصف فرضا والبنات او بنات الابن الثلثين وما فضل للاخت والاخوان المتساويات بالعصبية الحديث ابن مسعود
 السابق وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات عصبان وقوله وليس في النساء طرا عصبه الخ يريد العصبية بنفسه فانهم كلهم
 ذكورا لا متعلقة فانهم عصبية بنفسها وباقي الاناث صاحبات فروض وقوله طرا بفتح الطاء وتشديد الراء معناه قطعها اي بالانحلاف وبضم
 الطاء وتشديد الراء معناه اجمعها وفي بعض النسخ وليس في النساء طرا عصبه



مات زوجي وهى فقدي على * كيف حال النساء بعد الرجال
صير الله في حشاي اجينا * لاحرام بل هو بوطه حلال
فلى النصف ان اثبت باننى * ولى الثمن ان يكن من رجال
ولى السك ان اثبت عيت * هـ هذه قصتي ففسر سؤالى
الجواب ان يقال هذه امرأة اشترت رقيقا واعنته ثم تزوجت به فماتت منه ثم ماتت وهى حامل منه فان
وضعت انثى فلها النصف فرضا لانها بنت الميت ولهذه الزوجة الثمن فرضا والباقي تعصيا وان كان المولود
ذكر اقله الثمن فقط والباقي للولد تعصيا وان يكن الحمل ميتا اخذت جميع المال تعصيا وفرضا لان لها
الرابع فرضا بالزوجة والباقي بالولد تعصيا بحيث لا وارث له من النسب

(باب الجلب)

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض وهو أفقهها فن لم يتفقه فيه كما ينبغي والا فهو عار من هذا
العلم فكرر معالمة ولازم تأمله فاعلم ان تقطر بغوامض سره وما أحسن ما قال بعضهم في معنى ذلك
أقول ذا الباب عظيم الفائدة * بخذ فيه تحتوى مقاصد

من لم يفهم منه بسر غامض * يحرم أن يفنى في الفرائض

(قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح جيب أى منع عن الدخول والمنع المحجوب الممنوع قال تعالى كذا انهم عن
حاجب المالك المنع الناس عن الدخول اليهم والجلب المنع والمحبوب الممنوع قال تعالى كذا انهم عن
رجلهم يومئذ لمحبوبون أى ممنوعون عن الرؤية (قوله وشرعا المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية
لقول بعضهم منع من قام به سبب الارث من الارث بالكتابة او من أو فرض عليه والجلب المنع من الميراث لكن
المنع قد يكون بصفة ويسمى منعاً وقد تقدمت المواضع في كلام الناطق في قوله ويمنع الشخص من الميراث
الخ فاذا قام به مانع كالرق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه أو أقرب وهذا هو
المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على سببته وهم الاب والام والابن والبنت والزوجة
والزوجة وضابطهم كل من أدلى للميت بنفسه غير المعتق ونقصان ويدخل على جميع الورثة كانه قال
الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة انواع الاول الانتقال من فرض الى فرض اقل منه وهذا في حق من له
فرضان كالزوجة والام وبنت الابن والثاني من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلاثين
والثالث كسبه وهو الانتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والرابع الانتقال من تعصيب
الى مثله وهذا في حق الاخ من الابن أو من الاب فانها تعصبة بالغير مع أخيهما وعصبة مع الغير مع البنت
أو بنت الابن والخامس المزاوجة في الفرض في حق الزوجة والجد وذوات الثلثين ونحوهن والسادس
المزاوجة في التعصيب في حق كل عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسابع المزاوجة بالعمول
كما سائر المرأة في المنبرية تسعاً ونحو ذلك (قوله وتسقط الجندات من كل جهة بالام) استثنى القاضى
وغيره صورة وهى ان الجدة قد ترث مع بنتها ان كانت بنتها جدة ايضا فيكون السدس بينهما نصفين
وذلك في حدة الميت من جهة أبيه وامه وصورتها أن يقال لا ينب مثلاً بنتان حقة وعمرة وحقة ابن
ولعمرة بنت فترك ابن حقة بنت خالته عمرة فأنبت بولد فلان سقط حقة التي هى ام ابى الولد اما هار ينب
لانها ام ابى الولد واخص من ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة ام ابيه وعن امها زينب وهى ام امه
فبنته ترث في السدس وقال القاضى وغيره ليس لنا جدة ترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ)
بحذف الياء لانه يجوز وبلا النسخة عن الحكم الصحيح الذى لا خطأ فيه مع فلا تبغ الميم أى مجاوزة (قوله
وبالاب الادنى) وهو المباشرة للولادة لانهم يدلون به وكل من ادلى بواسطة جيبته تلك الواسطة فان قيل الاخوة
للأم يدلون بها ولا تبغهم أجيب عن ذلك بما مر من أنهم يدلون بالاب مثلاً عصبية يدلون بعصبية فلم يجز
أن يدفعوه عن حقه مع ادلائهم به لان من أدلى بعصبية لم يرث مع وجودها والاخوة للام ذرو فرض لا يدفعون

بالولد من النصف الى الربع
والزوجة من الربع الى
الثلث والام من الثلث الى
السدس والاب من السك
الى السدس ويحب حومان
كحب ابن الاخ والاخ وهو
مراده هذا قال

(والجد محجوب عن الميراث
* بالاب في احواله الثلاث
وتسقط الجندات من كل
جهة *)

بالام فافهمه وقس ما شابهه
وهكذا ابن الابن بالاب فلا
* تبغ عن الحكم الصحيح
معدلا

أقول الجد محجوب بالاب
مطلقا سواء كان يرث
بالعصبة وحده كجد فقط
أو بالفرض وحده كجد مع
ابن أو بالفرض والتعصيب
معها كجد مع بنت فان الجد
اذا كان معه اب في حالته
الثلث ورث الاب ويحب
الجد بالاب وتسقط الجندات
مطلقا بالام سواء كن من
جهة الام او من جهة الاب
او من جهة الجد وان علا
وهذا معنى قوله من كل
جهة وقوله فافهمه وقس
ما شابهه وحده
يسقط ابن الابن بالاب
وكل ابن نازل بابن ابن
اعلى منه وهذا معلوم بما
سبق في قوله وما الذى
البعدي مع القريب في
الارث من حقا ولا تعصيب
قال

سيان فيه الجهم والوحدان ويفضل ابن الام بالاسقاط * بالجهد فافهمه على احتياط وبالبنات وبنات الابن * جعوا ووجدنا
 فقل لي زدي) أقول وتسقط الاخوة سواء كانوا أشقاء أو اب أو لام أو مختلفين بالاب الاقرب وهو المباشر كالولادة الميت الموروث ذكران أو
 أنثى وتسقط الاخوة أيضا بالبنين وبنى البنين وان نزلوا وايست الجمعية مراد به بل كانت يجب الاخوة كذلك يجب الاخ الواحد أو الاثنان وكما
 يجبهم البنون وبنو البنين كذلك يجبهم الابن الواحد وبنوه وان نزلوا وبه صرح الناظم بقوله سيات فيه الجمع والوحدان ويفضل الاخ من
 الام على أولاد الابوين وعلى أولاد الاب بكونه بسقطا أيضا بالجد وان نزلوا بالواحدة كما ذكر من البنات أو بنت لابن فيجب ابن الام بستة
 بالابن وابنه والاب والجد والبنت وبنت الابن والاخوان مطلقا في ذلك كماه كالاخوة اجما عاقل (٢٥) ثم بنات الابن يسقطن متى *

حاز البنات الثلاثين يافى
 لا اذا عصبهن الذكر *

من ولد الابن على ما ذكرنا
 ومثلهن الاخوات الثلاث *

يدلين بالقرب من الجهات
 اذا أخذت فرضهن وافي *

سقطن أولاد الاب البوا كما
 وان يكن أخ لهن حاضرا *

عصهن باطنا وظاهرا
 أقول اذا اجتمع البنات

وبنات الابن وحاز البنات
 الثلاثين بان كن ثنتين

فأكثر سقط بنات الابن
 كيف كن واحدة فأكثر

قربت درجتهن أو بعدت
 انحدرت درجتهن أو

اختلفت اجما عا الا اذا
 وجدوا كمن ولد الابن

فانه يعصهن اذا كان في
 درجتهن أو نزل منهن على

ما قطع به الجهور ولا
 يعصب من تحته من بنات

الابن بل يجبهن لقربه
 ومثل البنات الاخوات

اللاتي يدلين بالاب والام
 جعوا وهو المراد بقوله يدلين

بالقرب من الجهات أي
 من جهتي الاب والام اذا

الام عن فرضها في رثن رثامها الثاني أن الاخوة للام لا نأخذ الام فرضهم اذا عدموا فلم تدفعهم عندها اذا
 وجدوا والاخوة للاب يأخذ الاب حقهم اذا عدموا فبدفعهم عنه اذا وجدوا وسقط الاخوة للاب انما هو
 لادلائمهم وأما سقوطهم بالاب وابنه فهو أن الابن يسقط عصبه بالاب وردة للعرض فلا تسقط
 عصبه الا من باب أولى واذا سقطت عصبته فلا يسقط له جهة فرض رثته فليسقط بالكلية ويجب
 الاخوة بهذه الثلاثة اجما عا (قوله سيات الخ) هو بالسبب المهمة واحدة سبب أي الجمع والانفراد في هذا
 الحكم سواء بسواء ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوان مطلقا لا يسقط الذكر الاقرب والفرع
 الذي كثر قرب أو بعد وسأل ما ذكره الناظم أن يقال الج يجب بالاب في الاحوال الثلاثة والجدات
 يجب بنواحدة وهي الام وأولاد الابن يجب بنواحدة وهو الابن والاخ الشقيق يجب بثلاثة وهم الاب
 والابن وابن الابن والاخ للاب يجب بخمسة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت
 عصبته مع الغير وابن الاخ الشقيق يجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والعم
 للاب والاخت الشقيقة أولاد اب اذا صارت عصبته مع الغير وابن الاخ للاب يجب بثمانية هؤلاء السبعة وابن
 الاخ الشقيق والاخوة للام يجب بنواحدة بالجد والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والعم
 الشقيق يجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت الشقيقة كانت
 أولاد اب اذا صارت عصبته مع الغير وابن الاخ الشقيق أولاد اب وانهم للاب يجب بنواحدة كرو بالعم الشقيق
 وابن العم الشقيق يجب بنواحدة كرو بالعم للاب وابن العم للاب يجب بنواحدة كرو وابن العم الشقيق (قوله
 يافى) وهو في الاصل الشاب أو السخى والمراد هنا طالب العلم وفيه إشارة إلى أن من طلب العلم ينبغي أن
 يكون قبل زمن الشيخوخة لا من اجل القوة والشطاعة بما رواه ينبغي لطالب العلم أن يسخى ويتكرم
 بنفسه وماله في طلبه ليحصل له مقصوده (قوله بالباطنا وظاهرا) فيه إشارة إلى أن ذلك حكم بالحقوق لم يفرقه
 ظاهرا وباطنا وهذا يسمى الاخ المبرك وهو ما ولده لسقط رثما لاه المشؤم فهو الذي مالوا لورثته وله
 صورته من الزوج وأم وأب وبنت وبنت ابن الزوج والام السدس وللأب السدس وللبنات النصف
 ولبنات الابن السدس تسكمله الثلثين فعول المسئلة الخمسة عشر فلو كان معهم ابن يسقط وسقطت معه
 بنت الابن لاسقطت فراق الفروض المتركه وتكون اذ ذلك عائلة لثلاثة عشر فلو لورثت كما بينا فهو أخ
 مشؤم عليهم ومنه الزوج وأخت شقيقة وأخت لاب للزوج النصف والاخت الشقيقة النصف وللأخت للاب
 السدس وخمسة عشر فعول السبعة فلو كان معها أخ يسقط وسقطت معه له عصبه أباها والعماصب يسقط اذا
 استغرقت أصحاب الفسروض التركية فهو أخ مشؤم عليها لولا لورثت (تنبيه) انما قال الناظم في
 بنات الابن الا اذا عصبهن الذي كثر لان بنات الابن فاكثر يعصهن من الابن سواء كان أخاها أو ابن عمها وكذا
 يعصها من هو أنزل منها درجته ان احتاجت اليه بخلاف الأخت للاب فأكثر فلا يعصها الا الاخ للاب فقط

(٤ - رحيمه)

أخذت الشقيقات الثلاثين بان كن شقيقة ثنتين فأكثر اسقطن الاخوات للاب كيف
 كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يعصهن وقوله وافي أي فرضهن الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا كان الاخوات لابوين واحدة
 وأخذت النصف فأمم الاخوة يجب الاخوات للاب بل لهن معهما السدس كما سبق وقوله البوا كما أشارت إلى ان ثنتين البوا فقط وقوله باطنا
 وظاهرا أكل به البيت قال (وليس ابن الاخ بالعماصب * من مثله أو فوقه في النسب) أقول ابن الاخ ونزل لا يعصب بنت الاخ التي في
 درجته ولا التي فوقه من بنات الاخ اجما لانهم من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التي في درجته والتي فوقه لانهم
 من أصحاب السهام وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهم مستغنيات بفروضهن

(باب المشتركة) أي المسئلة المشتركة فيها بين العصبية الشقيق وبين أولاد الأم وهي: نفخ الزرع وبعضهم يكسرها على أسناد التشرية لها مجازاً وبعضهم يسميها المشتركة كما ذكرها المصنف قال (وان تجوز وجاها ما ورنا * واخوة للأم حازوا الثلثا واخوة للأم وأب * واستغرق المال بفرض النصف (٢٦) فاجعلهم كلهم لام * واجعل أباهم جحرافي اليم واقسم على الاخوة ثلث التركة

ولا يصعبها ابن الاخ مطلقاً ولا لئال قال الناطم وليس ابن الاخ بالمعصب الخ (قوله باب المشتركة الخ أي نفخ الزرع كما مضى في الابن الصالح والنور ورجحه الله أي المشتركة فيها أو يكسرها على نسبة التشرية لها مجازاً كما سيأتي في كلام الشارح كما مضى في ابن نونس وحكي الشيخ يوحنا المشترك كونه بنات بعد الشين (قوله ورنأ) أي الزوج والأم يعني لم يمنعهما مانع من مسوانع الارث (قوله بفرض النصف) جمع نصيب أي بالنصيب المقر وضاهم (قوله فاجعلهم كلهم) أي اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للأم كلهم اخوة لام لا شترا كما هم في الادلاء بها (قوله جحرافي اليم) أي كما جحر في البحر وتقدر كان الجميع كلهم اخوة لام لا شترا كما هم في الادلاء بها بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لأن كل الوجوه لا يراد ما إذا كان معهم أخت أو أخوات لاب فانهم يسقطون بالعصبية الشقيق ولا يقال بفرض لا لأخت لاب النصف وتعود الى تسعة ولا كذلك يفرض لا لأختين فاكثر الثلثان وتعود لعشرة كما نبتوهم فانه توهم فاسد وينفخ حينئذ ان أركانها أربعة زوج وذو سلس من أم أو جدة واثنتان فاكثر من أولاد الأم وعصبية شقيق تأمل (قوله ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا الخ) خرج مالو كان فيه المال ثمانية فقط فخرج عن المشترك كتمان كانت شقيقة فيفرض لها النصف وتعود الى تسعة أو شقيقتين فيفرض لها الثلثان وتعود الى عشرة أو أخت أو أخوات لاب فرض لها أولهن وأعيان تسعة أو عشرة أو أخ وأخت لاب سقطت معها إذا فرض لها سهم شئ ولا تشرية لك وهذا هو الاخ المشؤم (قوله والمذهب المعتمد عنده) أي الشافعي أن يجعلهم الخ أي الذي ذكره كالاتي لا شترا كما هم في ولادة الأم فيرون بالفرض لا بالعصبية وبخلاف التصحيح بقائهم وكنتمهم وإلى هذا جرح جرح رضي الله عنه في نافي عام من خلافته وقد كان قضى فيها في أول عام من خلافته بأنه لا شئ للاشقاء فاحتج عليه الاشقاء بقولهم هو لا يمتثلون لثالث ما هم وهي أمنا أنه كان حجاراً أو جحراماق في اليم الخ فشرى بينهم فقيل له انك قضيت في أول عام بخلاف هذا فقال ذلك على ما مضى وهذا على ما نقيضه لان ما نقيضه لان الاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر (قوله وأشار به الى ما روي الخ) وقيل ان القائل له ذلك هو زيد ابن ثابت رضي الله عنه وقيل غير ذلك (قوله ولو كان بدل الأم جدة الخ) فيه إشارة الى جحر في بعض أركانها لانهم لو لم يكن فيها زوج أو ذو سلس أو كان ولد الأم واحد البقي للشقيق شئ ولا تشرية لك ولو لم يكن فيها أولاد أم فيكون ذلك فلو كان الشقيق خنثى فيتم قدر كورته وكون أولاد الأم اثنين تصح من ثمانية عشر اذهى من مسائل المشتركة وبثقة برأونته تعول لتسعة ولا تشرية لك وهمامتها داخلان فيكتفي بالاكثر فيعامل كل بالاضرف الا في حق الزوج والأم أو ثمة وفي حق كورته ويستوى الامران في حق أولاد الأم فلا زوج ستة وللأم اثنتان ولوالدي الأم أربعة وللمشك كل انسان ولو قف أربعة ان ظهر أنثى فهي له أو ذكر فلا زوج ثلاثة منها وللأم واحد وهذا مذهبنا ما عند المالكية فسيأتي في الاكبرية (قوله باب الجد والاخوة) أي في بيان حكمهم حالة الاجتماع اما حكمهم منفرد عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم (واعلم) ان الجد والاخوة لم يرد فيهم شئ من السكاب ولا من السفة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما وجاعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كابي حنيفة والمزني وابن سيرين وابن اللبان وغيرهم رحمة الله ان الجد كالأب فيجب الاخوة مطلقاً وهذا هو المتيقن به عند الحنفية ومذهب الامام علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم يرثون على تفصيل وخلاف ومذهب الامام زيد هو مذهب الاثني عشرية ووافقهم على ذلك جحر وأبو يوسف والجمهور اسكن هذا الخلاف انما كان في زمن المجتهدين وأما الآن فقد

فهذه المسئلة المشتركة (أقول صورة المشتركة أن تخلف امرأة زوجاً أو ما وعدا من أولاد الأم اثنين ذاً كثر ومن الاخوة الاشقاء أخا واحداً كثر سواء كان معه أو معهم أخت شقيقة أو أختاً أو لم يكن فان الفروض فيها تستغرق التركة للزوج النصف وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث فالقياس سقوط الاخوة الاشقاء لانهم عصبية وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى عن الشافعي والمذهب المعتمد عنه ان يجعلوا كلهم أولاد أم لا شترا كما هم في الادلاء بالأم وتلغى قرابة الاب في حق العصبية الشقيق واحداً كان أو أكثر حتى لا يسقط ويقسم ثلث التركة الذي هو فرض أولاد الأم عليهم وعلى عدد الاشقاء على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر والانثى من القرية وبه قال مالك وأهل المدينة والبصرة والشام وقوله واجعل أباهم جحرافي اليم أي كأنه لم يكن وأشار به الى ما روي الشافعي من ان الاشقاء قالوا العمران

اراد استقاطهم بالامير المؤمنين هب ان ابانا كان جحراماق في اليم وفي رواية كان حجاراً ليست امنا واحدة فاستحسن ذلك وقضى بينهم بالتشرية ولذلك تلتقب بالميمية وبالجزرية وبالجزارية أيضاً ولو كان بدل الأم جسددة لم يختلف الحكم ولو كان أولاد الأم واحداً لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق (باب ميراث الجد والاخوة)

ونبتدى الاثن هما أردنا * في الجسد والاخوة اذ وعدنا * فأتى نحو ما أقول السبعة * واجمع حواشي الكلمات جميعا * أقوله شرع في بيان حكم الجسد والاخوة لانه وعد به فيما سبق بقوله وحكمهم وحكمه سيأتى (٢٧) مكمل البيان في الحالات والمراد بالاخوة الجنس

ليشمل الاخ الواحد والاكثر

ذكرنا كان أو أنسى من

الاوين أو من الاب دون

الاخوة من الام لانهم

يسقطون بالجسد كما تقدم في

الحجب وأشار بقوله

فأتى نحو ما أقول السبعة

الح إلى الاهتمام بعسرة

تفصيل أحوالهم وأحكامهم

لانهم من المهمات قال

(واعلم بأن الجسد وأحوال

* انهم من على التوالى

يقاسم الاخوة فيهم اذا

لم يعد القسم عليه بالاذى

فتارة يأخذ ثلثا كاملا *

ان كان بالقسمة عنه نازلا

ان لم يكن هناك ذوسهم *

فاقنع يا صاحبي عن استقهام

وتارة يأخذ ثلث الباقي

بعد ذوى الفروض والارزاق

هذا اذا ما كانت المقاسمة

* تنقصه عن ذلك بالزاجه

وتارة يأخذ ثلث المال

* وليس عنه نازلا بحال

أقول للخدمة مع الاخوة

أربعة أحوال حال يقاسم

فيه الاخوة وجوبا وحال

يفرض له فيها ثلث المال

وحال يفرض له فيها ثلث

الباقي بعد الفرض وحال

يفرض له فيها سدس المال

فيقاسم الاخوة كاخ منهم

بشرط أن تنقصه المقاسمة

عن الفروض وهـ وثالث

المال ان لم يكن معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض فان كان معهم

صاحب الفرض واستقر عند الفرضين لا يزداد فيه ولا ينقص عنه (قوله ونبتدى) أى بالاهمزة لاجل الوزن والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وموانعه والفرض والتعصيب ومن يرث ومن يجب فلنشرع الآن فيما وعدناه سابقا لانه وعد به فيما سبق بقوله وحكمهم وحكمه سيأتى الخ والوعد لا ينبغي أن يخلف (قوله في الجسد والاخوة) أى الأشقاء أو الابن أما الاخوة لانه فيهم محجوبون به كما تقدم وهما ذم كورفى كلامه أيضا (قوله فأتى الخ) ألقى فعل أمر بالهـ مزقة بمعنى على حذف الياء أى أي المطالب نحو أى جهة والسمع مفعول والفاء لا تطلق أى اصغ لما أقول لك من الأحكام الاستيعاب والتسليم والاستماع والاستماع لانه أمرهم صعب المراد فقد كان السلف الصالح رضى الله عنهم يتوكلون الكلام فيه جدا فمن على رضى الله عنه من سره أن يقتحم جرأهم فليقتض بين الجسد والاخوة والجرايم جميع جرؤة وهى الجرايم المحمودة وعن ابن مسعود رضى الله عنه سلونا عن عطاءكم واتركونا من الجسد لحياته الله ولا يباهى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه لما طعن أبو داود وحضرته الوفاء قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجسد شيئا ولا أقول في المال شيئا ولا ألقى عليكم أحدا (قوله واجمع حواشى الخ) أى أحضر في ذهنك أطراف الكلمات المفردة واجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجعله وتتم بذلك اهتماما زائدا على أن تظفر ببعض المراد (قوله واعلم بأن الخ) هى كلمة توثق بها الشدة للاعتناء بما بعده والباء فى بأن زائدة للوزن (قوله وأحوال) أى باعتبار اختلاف حاصلها ان يقال اما ان يكون مع الجسد والاخوة صاحب فرض ام لا فهذان حالان وان نظرت لماله من المقاسمة والثلث وغيرهما يتجدد هاتين الحالتين لانه ان كان معه صاحب فرض فله خير امور وثلاثة وان لم يكن صاحب فرض فله خير امرين فهذه خمسة أحوال وان نظرت لباقيته في هذه الأحوال تجد عشرة ويمنها ان يقال اذا كان معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال اما ان المقاسمة واما ان ثلث الباقي واما ان ثلث المال أو تسوية المقاسمة وسدس جميع المال أو المقاسمة وثلث الباقي أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة أحوال ثمين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواءهما فهذه ثلاثة تضم للسبعة قبلها تصبح الجمل عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الأشقاء فقط أو الابن أو همام عازدت الاقسام (قوله اذ لم بعد الخ) هو يضم العيز ونفع الياء وكسر الدال واما له يعود فدخل عليه الجازم فسمكت الدال والساكنات التى ساكنات فذقت الواو وحركت الدال بالكسرة لالتقاء الساكنين والاذى هو الضرر أى وان كانت القسمة تنقصه عن الاحتفاظه (قوله ان لم يكن هناك ذوسهم) أى أصحاب فروض والذي يمكن اجتماعهم معهم من أصحاب الفروض ستة وهم الزوج والوجة والبن والابن والام والجددة (قوله فاقنع الخ) هو يقنع الذنون من القناعة وسيأتى الكلام عليها وقوله عن استقهام أى طلب الفهم فى باب زيادة الايضاح فأتى قدأ وختمه الايضاح المحتاج اليه الذى يغنيك عن السؤال (قوله والارزاق) جمع رزق وهو ما ينتفع به بالفعل ولو بحر ما عذ أهل السنة والمراد هنا رزق مخصوص وهو الارث بالفرض أيضا فهو عطف بنفسه على ذوى الفروض ويحتمل أن يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو وصية فهما مقدمة على الارث فيكون أعم مما قبله (قوله بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض) هو صادق بان زادت المقاسمة عن ثلث المال أو ساوته وكذا مع سدس المال أو ثلث الباقي وسيصرح به ومقتضى كلام الشارح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة أن يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ناهيا بتخير المقتضى ثالثها بالفرض والراجح من الأقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف فى تأصيل المسئلة بخلاف وأربع أخوات فعلى الراجح أصلها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التخيير يختلف باختلاف تعبير المقتضى لاحدهما وتظهر أيضا فائدة الخلاف فى الوصية بثلث الباقي بعد ذوى الفروض كزوج وولد وأخوين وأوصى بثلث ما يبق بعد أصحاب

صاحب فرض فان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي بعد الفروض أو سدس الجميع وهذا هو المراد بقوله اذ لم يعد القسم عليه بالاذى بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من الفرض

يكد وأخوين ويكدوا أخ فيقسم فيمسه في الصورة الأولى الثالث وفي الثانية النصف وهو أكثر من الثالث وكأم وجدوا أخ الأم الثالث ولجد نصف الباقي مقاسمة كالأخ وذلك ثالث جميع المال وهو خير له من ثلث الباقي بعد فرض الأم ومن سدس الجميع كزوج وجد وأخوين يقاسم الأخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يرد له القسم عليه بالأذى فان حصل له بالمقاسمة أقل من ثلث المال يرض للجد الثالث كما لا بشرط أن لا يكون معهم ذوسهم أي صاحب فرض كجدوا ثلاثة أخوة فإنه ان قاسم الأخوة حصل له ربع المال فنقصه المقاسمة عن الثالث فيفرض له الثالث ويقسم الباقي بين الأخوة على ثلاثة وضابط هذا أن يزيد عدد رؤس الأخوة على مثليه ولا تنحصر صورته فان كانوا أقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثالث ويختصر ذلك في خمس صور ومن جدد واختله معها الثلاثان جدوا أخ واخت له النصف في الصورتين جدوا أخ واخت أولاد اخت له فيها خمس وان كانوا مثليه استوى له المقاسمة والثالث ويختصر في ثلاث صور ومن جدد مع أخوين أو مع أربع أخوات أو مع أخ واختين وتارة يفرض له ثلث الباقي بعد الفروض فيما إذا كان معه أصحاب فروض ولو كان واحد بشرط أن تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كام وجدوا ثلاثة أخوة للأم السدس سهم من ستة أسهم وللجد ثالث الباقي سهم وثلاث أسهم لأنه ان قاسم الأخوة يحصل له سهم وربع وان أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى الفروض (٢٨) خير الأمور الثلاثة وهو هنا ثالث الباقي وكزوج و جدوا ثلاثة أخوة للزوج

الفروض فعلى الرابع للجد ثالث الباقي بعد فرض الزوجية فرضا ولا موصى له ثلث ما بقي بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهما لان للزوجة الربع وهو ثلاثة من ذلك فيكون الباقي تسعة فثلاثها ثلاثة للجد فرضا ولا موصى له ثالث التسعة الباقية سهمان والباقي للأخوين وعلى القول بالمقاسمة فللموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجية والباقي بين الجد والأخوين فتكون الوصية على الأول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المفتي على القول الثالث (قوله كجدوا أخوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثالث جميع المال وقوله كجدوا أخ مثال لتعين المقاسمة وسياق المثال لتعين الثالث وهو كجد وثلاثة أخوة فتعين له ثالث جميع المال فهذه الأحوال الثلاثة إذا لم يكن معه صاحب فرض (قوله وكأم وجدوا أخ) مثال لتعين المقاسمة إذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وجدوا أخوين مثال لاستواء الأمور الثلاثة (قوله كزوج وأم وجدوا أخوين) مثال لتعين سدس جميع المال فجعله ما ذكره الشارح سابقا ولا حقا فيها إذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الأمور الثلاثة تعين ثالث الباقي تعين سدس جميع المال وبقي من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال نحو زوج و جد و جدوا أخ استواء السدس وثالث الباقي نحو زوج و جد وثلاثة أخوة استواء المقاسمة وثالث الباقي نحو أم و جد وأخوين وهذا كحال أحواله العشرة المتقدم بيانها (قوله وهو مع الأناث الخ) يجوز في مع فسخ العين واسكانها أو الفسخ أولى والقسم يفض القاف وسكون السين أي المقاسمة وقوله مثل أخ في سهمه أي نصيبه حالة التعصيب في أخذ مثلها ويكون مثل الأخ في الحكم من كون الاخت نصير معه عصبة بالغير لكن ليس في جميع الأحكام كإيماني فلذا قال الامع الأم فلا يحجب الإشارة إلى ما ذكرنا (قوله والباقي بين الجدوا ثلاثة أخوة مقاسمة الخ) فأصلها ثلاثة وتصح من تسعة بفضل ثالث فان أخذ الجد السدس أخذ سهمان من ستة أسهم وان أخذ ثالث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم الأخوين للأم المقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للأخوين سدس يقسم بينهما وكنتين وزوجة وجد وأخ يفرض له فيها السدس أيضا لأنه خير الأمور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلا لجهال إلى ان الجد مع الأخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلولم يفضل عن أصحاب الفروض إلا السدس فقط كام وزوج وجدوا أخ وكنتين وأم وجدوا أخوة كيف كانوا فرض للجد السدس وسقط الأخ أو الأخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج وبنتين و جدوا أخوة أو لم يفضل شيء كبتين وزوج وأم وجدوا أخوة فرض للجد في الحالين السدس وتعمل الأولى بقسام السدس ويزاد في قول الثانية ولا يسقط الجد ولا ينقص عن السدس بغير عمل محال وتسقط الأخوة قال (وهو مع الأناث عند القسم) * مثل أخ في سهمه والحكم الامع الأم فلا يحجبها * بل ثالث المال لها حصصها أقول الجد مع الأخوات عند المقاسمة مثل أخ في نصيبه الأخوات فيعصب الأخوات سواء كن لابن أو لابن أو له في الأدلاء بالاب قاله اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجد مثل حظ الأنثيين كالأخ فيكون له سهم والأخ وسكمه حكمه في كونه يعصب الاخت فأكثروا يسقط فرضه الا إذا كان مع الجد أم وأخت فإنه وان كان مثل الأخ في نصيبه الاخت وفي مقاسمة أياها فليس مثل الأخ في حجبها مع الاخت للأم من الثالث السدس بعد الجد مع الاخت لا يحجب الأم فلها معه الثالث كاملا والباقي بين الجدوا الاخت مقاسمة للاخت نصفها للجد وتلقب هذه الصورة

الربع سهم من أربعة للجد ثالث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجد السدس أخذ ثلثي سهم أو قاسم الأخوة الثلاثة حصل له ثلاثة اربع سهم فنقصه المقاسمة عن ثالث الباقي فوجب له ثالث الباقي لأنه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض له سدس المال مع أصحاب الفروض وذلك إذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثالث الباقي كزوج وأم وجدوا أخوين للزوج النصف والأم السدس

يفضل ثالث فان أخذ الجد السدس أخذ سهمان من ستة أسهم وان أخذ ثالث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم الأخوين للأم المقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للأخوين سدس يقسم بينهما وكنتين وزوجة وجد وأخ يفرض له فيها السدس أيضا لأنه خير الأمور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلا لجهال إلى ان الجد مع الأخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلولم يفضل عن أصحاب الفروض إلا السدس فقط كام وزوج وجدوا أخ وكنتين وأم وجدوا أخوة كيف كانوا فرض للجد السدس وسقط الأخ أو الأخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج وبنتين و جدوا أخوة أو لم يفضل شيء كبتين وزوج وأم وجدوا أخوة فرض للجد في الحالين السدس وتعمل الأولى بقسام السدس ويزاد في قول الثانية ولا يسقط الجد ولا ينقص عن السدس بغير عمل محال وتسقط الأخوة قال (وهو مع الأناث عند القسم) * مثل أخ في سهمه والحكم الامع الأم فلا يحجبها * بل ثالث المال لها حصصها أقول الجد مع الأخوات عند المقاسمة مثل أخ في نصيبه الأخوات فيعصب الأخوات سواء كن لابن أو لابن أو له في الأدلاء بالاب قاله اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجد مثل حظ الأنثيين كالأخ فيكون له سهم والأخ وسكمه حكمه في كونه يعصب الاخت فأكثروا يسقط فرضه الا إذا كان مع الجد أم وأخت فإنه وان كان مثل الأخ في نصيبه الاخت وفي مقاسمة أياها فليس مثل الأخ في حجبها مع الاخت للأم من الثالث السدس بعد الجد مع الاخت لا يحجب الأم فلها معه الثالث كاملا والباقي بين الجدوا الاخت مقاسمة للاخت نصفها للجد وتلقب هذه الصورة

على الجد وكذلك جد وأخ
شقيق وأخت لأب المقاسمة
خبر للجد فله سهمان من
خمس وللشقيق الثلاثة
الباقية وتسقط الأخت
لأب بعد عدها على الجد
(مسألة) جد وأخت
شقيقة وأخ وأخت لأب
يستوي للجد فيها الثالث
والمقاسمة فله الثالث
والفاضل ثلثان أكثر من
النصف فتعطي الشقيقة
النصف يفضل سدس للأخ
والأخت من الأب أثلاثا
وأصح من ثمانية عشر
(مسألة) أم وجد وأخ
شقيق وأخت لأب للأم
السدس مسهم من ستة
يفضل خمسة والمقاسمة
فيها خبر للجد فله سهمان
وللشقيق الباقي ثلاثة
وتسقط الأخت لأب
وكذلك أم وجد وأخت
شقيقة وأخ لأب للأم سهم
والجد سهمان والأخت

[illegible]

ثلاثة يسقط الاخ للاب (مسئلة) أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لاب للام السدس وثالث الباقي خير للجد فيعرض له فاصلها ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثالث الباقي خمسة بفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرفضوا بفضل الاخيرين لاب سهمين منها نصفين فتبع من ستة وثلاثين والنصف الذي تأخذ الشقيقة في هذه الصور تأخذ هذه فرفضوا لانها لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وسعيت كان ثالث المال أو ثالث الباقي خير للجد وبفضل نصف المال أو أكثر فالنصف الذي تأخذ الشقيقة تأخذ فرفضوا على الصواب كأنقله المرافعي والنووي عن نصوص باب ابن اللبان وأقره ونقله جماعة عن زبير رضي الله عنه وهذا وارد على قول الجساهري أنه لا يقرض للجد إلا في الأكدرية وقوله وارفض بنى الام مع الاجداد أي اسقط أولاد الام بالجد قرب أو بعد فلا مدخل لهم معه في الارث وهذا تقدم في قوله

وبفضل ابن الام بالاسقاط * بالجد فانهم على استعياط (باب الأكدرية) قال (والاخذت لاقرض مع الجد لها * فيما عدا مسألة سلمها زوج وأم وهما معاً * فاعلم خير أمة للعالمها

(२०)

(باب

من الورقة حصص الحظ

لان العول في اللغة الارتفاع والزيادة في الاصطلاح زيادة في عددهم اصل المسئلة ونقصان من مقدار الاصلية قال
 (فتبلغ الستة عقد العشرة * في صورة معروفة مشتهرة وتلقى التي قلبها في الاثر * بالعول افرادا الى سبع عشر والعدد الثالث
 قد يعول * بشئ فاعل بما قول) أقول شرع يدين عول هذه الاصول الثلاثة وما يبلغه كل أصل منها بالعول فالستة تعول الى سبعة
 والى ثمانية والى تسعة والى عشرة فتعول أربع مرات على توالي الاعداد الى أن تبلغ عشرة وذلك في صورة معروفة مشهورة بأم الفروخ
 بانحاء المجمة وستأتي فتعول الى سبعة في زوج وأختين لابوين أو لاب وأختين فلزيج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ومجموعها
 سبعة فيقسم المال بينهما أسباعا (٢٢) للزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع وللأختين ثلثان عائلان وهما أربعة أسباع

(قوله لان العول في اللغة الارتفاع الخ) وفي اصطلاح الفرضيين زيادة ما يبلغه مجموع السهام المأخوذة من
 الأصل عند ازدحام القروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب حصصهم ولم يقع العول في
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما وقع في زمن عمر رضي الله عنه وقد
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ولما كان من عائل العرائض عمر رضي الله عنه لما التوت عليه
 الفرائض ودافع بعضها بغير ما قدرى أي كم قدم الله ولا يكتم آخر وكان أمرا ورعا فقال ما وجد شيئا
 أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بما يخصص وأدخل على كل ذي حق ما أدخل عليه من عول الفريضة
 اه وروى أن أول فريضة عات في الإسلام زوج وأختان فلما رقت الى عمر رضي الله عنه قال ان بدت الزوج
 أو بالأختين لم يبق للآخر حق فاشربوا على غارل بن ابي اشرار بالعول العباس على المشهور وروى قبل على رضي
 الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضي الله عنه والظاهر كقائل السبكي رحمه الله أنهم كلهم تسكاهم وفي ذلك لاشارة
 عمر رضي الله عنه أي أنهم واتفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه انظر ابن عباس رضي الله
 عنهما الخ لافي في المباهلة فقيل له ما بالكم تقل هذا العول فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أي فتعول مثل ثلثها في ثلاث صور الأولى ما ذكره المؤلف نصف وثلاثون سدس والثانية نصفان وثلاث
 وذكرها المؤلف أيضا بقوله وكزوج وأم وأخت شقيقة وأولاب فالزوج النصف وللأم الثلث وللأخت
 النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مدعى الجمهور وعبد بن عباس رضي الله عنهما الزوج النصف وللأم
 الثلث والباقي للأخت وعنه قول آخر هو أن للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وتلقب هذه الصورة
 بالمباهلة لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما شأنا فلندع أبناءنا وأبنائهم ونساءنا ونسائهم وانفسنا
 وانفسهم ثم يتنهل فجعل لعنة الله على الكاذبين والابتنال مأخوذة من قولهم جعل الله أي لعنه وأبعده من
 رحمته أو من قولك أبعده إذا أهملته وأصل الابتغال ما ذكره ثم استعمل في كل دعاء يستخذه فيه وإن لم يكن
 التبعان الثالثة نصفان وسدان كزوج وثلاث أخوات متفرقات (قوله وتلقب هذه الصورة بأم الفروخ
 الخ) أي لأنها شبيهت بطائر وحوله أفرادها وقيل أنهم القبل اسكن عائلة الى عشرة (قوله وبالسبعة عشرية)
 وتلقب أيضا بالدينارية الصنبرية وأما الدينارية الكبرى فصورته زوجة وبنات وأم وأختان
 وأختان والمتر وكسمة ثمانية دينار للبعثين أربع مائة لأن لهما الثلثين وللأم مائة لأن لهما السدس وللزوج
 خمسة وسبعون لأن لهما الثلثين والباقي للأختين خمسة وعشرون اسكن أخا ثمان وللأخت دينار واحد وقد نزلت
 بعلى رضي الله عنه فقالت له أخى مات وترك ستمائة دينار فأعطوني دينار واحد من السكك فقال أهل أخاك
 ترك من الورثة كذا وكذا وعلم من ذكره فقالت نعم فقل لها حقك معك (قوله بالمنبرية) أي لان عليا رضي
 الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فخطب قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى

وفي أم وأختين لأم وأختين
 لغيرها وتعول الى ثمانية
 كزوج وأم وأختين لغيرها
 وكزوج وأم وأخت شقيقة
 أولاب وتلقب هذه الصورة
 بالمباهلة ويصير نصف
 الزوج في صورتين بها
 وثمنا ويصير فرض الأم في
 الأولى ثمان في الثانية ربعا
 وتعول الى تسعة كزوج
 وأم وثلاث أخوات
 متفرقات للزوج النصف
 وللشقيقة النصف ولكل
 واحدة من الثلاث الباقيات
 السدس وكزوج وأختين
 لأم وأختين لابوين أولاب
 وتلقب هذه الصورة
 بالغراء لاشتهارها
 كالكوكب الاغر والى عشرة
 كزوج وأم وأختين لأم
 وأخت شقيقة وأخت لاب
 وكزوج وأم وأختين منها
 وأختين من غيرها وتلقب
 هذه الصورة بأم الفروخ
 بانحاء المجمة لكثرة
 ما فرخت بالعول والاثنا
 عشر تعول ثلاث مرات

على توالي الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبنين وأم وزوج وكزوج
 واه وأخت لأم وأخت لغيرها والى خمسة عشر كبنين وزوج وابوين وكزوج وأختين لأم وأختين لغيرها والى سبعة عشر كزوج وأم
 وولدين وأختين لغيرها وكبنين وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لابوين أولاب وتلقب هذه الصورة بأم الارامل وبأم
 الفروخ بالحجم لاثوثة الجميع وبالسبعة عشرية بفتح العين والأربعة والعشرون وهو الأصل الثالث من الاصول العائلية قد تعول وتلقب
 بالمسئلة الخ لقله عولها وعولها مرة واحدة فمنها الى سبعة وعشرين كاربعة بنات ابن واربع جدات وجد وثلاث زوجات وكزوج
 وبنين وابوين وتلقب هذه الصورة بالمنبرية قال (والنصف والباقي أو النصفان * أصلها في حكمهم اثنتان

والثلث من ثلاثة يكون *

والربع من أربعة مسنون والثمن أن كان من ثمانية * فهذه هي الأصول الثلاثة لا يدخل العول علم فاعلم * ثم اسلك التصحيح فيها
 (تسلم) أقول لما فرغ من بيان القسم الأول من أصول المسائل وهي الأصول الثلاثة التي تعول شرع الآن في بيان القسم الثاني وهي الأربعة
 التي لا تعول فكل مسألة فيها نصف وما بقي كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لاب فأصلها اثنتان والصورتان الأخيرتان
 تلقبان بالنصفين لأن كل منهما فيها نصف ونصف بالمتجهين لأنهما لا تغاير لهما وكل مسألة فيها ثلث وما بقي كأم وعم أو ثلثان وما
 بقي كبنين وعم أو ثلث وثلثان كاختين لأم واختين لاب فأصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع وما بقي كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقي
 كزوج وبنت وعم فأصلها أربعة وكل مسألة فيها ثمن وما بقي كزوج وابن أو ثمن ونصف وما بقي كزوج وبنت وعم فأصلها ثمانية وقوله
 من أربعة مسنون السنن هي الطرق فهذه الأصول الأربعة لا يدخلها العول كما تقدم فإذا عرفت أصل المسألة فاسلك طريق التصحيح بعد
 ذلك تسلم من الخطأ في القسمة فقد تصحح المسألة من أصلها وقد تحتاج إلى ضرب يأتي بيانه قال (٣٣) (وان تسكن من أصلها تصحح *
 فترك تطويل الحساب ورجع

فأعطى كل سهم من أصلها
 * مكمل أو عائل من عولها)
 أقول إذا كانت المسألة
 تصح من أصلها بأن انقسم
 نصيب كل فرد على عدد
 رؤس كأم وعمين وكزوج
 وثلاثة بنين وكثلاث
 زوجات وأم وخسة أعمام
 وكأم الأرملة فبقية تصرف
 القسمة على أصلها ولا
 يحتاج إلى تصحيح فلا تضرب
 بعض الرؤس في بعض
 والحاصل في أصل المسألة
 ولا تغاير بين الرؤس
 والسهم لان هذا كله
 تطول في الحساب من غير
 فائدة فتركه ربح الراحة
 فأعطى كل وارث سهمه من
 أصلها كاملاً ان لم تسكن
 المسألة عائلة وعائلان
 كانت عائلة ففي ثلاث
 زوجات وأم وخسة أعمام

والله المأبى والرجى فسدل حينئذ فقال سار عن المرأة تسعاً وهذا قد عرفت الأصول الثلاثة العائلة لأن
 المسائل تارة تكون عائلة وتارة تكون ناقصة وتارة تكون عائلة فإذا لم يدخلها الحساب بل قسمت على
 أصحاب الفروض فهي عادلة وان احتاجت للحساب كالفرضين شئ بعد أصحاب الفروض فهي ناقصة
 وان تراحت الفروض وزادت فهي عائلة (قوله من أربعة مسنون) السنن بفتح السين والنون الأولى
 الطريق أي كون الربع من أربعة طريقة مذكورة عند الحساب في الخارج وهي ان تخرج الكسر
 المفرد بسيمه إلا النصف فمخرجها ثلثان فالربع سيمه الاربع فهي مخرجها والسدس سيمه الستة فهي
 مخرجها وهكذا (قوله ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) وفي بعض النسخ * ثم اسلك التصحيح فيها واقسم *
 وهي صحيحة أيضاً أي اقسام صحابيين الورثة على ما سيأتى وقد عرفت الكلام على الأصول الثلاثة التي
 لا تعول وهي الاثنان وضمة فمخرجها واحد وعشرون أو الثلاثة فكمثل ذلك الأصول السبعة المتفق عليها وبقي
 أصلان يختلف فيهما ما هو المائتان عشرون والستة والثلاثون وهذا أصلان على الراجح لا تصححان وقد
 تقدم الكلام عليهما (قوله وان تسكن من أصلها تصحح الخ) أي إذا كانت المسألة تنقسم على من
 فيها من غير كسر فلا تضرب الرؤس في بعضها لان ذلك خطأ في الصناعة وترك ذلك ربح الراحة (قوله
 وكثلاث زوجات الخ) أي فهي منقسمة عليهم من أصلها وهي اثناعشر للزوجات والربع ثلاثة لكل
 واحدة منهم سهم واحد وللأم الثلث أو أربعة منقسمة عليها والباقي خمسة أسهم للأعمام الخمسة لكل
 واحد منهم سهم (قوله وكأم الأرملة) وتقدم أمهم اجدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وعمان
 اخوات لابن أو لابن وتقدم أمهم اثنى عشر وتعدل إلى سبعة عشر للجدتين اثنتان لكل واحدة منهن
 سهم وللزوجات ثلاثة لكل واحدة سهم وللأخوات لأم أربع لكل واحدة منهن سهم وللشقيقات
 ثمانية لكل واحدة سهم فلا تحتاج إلى ضرب الرؤس ببعضها في بعض لأنها قد انقسمت من أصلها على
 من فيها بغير كسر (قوله وان ترى السهام) أي الخط والنصيب (قوله بالوفى) أي بالنظر في الوفاق لعلك
 تجد بين الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أي الوفاق على الوجه الاتي فهو أخضر من ضرب السهام
 في السهام وان كان صحيحاً أيضاً السكن فيه طول ومشقة بغير فائدة فتركه أولى (قوله فانت الحاذق) أي

(٥ - رجبية)
 أصلها اثناعشر ومنها تصحح ربعها ثلاثة أسهم على ثلاث زوجات منقسمة عليهن
 لكل زوجة سهم وثلاثها أربعة للام والباقي خمسة منقسمة على الأعمام لكل عم سهم وفي المباهلة وهي زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة
 وتعول إلى ثمانية للام ثلاث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والأخت نصف عائل وهو ثلاثة أثمان وفي
 أم الأرملة وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وعمان اخوات لابن أو لابن أصلها اثناعشر وتعول إلى سبعة عشر للجدتين
 السدس عائل وهو سهمان من سبعة عشر لكل جد سهم وللزوجات الأربع عائل وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم
 وللأخوات لأم الثلث عائل وهو أربع لكل احدى سهم وللأخوات الباقيات الثلثان عائلان وهما ثمانية لكل منهن سهم فتعدل إلى سبعة
 عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً والثلث تلقب بالسبعة عشرية قال (وان ترى السهام ليست تنقسم *
 على ذوي الميراث فاتبع ما رسم وأطلب طريق الاختصار في العمل * بالوفى والضرب بجانبك الزلل واردد إلى الوفاق الذي يوافق *
 واضربه في الأصل فانت الحاذق ان كان جنسا واحداً أو أكثر

* فاحفظوا دعوى الجدل والمرأ) أقول إذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريضة من الورثة تنقسم بحسب
 من غير كسر بأن الكسر نصيب فريق أو أكثر عليه فاتبع ما رسم أي تبسع الأمر الذي رسمه العلماء وأطاب طريق الاختصار في العمل
 بالوفى وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدد رؤس وبين الرؤس بعضها مع بعض واضرب في أصل المسئلة وأعمل بالوفى والضرب
 لأن كل مسئلة إذا مضرت رؤس فريضة بعضها في بعض والحاصل في أصلها أصح قسمها من الحاصل سواء كان فيها أنسكسار على كل الفرق
 أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن فيها أنسكسار فإن لم يكن فيها أنسكسار فتصح من أصلها ولا تحتاج إلى ضرب كما عرفت وإن
 كان فيها أنسكسار فلا تحتاج إلى ضرب الرؤس في الرؤس كما إذا خلف خمس جذات وخمسة أخوة لأم وخمسة نسام أصلها ستة الجذات
 السدس سهم يباين عدد من (٣٤) وللأخوة الثلث سهمان يباين عددهم والباقي ثلاثة لأم نسام يباين عددهم والرؤس

متماثلة فاضرب عدد رؤس
 أحد الفرق وهو خمسة في
 أصل المسئلة وهو ستة
 فتصح من ثلثين ولو
 ضربت الرؤس بعضها في
 بعض والحاصل في أصلها
 لبعث من سبع مائة
 وخمسين وإذا كانت المسئلة
 تصح في عدد قليل فتصحها
 من عدد أكثر منه خطأ في
 الصناعة الحسابية فإذا
 سلكنا الحساب طريق
 الاختصار بالوفى والضرب
 بجانبه انخطأ وذلك بأن
 نظران وقع الكسر على
 فريق واحد وكانت السهام
 تباين رؤس الفريق
 المنقسم عليه كام وخمسة
 أعسام فاضرب عدد رؤس
 في أصل المسئلة أن لم تكن
 عائلة أو في مبلغها بالعول
 إن عالت يحصل المطلوب
 ففي المثال اضرب عدد
 الأعسام وهو خمسة في
 أصلها ثلاثة فتصح من

العارف المتقن المحكم يقال حظقه بالكسر أي عرفت وأنت تفتوه بقيل حظ العمل بالفق والكسر حظا
 وحذا فاحذوا حكمه (قوله ودعوى الجدل والمرأ) عطف المرأ على الجدل عطف تفسير والجدال
 مقابلة الخجة بالخجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمذموم الجدل لأجل المغالبة وأما الجدل لظاهره الحق فهو
 محمود لأن كان مبتغيا به وجه الله تعالى والمرأ تنقسم أنه تفسير للجدل قال القرطبي في تفسير الصحاح ما ربه
 أمار به سرا جادته اه فعلم من هذا أن الجدل والمرأ مترادفان فتعطف أحدهما على الآخر من عطف
 المترادفين وفي الحديث أو اردعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المرأ وهو مبطان بنى له بيت في
 رضى الجنة ومن تركه وهو محقق بنى له بيت في وسطها ومن تركه من خلقه بنى له بيت في أعلاها وأبو داود
 والترمذي رحمه الله عن أبي أمامة رضي الله عنه ورأى بعض الجنب فقال المذموم ربه الله فتعطف الرأى والباء
 الموحدة والضاد المحجمة مأحولها اه وفي الجامع الكبير للبحر الال السيو على رحمه الله تعالى من رواية
 البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم أياهي به العلماء أو
 ليمسرى به السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس إليه فهو في النار (قوله وهو طلب الموافقة الخ) والحاصل
 أن للعلماء نظر من النظر الأول بين الرؤس والسهام ولا يكون إلا بالتوافق والتباين فقط ولا يتأتى فيه
 التداخل ولا التماثل لأن المتماثلة إذا وجدت بين الرؤس والسهام كانت منقسمة وأما التداخل فإن كانت
 الرؤس داخلية في السهام فهي منقسمة أيضا وإن كانت السهام داخلية في الرؤس فتنظر بالموافقة أولى
 من التداخل فلذلك كان النظر بين الرؤس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم
 فيه هنا وأما النظر الثاني فإنه يكون بين الرؤس بعضها مع بعض وسيأتى في كلام الناظم أنه يكون بالنسب
 الأربع وسيأتى بيانها في كلام الناظم في قوله وإن ترى الكسر على أجناس الخ (قوله ولو ضربت الرؤس
 بعضها في بعض الخ) وبيان ذلك أنك تضرب رؤس الجذات الخمس في رؤس الأخوات الخمس يحصل من
 ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة وعشرون في رؤس الأعسام الخمسة
 فيحصل من ذلك مائة وخمسة وعشرون وهذا يسمى جزء السهم في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل
 سبع مائة وخمسون وهذا ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه (قوله تصح من خمسة عشر) هذا مثال
 لمثال أولي (قوله تصح من خمسة وثلاثين) هذا مثال لساقية العول للزوج نصف عائلة وهو ثلاثة من
 سبعة مضرورية في جزء سهمها خمسة وخمسة عشر منقسمة عليه وللأخوات العشرين الثلث عائلة وهما
 أربعة أسهم من سبعة مضرورية في جزء سهمها خمسة عشر من سبعة لكل واحدة سهمان (قوله فأن في الحكم

خمس عشرة وفي زوج وثلاث أخوات لا يوزن أصلها ستة وتقول إلى سبعة ثلاثة للزوج منقسمة عليه وأربعة للأخوات عند
 تباين عددهن فاضرب عدد من وهو ثلاثة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصح من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت أربعة وعشرون
 كانت السهام توافق رؤس الفريق فأردد الفريق الموافق إلى وفقه واضرب في أصل المسئلة أن كان المنقسم عليه فربقا واحدا يحصل
 المطلوب كام وستة أعسام أصلها ثلاثة لأم سهم صحيح ينقسم عليها وفضل سهمان على ستة أعسام لا ينقسمان عليها ووافقان عددهم
 بالنصف فرد عدد رؤسهم إلى نصفه ثلاثة واضرب في أصلها تصح من تسعة وفي زوج وعشرين أختا لا أصلها ستة وتقول إلى سبعة ثلاثة
 للزوج صحيحة تنقسم عليه وأربعة للأخوات لا تنقسم عليهن وتوافق عدد من بالربع فرد عدد من إلى ربعه خمسة واضرب الخمسة في
 مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصح من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر يأتي حكمه عقبه قال
 وان ترى الكسر على أجناس *
 فأنها في الحكم

عند الناس تنحصر في أربعة أقسام * يعرفها الماهر في الاحكام مماثل من بعده مناسب * وبقده موافق مصاحب والرابع المبين الخالف * ينبغي عن تفصيلهن العارف) أقول اذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بان الكسر على فريقين أو أكثر نصيبه وهو قوله وان ترى الكسر على أجناس فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملا والفريق الذي توافقه سهامه ترده الى وفقه وتحفظه وفقه ثم تنظر في المحفوظين أو في محفوظ من المحفوظات فاحوالهما متحصرة في أربعة أقسام اما أن يكونا متساويين وهما المتساويان بحصة واحدة واما أن يكونا متناسبين وهما أن يكون أقلهما جزءا من أكثرهما أي ينسب الى الأكثر بالجزئية كدفعه وثلاثة وعشرون ونصف ثم هذا تعبير العراقيين المتقدمين والمتأخرين يعبرون عنهم بالمتساويين واما أن يكونا متوافقين وهو أن يكون بينهما موافقة تجزء من أجزاء كل أربعة والستة فانهم متوافقان بالنصف واما أن يكونا متباينين وهو أن لا يكون بينهما موافقة تجزء من

الاجزاء كالجسة والتسائية فاذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على أربعة ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال (نخذ من المائتين واحدا * ونخذ من المائتين الزائدا واضرب جميع الوفاق في الموافق * واسأل بذلك أنخرج الطرائق ونخذ جميع العدد المبين * واضربه في الثاني ولا تداهن فذلك جزء السهم فاعلمه * واحذر هديت أن تضل عنه واضربه في الاصل الذي تأصلا * واحص ما انضم وما انفصل واقسمه فالقسم اذا صحح * يعرفه الاجم والفصح)

عند الناس الخ) أي فالنسبة الواقعة بين المبتين عند الفرضين محصورة في أربعة أقسام وهي التماثل والتداني والتوافق والتباين كما سيأتي في كلامه (قوله يعرفها الماهر في الاحكام) أي الحاذق في الاحكام الفرضية والحسابية فانها أصل كبير في الفرائض (قوله من بعده مناسب) أي بعده في الذكرا عدد مناسب أي بينه مناسبة أي مداخله وقوله العارف أي العالم بالاعمال الحسابية (قوله على فريقين إلى آخره) والحاصل أن الانكسار على فريق وفريقين وثلاث فرق متفق عليه وأما على أربع فرق فعندنا كالحفنية والحنبلية خلافا لما في الكمية لأن الجذرات عندهم لا ينكسر عاين فرضهن وذلك لأن الانكسار على أربع فرق لا يكون الا في اثني عشر أو أربعة وعشرين ولا يرتفع عندهم الاجدان فقط والسدس من هذين الاصلين الذي هو نصيبهما من قسم عليهما (قوله نخذ من المائتين واحدا) أي اذا كان بينهما مائتيه بحصة واحدة وكحصة مثلا (قوله ونخذ من المائتين الخ) أي المتدانيين كائنين وأربعة أو خمسة وعشرة فيكتفي بالأكثر ويضرب في أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفاق في الموافق الخ) أي اذا كان بين الرأس موافقة كحصة عشرة وثلاثة وثلاثين مثلا فينهما موافقة بالثلث لأن الحصة عشرة لها ثلث صحيح وهو خمسة وللثلاثة وثلاثين ثلث صحيح وهو واحد عشر فيضرب في ثلث واحد عشر بضرب في كامل الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة (قوله أنخرج الطرائق) أي أو ضرها فالمنهاج هو الطرائق الواضح (قوله ونخذ جميع العدد المبين الخ) أي بان تضرب كامل أحد المتباينين في كامل الآخر وما حصل هو جزء السهم فيضرب في المسئلة (قوله ولا تداهن) أي لا تصانع لأن المداينة هي المصانعة بمعنى المواراة (قوله فذلك) أي ما حصلت من النسب الأربع وهو واحد المائتين وأكبر المتدانيين ومسطح وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر ومسطح المتباينين هو جزء السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذي تأصلا) أي كيد لا صالته (قوله واحص) أي اضبط لأن الاحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحح) أي لا خطأ فيه لأنك قد صححت المسئلة بالقواعد الصحيحة وهي المذكورة في كلامه (قوله يعرفه الاجم) وهو الذي لا يقدر على الكلام أصلا أي كلام العرب وان أفصح بالعجمية والمراد بالفصح هو البليغ قال القرطبي نصح بالضم فصاحته صار فصحا أي بليغا اه (قوله كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام) هذا مثال لتباين الرؤس السهام مع تماثل الرؤس وقوله وأربعة عشر مثلا لتوافق في فريق والتباين في آخر مع تماثل الرؤس (قوله كام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عما) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والمتناسبان المتدانيان (قوله ونخذ من أربع وعشرين) لكن الاولى مثال لتوافق الرؤس السهام في فريق وتباينه في آخر مع تداني الرؤس فيهما والثانية مثال لتوافق الرؤس

أقول اذا كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي تباينه سهامه ووفق الفريق الذي وافقه سهامه فانظر في المحفوظين المبتين فان كانا متساويين نخذ أحدهما وان كانا متناسبين نخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان كانا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر فالخامس في كل حالة من الحالات الأربع هو جزء سهم المسئلة فاضربه في أصلها لم يكن عائلا وفي مبالغه بالعول ان كان عائلا يحصل التبعيض وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة كما سنبينه فالحفونيات المائتات ثلاث كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام أو خمسة عشر عما وكام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عما وسهامهم خمسة في الصور الثلاث وتصح من ثلاثين فالمتناسبان كام وأربعة اخوة لام وأربعة أعمام أو اثني عشر عما وسهامهما أربعة وثلاثين من أربعة وعشرين

والموافقان كام وخمسة عشر أسلام وعشرة أعسام أو ثلاثين عساو كام وثلاثين أسلام وعشرة أعسام أو ثلاثين عساو الموافق فيها كلها بين المحفوظين بالخمس وخمسة عشر كل صورة منها ثلاثون وتصع من مائة وثمانين والمتباينان كام وثلاثة أخوة لام وعين أو ستة أعسام وكام وستة أخوة لام وعين أو ستة أعسام جزء سهم كل منها ستة وتصع من ستة وثلاثين فاقسم في كل صورة ما هكت منه المسئلة على الورثة بان تضرب جزء سهم المسئلة في نصيب كل فريق من أصل المسئلة ونقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل رأس منه من جملة التصحيح وان وقع الانكسار على ثلاث فرق أو على أربع فرق فانظر ما بين كل فريق وسهامه واحفظ عدد رؤس القسريق المتباين ووفق رؤس الفريق الموافق ثم انظر المحفوظات فان كانت كلها متساوية فأحسدها جزء السهم وان كانت متداخلة فأكثرها جزء السهم وان كانت متباينة فاضرب (٣٦) بعضها في بعض فالحاصل جزء السهم وان كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر

السهم في الفريقين مع تدخّل الرأس فيهما (قوله والموافقان كام وخمسة عشر أسلام الخ) أي اضرب بوفق أحدهما في كامل الآخر والموافق بينهما بالخمس لان خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس العشرة أعسام اثنتان فاذا ضربت الثلاثة في العشرة أو الاثنين في الخمسة عشر فالحاصل ثلاثون وهو جزء السهم كما ذكره الشارح وقوله أو ثلاثين عسا لان بينهما موافقة ثلث الخمس لان ثلث خمس الخمسة عشر واحد فيضرب في الثلاثين وثالث خمس الثلاثين اثنتان فيضربان في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (قوله وكام وثلاثين أسلام وعشرة أعسام) مثال لتوافق فريق سهامه وتباين الآخر والتوافق بين المحفوظين لان وفق الفريق الاول خمسة عشر وبين هذا المحفوظ مع عشرة أعسام توافق بالخمس فيضرب بوفق أحدهما في كامل الآخر وقوله أو ثلاثين عسا لان بينهما موافقة ثلث الخمس لان ثلث خمس الخمسة عشر واحد فيضرب في الثلاثين وثالث خمس الثلاثين اثنتان فيضربان في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (قوله وكام وثلاثين أسلام وعشرة أعسام) ولا يخفى في الموافقة بين هذا المحفوظ والآخر الاول (قوله وتصع من ستة وثلاثين) لكن الاولى مثال للتباين بين الرؤس والسهم وكذلك بين الرؤس ونسبهم لانها انما هي التباين وكذا كل مسئلة عجزها للتباين والثانية مثال للتباين في فريق سهامه وموافقة الآخر الثالثة كذلك والارابعة مثال للتوافق بين الرؤس والسهم في الفريقين (قوله للتدخّل) أي بين الرؤس بعضاهم بعض وأما بين الرؤس والسهم فتباين في الجميع (قوله فجزء سهامها مائة وخمسون) وجه ذلك انك تأخذ خمس العشرة الجدات وهو اثنتان وتضربهما في الخمسة عشر أسلام يكون الخارج ثلاثين تحذف خمسة عشر في الخمسة والعشرين عسا يكون الخارج مائة وخمسين وهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فالجدات السدس سهم من ستة في مائة وخمسين بمائة وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر والاخوة لادم سهمان من ستة في مائة وخمسين بثلاثمائة لكل واحد منهم خمسة عشر وللأعسام الباقي وهو ثلاثة في مائة وخمسين باربع مائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فاذا أحصيت ما ذكره تجده كاملا (قوله وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين) وجه ذلك انك تأخذ وفق الستة الجدات ثلاثة وتضربه في كامل العشرة الاخوة لادم يحصل ثلاثون لان بين الجدات الست والعشرة الاخوة لادم توافق بالنصف ثم تضرب الثلاثين في السبعة الأعسام يحصل مائتان وعشرة وهو جزء السهم كما ذكره المصنف فيضرب ذلك في أصل المسئلة وهو اثنا عشر يحصل ما ذكره المؤلف فلان وجهين الربع ثلاثة أسهم مضروبة في مائتين وعشرة بثمانية وثلاثين لكل واحد منهما ثلثمائة وخمسة عشر وللجدات الست السدس سهمان في مائتين وعشرة باربع مائة وخمسين لكل واحدة منهم سبعون وللأخوة لادم الثلاث أربعة أسهم في مائتين وعشرة بثمانمائة وأربعين لكل واحد

في محفوظين منها وخذ أحدهما ان تماثلا وأكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر توافقا وفي جميعه ان تباينا ثم انظر بين ما أنتهت به وبين محفوظ ثالث وخذ أحدهما أو أكبرهما أو الحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر أو في كله على ما سبق فالأخذ ثانيا هو جزء سهم المسئلة ان كانت المحفوظات ثلاثة فان كانت أربعة فانظر بين ما أنتهت به ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ أحدهما أو أكبرهما أو مضروب أحدهما في وفق الآخر أو في كله فهو جزء سهم المسئلة اضربه في أصلها كما تقدم يحصل التصحيح فلو خلف

خمس جدات وخمسة أخوة لام وخمسة أعسام فجزء سهمها خمسة للتمائل وتصع من ثلاثين أو خلف خمسة أخوة لام وعشر جدات وعشرين عسا فجزء سهمها عشرون للتدخّل وتصع من مائة وعشرين أو خلف عشر جدات وخمسة عشر أسلام وخمسة وعشرين عسا فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤس بالخمس وتصع من تسعمائة ولو خلف جدتين وثلاث أخوة لام وخمسة أعسام أو جدتين وستة أخوة لام وخمسة عشر عسا فجزء سهمهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات وتصع من مائة وثمانين ولو خلف أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر أسلام وأربعة أعسام فأصلها اثنا عشر ووقع الانكسار على أربع فرق وجزء سهمها أربع للتمائل المحفوظات وتصع من ثمانية وأربعين ولو خلف زوجتين وست جدات وعشرة أخوة لام وسبعة أعسام لكان جزء سهمها مائتين وعشرين لتباين المحفوظات وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين وان خلف أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجدات فأصلها أربع مائة وستة وعشرون

وتضع من ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين (تدبره) الجزء بضم الجيم موزن الأسخري ويجوز في الزاي الشكون والضم والجذر بالحاء المهملة والذال المحجمة الاحتراز والرفع بالزاي وآخوه عن محجمة هو الميل والاحصاء الضبط والضم هذا الجمع والقسم بفتح القاف مصدر قسم وكسر القاف النصب وكلامه يحتملها ما والاظهر الفتح والاعجم الذي لا يفصح عن (٣٧) مقصوده ولا يبينه والقصيص ضده

وغالب ذلك حشو وقال
(فهذه من الحساب جل *
بأني على مثالهن العمل
من غير تطويل ولا اعتساف
* فاقنع بما بين فهو كافي)
أقول الجلي بفتح الميم جمع
جمله بسكونها أي فهدسه
جمل من الحساب مجردة
عن المثل يأتي به العمل
على الصفة المطلوبة من غير
تطويل في العبارة ولا
ارتكاب غير طريق العمل
والمثال الصفة التي تصف
المراد والتطويل هنا ضد
الاختصار والاعتساف
بكسر الهمزة هو الانحد
على غير الطريق واقنع
من القناعة وهي الرضا
بالقسم والماضي قنع وزن
فرح فهو قنع وقانع وقنوع
وقنيع وبين مضموم
الاول مكسور والثاني مشدد
مبني اسلم يسم فاعله أي
وضع والسكافي المغني عن
غيره والبيتان كلاهما
حشو وتطويل لا يحتاج
إليهما
(باب المناهضات)
أقول هذا باب نوع من
تصحيح المسائل لكن الذي
قوله تصحيح بالنسبة إلى الميت
واحد وهذا تصحيح بالنسبة
إلى ميتين فصاعدا فلهذا

منهم أر بعنة وثمانون والباقي ثلاثة أسهم للاعجم السبعة مضر وبه في مائتين وعشرة بسبعمائة وثلاثين
لشكل واحد منهم تسعون فاذا جعلت ما ذكر وجدته كاملا (قوله) وتضع من ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين
وبين ذلك أنك تأخذ رؤس الزوجات الأربع وتضرب في عدد الجذات الخمس يحصل عشرون تضربها
في البنات السبع لتباين الرؤس يحصل مائة وأربعون فهي جزء السهم كذا كره المؤلف فلزوجات الثمن
ثلاثة أسهم من اصل المسئلة بعولها وهو سبعة وعشرون مضر وبه في مائة وأربعين باربع مائة وعشرين
شكل واحد منهم مائة وخمسة وللجذات الخمس السدس عا لثمن الاصل المذكور وهو أر بعنة أسهم مضر وبه
في مائة وأربعين بخمس مائة وستين شكل واحد منهم مائة واثنا عشر للبنات السبع الثلثان من الاصل
المذكور ستة عشر سهما مضر وبه في مائة وأربعين بالقيز ومائتين وأربعين شكل واحد منهم ثلث مائة
وعشرون فاذا جعلت ما ذكر وجدته ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين كذا كره المؤلف (قوله) من غير
تطويل أي في العمل بل بإقتصار ولا اعتساف بكسر الهمزة أي تركوب خلاف الطريق بل هي على
الطريق الجادة بين الفرضين والحساب (قوله) فاقنع الخ أي ارض لانه من القناعة وهي الرضا باليسير
من العطاء من قولهم قنع بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والا حديث في فضل القناعة كثيرة شهيرة فمنها
ما رواه البيهقي في الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى
وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عز من قنع وذلك من طمع اه وأما قنع بالفتح فعناه سأل وما
أحسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع * والحر عبد ان قنع
فاقنع ولا تقنع خسا * شيئين سوى الطامع

فقوله العبد حران قنع بكسر النون وزن فرح أي رضى وقوله والحر عبد ان قنع بفتح النون وزن
ضرب أي سأل وقوله فاقنع فعل أمر هو بفتح النون وزن افرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم
بالا ناهية وهو بكسر النون وزن تضرب أي لا تسأل غير خالقك وسيدك لانه القادر على الاعطاء
والمنع فاذا أعطاك لم يقصد أن يحدك على المنع واذا منع لم يقدر أن يحدك على الاعطاء فهو المعطى المانع فتسأل
الله تعالى أن يعطيك ما عداه العار من من فضله وكرمه وقوله فاسألني شيئين سوى الطامع الشين هو الشيء
المستكره المستقبح أي لم يكن هناك أقبح من الطامع فهو يدل صاحبه أعاذ الله عنه (فائدة)
في معرفة قسمة القيراط وهي أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في مخرج القيراط وهو أر بعنة
وعشرون وتقسم الخاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ومثال ذلك لتوضيح القاعدية زوج وأم
وأخت شقيقة وأولاد وتسمى هذه الصورة بالمباينة كما تقدم فاصل المسئلة ستة ونعول لثمانية فان أردت
قسمتها على مخرج القيراط فاضرب لزوج ثلاثة في أر بعنة وعشرين يخرج القيراط يحصل اثنان وسبعون
فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فلزوج تسعة قراريط ولا تحت كذلك لان لها ثلاثة كالزوج واضرب
لالام اثنين في أر بعنة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمها على الثمانية يخرج لها ستة قراريط فاذا
جعلت ذلك وجدته أر بعنة وعشرين وعلى هذا فقس (قوله باب المناهضات) والمأنهي الكلام على
تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرعي في تصحيحها بالنسبة لميتين فاكثروا سميت مناهضة لانها من النسخ وهو
لغة الازالة والعقل يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الكتاب أي نقلته وشرع ارفع حكم شرعي

ذكره عقبه والمناهضة في الاصطلاح أن يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر سميت مناهضة لان المسئلة الاولى
انتهت بالثمانية أو لان المسائل ينتقل فيها من وارث إلى وارث والنسخ في اللغة الازالة أو النقل ومنه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال
(وان عت آخر قبل القسمة * فصح الحساب واعرف سهمه واجعل له مسئلة أخرى كما * قد بين التفصيل فيما قما
وان تكن ليست عليها تنقسم * فارجح الى الوقتي بهذا قد حكم

وانظر فان وافقت السهام * نفذ هديت وفقها تماما واضربه او جميعها في السابقة * ان لم يكن بينهما موافقة
 وكل سهم في جميع الثانية * يضرب أوفي وفقها علانية وأسهم لاخرى في السهام * تضرب أوفي وفقها انعام
 فهذه مارية المناسخة * فارق مارية فضل شايحه) أقول اذا مات انسان ثم مات آخر من ورثة الاول قبل قسمة تركته فصح مسئلة
 الميت الاول واعرف سهام الميت الثاني منها او عمل له مسئلة اخرى بان تصحح مسئلته وتقسيمها كما تقدم ثم اقسيم سهام هذا الميت الثاني من
 مسئلة الاول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل مثاله مات امرأة عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين
 أو عن أبوين فمسئلة الميت الاول تصح من أصلها ستة الزوج ثلاثة وللام سهمان ولعم سهم ومسئلة الثاني وهو الزوج في الصورتين تصح من
 ثلاثة وسهام من الاولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فتصح المناسخة كلها من ستة وهما امرأته وله كنفدين التفصيل فيما قد ما وان لم
 تنقسم سهام الثاني على مسئلته فارجح الى الوفاق بان تظهر هل بين سهام الثاني وسئلته موافقة أو مباينة فان وافقت سهام مسئلته نفذ
 وفق مسئلته واضربه في المسئلة (٣٨) السابقة وهي مسئلة الميت الاول وان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين مسئلته موافقة

بان تباينها فاضرب مسئلته
 جميعها في السابقة يحصل
 في الحالين تصحح المناسخة
 مثاله والمسئلة الاولى بحالها
 مات الزوج عن ستة بنين
 أو عن أم وأخوين لام وأخ
 لاب فمسئلته في الصورتين
 تصح من أصلها ستة
 وسهام من الاولى ثلاثة
 لا تنقسم على مسئلته بل
 توافقه بالثالث فاضرب
 ثالث مسئلته وهو سهمان
 في مسئلة الاول وهي ستة
 تصح المناسخة من اثني
 عشر للام من الاولى أربعة
 ولعمها سهمان ولورثة
 الزوج ستة ومات الزوج
 فيها عن عشرة بنين أو عن
 بنت وخمسة اخوة لابوين
 أولاب صححت مسئلته فيها
 من عشرة لسكل ابن سهم
 ولابنت خمسة وسكل أخ

بأنبات آخر وما ذكره المؤلف هو اصطلاح الفرصين وفيه مناسبات ثلاث المعنى ازالة أو تغيير ما صححت منه
 الاولى موت الثاني أو باصحح الثاني (قوله هديت) هذه جملة دعائية مترضة بين الفعل وفعوله لان
 العامل خذ والمعمول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هي الدلالة مطلقا وقيل على الخبر فقط فيكون
 المراد بها التوفيق والعصمة وهو المراد هنا وقوله علانية أي جهرا (قوله رتبة فضل شايحه) أي مرتبة
 عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شمع الرجل شموخا أي ارتفع بانه تكبرا والارتفاع ترفع كبرا أو توف
 شمع وجبال شوامخ (قوله فاذا أردت ان تقسم المناسخة) أي بان تقوا من له شيء من الاولى أخذه مضروبا
 في كل الثانية عند التباين أوفي وفقها عند التوافق ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في كل سهام
 موروثه من الاولى عند التباين أوفي وفقها عند التوافق (قوله ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط الخ)
 واذا أردت معرفة ما اذا مات أكثر من ميتين فصحح المسئلة لاولى واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل
 للثاني مسئلة أخرى وانظر هل بينهما أي بين سهام الثاني منها ومسئلته موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق
 مسئلته في كامل الاخرى بان تصححها وتقسيمها كما تقدم ثم اقسيم سهام هذا الميت الثاني من المسئلة الاولى
 على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته
 فارجح الى الوفاق أو جميع مسئلته في جميع الاولى عند التباين يحصل تصحح المناسخة ثم تجعل ما صححت
 منه المسئلان أولى بالنسبة الى الميت الثالث وتظهر بين سهام وبين مسئلته كما صنعت في الاولين ثم في
 الرابعة كذلك ومثال ذلك مات امرأة عن زوج وبنين فمسئلة الزوج عن خمسة بنين فمسئلة الاولى
 من ستة للزوج النصف ثلاثة وللام الثلث سهمان ولعمها مائة في الوفاق لا تنقسم على
 مسئلته لان مسئلته من خمسة عدد رؤس بنيه فبينهما تباين فاضرب المسئلة الاولى ستة في الثانية وهي
 خمسة يحصل ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للاثالث ثم ماتت الام عن أربعة اخوة لاب فخذ سهام الام من
 الاولى اعتبارا بالتصحيح عشرة واعرضها على مسئلتها وهي أربعة فتجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب بالنصف
 الاربعة اثنتان في الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم ماتت الام عن عشرة بنين فخذ سهام عشرة وقسمها
 على مسئلته لسكل واحد سهم فتصح المناسخة الجامعة للمسائل الاربعة كلها من ستين فاقسمها كما علمت

سهم وسهام أي الزوج من الاولى ثلاثة تباين العشرة فاضرب العشرة بجميعها في الاولى تصح المناسخة من ستين فلورثة
 ام الاولى منها عشرة وللام عشرة ولزوج ثلاثون فاذا أردت ان تقسم المناسخة فاضرب سهام كل وارث من المسئلة الاولى في جميع
 المسئلة الثانية عند مباينتها سهام صاحبها وفي وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام كل وارث من الثانية في جميع سهام موروثه عند
 التباين وفي وفقها عند التوافق في صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن ستة بنين تقدم انما تصح من اثني عشر موافقة مسئلة الثاني سهامه
 بالثالث لام الميتة الاولى من مسئلتها سهمان في وفق الثانية وهو سهمان فلها أربعة ولعمها سهمان في السهمين يحصل للسهمان وسكل من
 أولاد الزوج من الثانية سهم في ثلث سهام موروثه وهو سهم يحصل للسهم وفي صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمسة اخوة تقدم
 انما تصح من ستين مباينة سهام الثاني مسئلته فاضرب بالام الاولى سهمين في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرة ولعمها سهمان في العشرة
 فله عشرة واضرب لبنت الميت الثاني خمسة من مسئلته في سهامها الثلاثة فله خمسة عشر واضرب لسكل من اخوته سهام في الثلاثة فله الثلاثة
 أسهم وتقس على ذلك وقد اجتمع في هذه المسئلة ما لا يحصى على الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط لاجل التسهيل على المبتدئ ولم يذكر

كمية قسمة التركة وهي الشئ المقتصد بالذات فحينئذ كرها وذلك ان التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية قد اربعة
كالتراهم والدنانير فبها طرق منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو
مات عن ام وزوجة وعم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وخمسة فاضرب الزوجة ثلاثتها في المسئلة
واقسم الحاصل على المسئلة يخرج اربعة وخمسة وعشرون ديناراً واضرب الام اربعة في المسئلة واقسم الحاصل على

(٣٩)

المسئلة يخرج اربعة وثلاثون ديناراً واضرب
العم خمسة في المسئلة واقسم
الحاصل على المسئلة يخرج
له اربعة واربعون ديناراً
ومنها ان تقسم التركة
على المسئلة وتضرب
الخارج في سهام كل وارث
يحصل نصيبه في المثال
اقسم المسئلة على المسئلة
وهي اثنا عشر يخرج ثمانية
ونصف اضرب في ثلاثة
الزوجة واربعاً والام
وخمسة العم يحصل لكل
واحد ما ذكرناه ومنها ان
تنسب سهام كل وارث من
المسئلة اليها وتأخذ من
التركة بتلك النسبة
فالأخوذ حصته فنسبة
ثلاثة الزوجة الى المسئلة
ربعاً فخذها ربع المسئلة
وهو خمسة وعشرون ونسبة
اربعة الام الى المسئلة ثلث
فالها ثلث المائة وهو ثلاثة
ونلاثون وثلث ونسبة
خمس العم ربع وسدس
فله ربع المسئلة وخمس
وعشرون وسدسها ستة
عشرون وثلث وهذا الوجه
يعمل به في التركة المعدودة
وغيرها سواء كانت أجراً أو
متعة أو منفعة متساوية

فالورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم سنة ولورثة الام عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة العم
عشرة لكل واحد منهم سهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بان تقسم مسئلة الاولى وهي ستة على المسائل
الاربعة فلزوجة منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تباينها فان ثبتت الخمسة وللأم منها اثنتان على مسئلته وهي
اربعة توافقها بالنصف فرد الاربعة الى نصفها اثنتين وان ثبتت السهم والعم واحد على مسئلته وهي عشرة
تباينها فان ثبتت العشرة فصارت المائتان خمسة واثنتين وعشرة فزعمهم مع العشرة للداخل فاضرب في أصلها
ستة تصح من مسئلة الزوج من ستة ثلاثة في العشرة له ثلاثون فاقسمها بين بنيه الخمسة وللأم اثنان من ستة
فاضربهم في العشرة فلهما عشر ونفا قسمها بين أخواتها الاربعة وللعم واحد من ستة في العشرة فله عشرة
فاقسمها بين بنيه يحصل لكل واحد من ورثة الزوج والام والعم ما قدمناه (قوله كيفية قسمة التركة كانت الخ)
اعلم ان القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا واقسموه وهي مؤنثة واخذ كرضيها في قوله
تعالى واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارقوهم منه لانها في معنى الميراث والمسال نقل
ذلك ابن الهائم عن الجوهرى رحمه الله والقسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى أجزاء متساوية عدتها
كعدد آحاد المقسوم عليه أو معرفة باقي المقسوم من أمثال المقسوم عليه والتركة كانت جميع تركته وهي
ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها للخوفاً في أول هذا الكتاب وانما جمعها وان كانت اسم جنس لاختلاف
أنواعها وهذا الباب عظيم الجسدوى كثير النفع قال ابن الهائم قال الامام في النهاية ولو قلنا ثمرة الفرائض
ونحتاج الى ما يمكن ذلك بعيداً (قوله فبها طرق الخ) وبعضهم يعبر عنها بالوجه وهي خمسة ذكر منها
ثلاثة الاولى اضرب ثم اقسام وأشار اليها بقوله منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم
الخ والثانية اقسام ثم اضرب وأشار اليها بقوله ومنها ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في
سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار اليها بقوله ومنها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها الخ
وبقي طريقان لم يتعرض لهما المؤلف وهما أن تقسم ما سجدت منه المسئلة على التركة واقسم سهام كل
وارث من التخرج على الخارج من تلك القسمة في المثال المتقدم اقسام اثني عشر على المسئلة بان تنسبها
اليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج سهام الزوج الثلاثة وسهام الام
الاربعة وسهام العم الخمسة بما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكرنا وأن تقسم ما سجدت
منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث
الذي قسمت مع المسئلة على نصيبه في المثال المذكور اقسام اثني عشر على سهام الزوج وهي ثلاثة
يخرج الاربعة اقسام المسئلة يحصل لها ما ذكرنا اقسام اثني عشر على سهام الام وهي اربعة يخرج ثلاثة
اقسم المسئلة عليها يحصل لها ما ذكرنا اقسام اثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنتان وخمسان
اقسم المسئلة عليها يحصل لها ما ذكرنا (قوله باب الخنثى المشكل الخ) أتى به مؤرخا عن ميراث الذكور
والاناث المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثها وهو بالشاء المثلثة مأخوذ من الاختلاف
وهو التثني والتكسر أو من قولهم خنث الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم
غيره وسمى بذلك لاشتراك الشبهين فيه وألفه للتأنيث فهو منصرف والغمائر العائدة عليه يؤتى بها
مذكورة وان اتضحت أو ثبتت لاوله شخص صفة كذا وكذا (قوله آله الخ) أي من الذكر

القيمة او مختلفتها (باب ميراث الخنثى المشكل) اقول كان ينبغي ان يوضع التركة ان يقول باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود
والجمل فان الناطم ذكره بما يضاهي ويفرد كل مسئلة من المسائل الثلاث باب الخنثى المشكل فسمان قسم له آله الرجال وآله النساء
جميعها وقسم له ثمة يتخرج منها البول لا يشبه آله من لا تين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صيغاً فاذ ابلغ امكن اتضاحه والاول قد
يتضح وان كان صيغاً ولا يشبه كالهواء اتضاحه ما عدا ما من البول والشهوة وغيرهما وحل ذكر ذلك ببساطة كتب الفقه والغرض هنا

كيفية ارب المشكل وادب من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا ولا زوجة لعدم صحة هذا كونه ولا باء لاحدا
ولا اما واحدة لانه لو كان واحدا مما ذكر لكان واضحا والفرض انه مشكل واما الواضح فكيفه واضح مما سبق قال (وان يكن في
مستحق المال * نخني صحيح بين الاشكال فاقسم على الاقل والبقين * تحط بالتسمة والتبيين) أقول اذا مات انسان وخلف ورثة
فيهم نخني مشكل بين الاشكال (٤٠) أي ظاهر الاشكال فيعامل هو ومن معه من الورثة بالاضر من ذ كورة الخني وأورثة

والبيضة والالة النساء ومسئلة الخني من شذوذات المسائل الخارجة عن الاصول والقواعد وهل يوجد
في غير الاكديمين قال النووي في مذهب الاسماء واللغات قال صاحب التبيينه يقال ليس من الحيوانات نخني
الا في الاكديمين والابل قال قلت ويكون في البقرة فجاء في جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها سرج
الانثى ولا ذكر الثور وانما لها سرج من البقر يخرج منه البول وسألوني عن جوار الخني فقلت
يخرج من لانهما ذكر وانثى وكلاهما يخرج من لانه ليس فيه ما ينقص اللحم واقتبسهم بذلك (قوله ولا يتصور
ان يكون المشكل زوجا والخال) أي فهو مختص في اربع جهات البنوة والاخوة والعسومة والولاء (قوله
تحط) جواب الامر وهو قوله فاقسم وقوله بالتسمة والتبيين أي الايضاح (قوله اذا مات انسان) عبر به لانه
يعم الذكور والانثى على احدي اللغات والخني لا يتخلو عنهما (قوله أو الى ان يصطحا) أي تساوا وتفاضل
ولا بد من حريان التواهب ويقتربا لجهل هذه الاضرورة (قوله فبتقدير ذ كورة الخني الخ) أشار الى
أن الطريق على مذهبنا في حساب مسائل الخني أن نصحح المسئلة بتقدير ذ كورة فقط وبتقدير انوثته
فقط ثم ننظر بين المسئلتين بالنسب الاربع ونحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين
فما كان فهو الجماعة فاقسمها على كل من الخني وبقية الورثة وانظر أقل النصيبين لاسكل منهم فادفعه له
ويوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح في المثال الذي ذكره المؤلف بتقدير ذ كورة الخني تكون
المسئلة من اثنين لاسكل واحد منهما واحد وبتقدير انوثته تكون المسئلة من ثلاثة وبين الثلاثة والانثى
تساوي فمضرب احد الاصلين في الآخر فاصل الجماعة ستة فان قسمتها على مسئلة الذ كورة كان لاسكل
ثلاثة وان قسمتها على مسئلة الانوثه كان الخني اثنين ولذا ذكر الحق اربعة فالاخر في حق الخني انوثته
فيعطى سهمين والاخر في حق الابن ذ كورة الخني فيعطى ثلاثة وبقى السدس واحد فيوقف فان اتضح
بالذ كورة انسدده وان اتضح بالانوثه اخذه الابن الواضح فان لم يتضح يوقف الى ان يصطحا وأما كيفية
العمل على مذهب الامام مالك في المسائل المتقدم اضرب الستة بالجماعة بين المسئلتين في اثنين حالي الخني
فيحصل اثنا عشر للخني بتقدير الذ كورة ستة وبتقدير الانوثه اربعة وجميع الحصصين عشرة فيعطى
نصفها خمسة فهي له والواضح بتقدير ذ كورة الخني ستة وبتقدير الانوثه ثمانية وجميع الحصصين اربعة
عشر فيعطى نصفها سبع فهي له فاذا جعلت الخمسة والسبعة بتجديدها اثني عشر فلا يوقف شيء لان القاعدة
عندهم ان الخني نصف حصص الذكر والانثى واما عند الشافعية فللخني الثلث والواضح الثلثان فيعامل
بالاخر في حق نفسه فقط واما عند الحنابلة فعندهم انه اذا لم يرج اتضاحه فكالمالكية وان رجا اتضاحه
فكالشافعية (قوله والجماعة لهم مائة وأربعة وأربعون الخ) لان ثلث ثمن الثمانية والاربعة من اثنين
وثلث من الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت أحدهما في كامل الآخر حصل ما ذكره المؤلف فاذا قسمت
هذه الجماعة على مسئلة الذ كورة حصل لاسكل واحد من الثمانية والاربعة ثلاثة فهي جزء السهم في
مسئلة الذ كورة وان قسمتها على مسئلة الانوثه حصل لاسكل واحد من الاثنين والسبعين اثنين فهم جزء
السهم في مسئلة الانوثه (قوله لازوجه ثمانية عشر) أي مطلقا لان لها من مسئلة الذ كورة ستة مضروبة
في ثلاثة فلها ما ذكر ولها من مسئلة الانوثه تسعة مضروبة في اثنين فلها ما ذكر فلا يختلف نصيبها بذ كورة
ولا بانوثه (قوله وللام اربعة وعشرون) أي على التقديرين لان لها في مسئلة الذ كورة ثمانية في ثلاثة

فيعطى كل واحد الاقل
المتيقن عملا بالبقين
ويوقف الباقي الى اوضح
حال المشكل فيعمل بحسبه
أوال أن يصطحا واولومات
عن ابن ووالخني مشكل
فبتقدير ذ كورة الخني
يكون المال بينهما وبين
الابن بالسوية لاسكل واحد
منهما نصف المال وبتقدير
انوثته يكون للخني الثلث
والابن الثلثان فيقدر
الخني اثني في حق نفسه
فيأخذ الثلث فقط وبتقدير
ذ كرا في حق الابن فيأخذ
الابن النصف لانه متيقن
به ويوقف السدس الباقي
بينهما حتى يتضح حال
المشكل او يصطحا وعلم
من مفهوم كلامه انه لو لم
يختلف نصيب الخني اولم
يختلف نصيب غيره من معه
من الورثة يعطى نصيبه
كاملا لانه الاقل فلو خالف
انما شقيقا وولدا نخني
مشكلا كان له السدس
فرضا لانه لا يختلف بذ كورة
وانوثته وللشقيق الباقي
ولو خالف بتساو ولذا أبو بن
او ولد اب نخني مشكلا
فللمت النصف فسرنا
والخني الباقي تعصبا لانه

اما عصبه بنفسه او عصبه مع غيره ولو خالف زوجا واما ووالد الخني مشكلا وابتداء لازوجه الثمن وللام السدس ولها
لان فرضنا ان لا يختلف بذ كورة الخني ولا بانوثته وللخني ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينهما فمسئلة ذ كورة
تضع من ثمانية واربعين ومسئلة انوثته تضع من اثنين وسبعين والجماعة لهما مائة واربعين لتوافقهما باثني الثمن لازوجه منها
ثمانية عشر وللام اربعة وعشرون

والخشي بتقدير انوته اربعة وثلاثون وللا بن احدى وخمسون بتقدير رذ كورة الخشي والموقوف بينهما سبعة عشر وهم من كلام الناطم
ايضا لو كان الخشي او غيره من الورثة بتقدير ولا يرث بتقدير آخر لم يعط شيئا لان الاقل هو لا شيء ولو ترك ولدا خشي مشكلا وعسا
فتقدير رذ كورته له السكل ولا شيء للحم وبتقدير انوته ثلثه النصف فمضوا الباقي للحم فتقدير رذ كرا في حق الحم وانثى في حق نفسه فيعطى الخشي
النصف وبوقف النصف الا شيء بينه وبين الحم ولو خلفت زوجا ولو ولد أخ خشي مشكلا (٤١) وعسا فلزوج النصف والباقي

للخشي بتقدير رذ كورته
ولا شيء له بتقدير انوته
لان بنت الاخ ساقطة فيكون
الباقي للحم فلا يعطى الخشي
ولا للحم شيئا وبوقف النصف
الباقي بينهما ان ظهر
الخشي ذكر اخذوا وانثى
اخذوا الحم قال
واحكم على المفقود وحكم
الخنثى *

ان ذكر كان أو هو
أنثى (٣)

أقول اذا مات انسان وبه
ورثته مفقود بان غياب عن
وطنه أو أسروا لمات غيبته
وجعل حاله فلا يدري أحي
هو أم ميت فاحكم على هذا
المفقود بالحكم الذي
حكمت به على الخشي
وهو أن تقسم المال بين
الحاضر من على الأقل
التيقن وذلك بان تقدر
حياته وتقدر فيها وتقدر
موته وتقدر فيه فن
اختلف نصيبه بموت
المفقود أو حياته أعطاه
أقل النصيبين ومن
لا يختلف نصيبه يعطاه في
الحال كاملا ومن يرث
بتقدير دون نقد فلا يعطى
شيئا ولا يعطى لورثة المفقود

وله في مسألة الاثني عشر في اثنين باربعة وعشرين فيهما ما فلم يختلف نصيبا في التقديرين (قوله)
والخنثى بتقدير انوته اربعة وثلاثون لان الاثني عشر في اثنين ثلثه ما ذكر لان له من الواحد والخمسين
الباقية بعد الفروض من مسألة الاثني عشر في اثنين ما ذكر (قوله) وللا بن احدى وخمسون
بتقدير رذ كورة الخشي اي لان له من مسألة المذكورة سبعة عشر وربعه في ثلثة ما ذكر (قوله)
والموقوف بينهما سبعة عشر) اي فان اتضح بالذكورة فهو له وان اتضح بالانوثه فهو للواضع
فان لم يحصل اتضح فيصطفا كما تقدم هذا مذهبنا وأما عند الامام مالك فيدفع له نصف الحصتين كما تقدم
وبين ذلك أن تضرب المائة والاربعين في الثاني الخشي يحصل مائتان وثمانية وستون ومن
له شيء من تصحيح المسئلةين أخذته مضروبا في اثنين فلان رجة ثمانية عشر في اثنين بسبعة وثلاثين وللأم
أربعة وعشرون في اثنين ثمانية وأربعين وللخشي بتقدير رذ كورته احدى وخمسون وربعه في اثنين
بمائة واثنين وله بتقدير انوته اربعة وثلاثون مضروبة في اثنين ثمانية وستين فمجموع الحصتين مائة
وسبعون فيعطى نصفها خمسة وثمانين وللواضع في مسألة المذكورة احدى وخمسون وله في مسألة الاثني
ثمانية وستون فيضرب كل منهما في اثنين فيحصل مائتان وثمانية وثلاثون فيعطى نصفها مائة وتسعة
عشر فاذا جمعت ما حصل للخنثى وهو خمسة وخمسون ومائة وتسعة عشر ومائة وتسعة عشر ومائة وتسعة
مائتين وأربعة وهو ما هو الباقي بعد أصحاب الفروض من أصل مائتين وثمانية وثمانين فلا يوقف شيء
وأما على مذهب الامام أبي حنيفة والامام أحمد فقد علمته مما تقدم فلا يعطى بذكره (قوله) واحكم على
المفقود الخ) أي حكمه في المعاملة بالاضمن تقدير حياته أو موته الى أن يظهر حاله من موت أو حياة
والارادة من غياب عن وطنه غيبته ونحو في خبره ولا تعرف حياته ولا موته في تلك الغيبة (قوله) فن اختلف
نصيبه بموت المفقود الخ) مثال جامع ان يختلف نصيبه ومن لا يختلف ومن يرث بأحد التقديرين مات رجل
عن زوجه وأم وأخ لأب وأخ شقيق مفقود فلان رجة الربع في الحالين وللأم السدس لانه
أقل الحالين ولا شيء للأخ للأب لان الاثني عشر في حق الأم والأخ لأب حياة الشقيق فترد الأم الى السدس
ويجب الاخ لأب حيا ولو مات وبوقف الباقي حتى يظهر الحال في حق علي التقديرين من اثنين عشر لانه رجة
ثلاثة لان نصيبه لا يختلف وللأم سهمان لا حياة حياة الشقيق وبوقف الباقي فان ظهر الشقيق حيا أخذته
ومع الأم حقه أو ظهر ميتا كمل للأم ثلثها فتعطى سهمين من الموقوف والباقي خمسة للأخ لأب فن
لا يختلف نصيبه هي الزوجه ومن يختلف هي الأم ومن يرث بأحد التقديرين ولا يرث بالآخر هو الاخ لأب
(قوله) أو يحكم قاض بموته الخ) واذا وقع نزول وحكم فينزل وقت حكمه منزلة موته فيرث من كان موجودا
وقت الحكم دون غيره فن مات من ورثته قبل الحكم ولو لم يخلط لم يرث شيئا أو حدث بعد الحكم نزول مانع
عنه بعثي أو اسلام ولو لم يخلط لم يرث شيئا أيضا قال السبكي وهذا كله اذا أطلق القاض الحكم أما اذا مضت
مدة زائدة على ما يغيب على الظن انه لا يعيش فوقها فلا يحكم القاض بموته من مضى تلك المدة السابقة على
حكمه بمن معلوم فينبغي أن يصح ويعطى ان كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقا على الحكم ولعل هذا

(٦ - رجييه)

شي لا حياة حياته سهمان بالباقيين في السكل وبوقف الباقي الى أن يظهر حاله أو يحكم قاض بموته
استقامت حاله مات وخلفا بنين أحدهما مفقود وللبن الحاضر النصف لا حياة المفقود وبوقف النصف الا شيء ولو خلفت زوجا ولو
وأخوين لأب أو لأب أو لأب أحدهما مفقود فلان رجة النصف كاملا وللأخ الحاضر السدس وان كان شقيقا أو لأب أو لأب لعدم اختلاف
نصيب الزوج ونصيب الاخ وللأم السدس لا حياة حياة المفقود وبوقف السدس الباقي فان ظهر المفقود حيا فهو له أو ميتا فهو للأم قال
٣ قوله ان ذكر كان أو هو

كان لا يستقيم الوزن الا اذا ضبطه بنسخ الوامن هو وسكون الهام كما تقدم العلامة الخضر

عدم الحمل ووجوده وموته
وحياته وذكرته وأثرتة
وأفراده وتعددته فنعطى
كل واحد من الورثة الأيمن
ويوقف الباقي إلى ظهور
سائر الحمل مثاله خلاف
زوجة حاملها بالتقدير
عدم الحمل وانفصاله ميتا
الرابع ولها بالتقدير انفصاله
حييا كيف كان الثمن
فتعطاه ويوقف الباقي فإن
ظهر الحمل ذكر أو ذكر أو
أؤذ كور أو أؤذ كور أو
كله أو أولهم على عدد
رؤسهم إن تجمعت أو
ذكر أو الإخلاء كرمثل
حق الانثيين وإن ظهر
أنثى واحدة فلها النصف
أو أنثيين فما كثر فلها
أولهن الثلث والباقي
لبيت المال المنتظم أو يرد
إليه وإن وهذا كله بشرط
أن يفصل الحمل كله وبه
حياة مستقرة فلا يظهر
لأجل الحمل أو يظهر ميتا أو
انفصل بعضهم وهو حي
فإن قبل تمام انفصاله
و انفصل كله حييا حياته
مستقرة لم يرث شيئا
جميع هذه الصور
وجوده كعدمه فيكمل
لزوجته الربع ويكون
الباقي في هذه المسئلة
لبيت المال المنتظم أو
لنحو رجه ولو خالف

من اذ الاحباب وان لم يصرحوا به وما ادهم بوقت الحكم الوقت الذي حكم الحياكم ان المنة قد مضت فيه اه
 (تنبيه) ما تقدم فيما اذا كان المنة قد مضى وان كان مورثا فحكمه ان يوقف ماله جميعه الى ثبوت موته
 بينة او بحكم القاضي بموته اجتهادا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العادة والمشهور وعندنا لا تقدر
 تلك المدة بل المعتبر غلبة الظن باجتهاد القاضي وهذا هو المشهور عند مالكا والحنيفة وجهها الله وقيل
 تقدر بسبعين وهو قول مالك وابن القاسم واشهب وقيل بخمس وسبعين وبه اثنى ابن عتاب من المالكية
 قالوا به القضاة وقيل بشمانين ونقل عن مالك ايضا وفي رواية عن ابي حنيفة انها تقدر بسبعين وفي
 رواية عنه ايضا تقدر بمائة وعشرين ومنهما قيل به من المدة في ولادته لامن فقده وفرق الامام اجهر حجة الله
 بين من يرجي رجوعه بان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لاجرة او فوهة فيوقف ماله وينظر به
 تمام تسعين وان كان لا يرجي رجوعه بان كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت
 او قاتلوا عدوا ولم يعلم من هلك من نجا او خرج من بين اهلها فنفق فادامضى اربع سنين قسم ماله بين ورثته
 من حينئذ والله اعلم (قوله وهكذا حكم ذوات الخ) اعلم ان الوقف عن صرف الميراث في الخلال اسبابا
 منها الشك الحاصل في سبب الحل فانه شك في الوجود والدكورة والعديد جميعا بخلاف الخنثى والمنة وقد افانه
 في الخنثى الشك في المذكورة فقط وفي المنة والشك في الوجود فقط فلذلك قدمه على الحل والمراد بالحل
 الذي يرتب هو حل لو كان منفصلا عند موت القرى ب لورث منسب اماما مطلقا كالحل من الميتة او على تقدير
 دون تقدير كان يورث ويرثه عا ووجه اخ لا بلام لان اخيه الميت قبل موته فان ذلك الحل يرتب تقدير
 كورته لانه ابن اخ فيجب العلم ولا يرتب تقدير الا لفرقة لانهم من ذوى الارحام (قوله حتى يظهر حاله بانفصاله
 حيا) اى حياة مستقرة وتعلم الحياة المستقرة بصياخ او حركة بعد الانفصال او عطاس او امتصاص ثدى
 ونحو ذلك ففى علمت حياة بعد تمام الانفصال باى طريق فانه يرتب ويرث لان الحياة علم الميراث والحكم
 دور مع العلة وجودا وعدما (قوله لم يرتب شيئا في جميع هذه الصور) اى ولم يرتب ايضا ما لم يكن انفصاله
 بناية على امة فوجب الغسرة فان كان انفصاله بناية ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود
 بقية الورثة فمكانه كالعدم بالنسبة لذلك (تنبيه) لا يضبط لعدد الحل عندنا على الاصح لمساكن عن
 الامام الشافعي فنعنا الله به انه قال جالس شيخنا لا يستفيد منه فاذا تخمسته كهول قبلوا واراسه ودخلوا انطبوا
 بخمسة شبان فعملوا كذلك ثم خمسة منحطين ثم خمسة احدث فسالته عنهم فقال كلهم اولادى وكل خمسة
 منهم فى بطن واهمهم واحدة فيجيشون كل يوم يسلمون على و يزورون وخمسة اخرى فى المهد ويقال ان
 سراقه ولدت اثني عشر فى بطن واحدة فرفع امرها لسلطان فطلبها واولادها ثم ردهم عليها الا واحدا ولم تعلم
 حتى خرجت من القصر فلما علمت به صارت صبيحة اهرزت حيطان القصر فقتل لها اليس لك فى هؤلاء الا احد
 شر كفاية فقال ما صنعت انا ولا انا صاحبنا اخشائي التي روافعها وقال الماوردي رجه الله اخبرني رجل
 رده على من اليمن وكان من اهل الفضل والدين ان امرأة بالين وضعت جلا كالسكر فظن ان اولاد فيه
 لاقى فى الطريق فلما طلعت عليه الشمس جرى وتحرلوا ونشق فخرج منه سبعة اولاد كور عاشوا جميعا وكانوا
 يلقاسوا بالآلثة قال كان فى اعضاءهم قصر وصار على رجل منهم قصر عفى فكنت اعسير باليمن بانه صرعك
 بصرع رجل وحكى القاضي حسين ان واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة تله الا نانا فجمعت مرة فقال
 لها ان ولدت اثني لاقنا لك ففزعته وقصرعت الى الله تعالى فولدت اربعين ذكرا كل منهم قسم قدره اصبغ
 كبر واوركبوا فرسانا مع ابهم فى سوق فبعضهم ادفع لهم من هذا لانه لا يضبط لعدد الحل وقيل بقدر باربعة
 يعامل بقية الورثة بالاضرب بتقديرهم ذكورا وانانا وهو قول ابي حنيفة واشهب رجهما الله ورجع

وَبَعْدَ مَا لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي مَعْلَمِهِمْ كَوْنًا لَاحِلًا لَدَامَنَ الْإِنَافَةِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِمُ الْعَوَّلُ فَتَقْتَضِيهِمْ فِرْوَضُهُمْ بِسَبَبِهِ لَانْ مَعْلَمِهِمْ قَوْلُ مَنْ أَرَادَهُ وَخَشِيَ مِنَ الْإِسْبَعَةِ وَخَشِيَ مِنْ فَتْحِهَا الزَّوْجَةَ وَالْإِثْنَ فِرْوَضُهُمْ عَائِلَةً

ويوقف الباقي وهو ستة عشر سهماً إلى طه ورجال الجبل (باب ميراث الغرقى) أقول كان ينبغي للحق أن يقول الغرقى ونحوهم لأنه ذكر حكم الغرقى والهدى والمحروقين ونحوهم قال (وان يمت قوم بهدم أو غرق * أو حادثهم الجرح كالحرق ولم يكن يعلم حال السابق * فلا تورث زاهقاً من زاهق وعدهم كأنهم أجانب * فهكذا القول للسيد الضائب) أقول إذا مات متوارثان فأكثر بهدم أو غرق أو بحرق أو في معركة قتال أو في بلاد غريبة ولم يعلم عين السابق منهم ما أو علم أن أحدهما أو أحدهم سبق الاستحالة بعينه أو لم يعلم سبق ولا معية أو علمت المعية ونسبت فلا تورث واحداً منهم من الاستحالة أو من الاستحالة (١٣) بل اسجد لهم كأنهم أجانب فيرث كل واحد منهم باقى وورثته

لأن شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولم يوجد الشرط فأومات أخوان شقيقان أو لأب يغرق أو تحت هدم ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما زوجة وورثتها وترك الآخر بنتين وتركهما فلا يرث أحد الاخوين من الآخر شيأ بل تقسم تركته الاقل للزوجته اثمن ولبناته النصف ولو لم يمتها الباقي وتقسيم تركته الثاني لم يمتها الثلث ولو لم يمتها الباقي (مسئلة) زوج وزوجة وثلاثة بنين لهم غرق الخمسة جميعاً أو ماتوا ولم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا وللزوج زوجة أخرى وابن منها وللزوجة الغريقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ولأمن الاولاد الثلاثة شيأ من الاخوين بل مال الزوج بمنزله وزوجته وباقيه لانفسه منها ومال الزوجه الغريقة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين

بعض المال كية ومن العلماء من يقدره باثنين ويعامل بقيمة الورثة بالاضر بتقدير الذكورة فيهما أو في أحدهما أو الاثنين وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحداً لأنه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكورة أو أنثى وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه القسوى عند الحنفية ويؤخذ كقيل من الورثة وما تقدم من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وكذا عند الحنفية والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة إلى الوضع مطلقاً سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير دون تقدير فأومات رجل عن زوجة حامل لا وخ شقيق فلا يعطى الاخ شيئاً مادامت حامل بالاجماع لأنه أى الجبل بتقديره ذكر الارث الاخ شيئاً وبعد طه ورجال الجبل لا يخفى الحكم فلو خلف ابن أو زوجة حامل لا قسمة عند المالكية إلى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئاً عندنا حتى تضع لعدم ضبط الجبل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف الثلثان لانهم يقدرونه باثنين والاضر كونهما ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحداً والاضر كونه ذكر أو يؤخذ منه كقيل لا احتمال ان تضع أكثر من واحد فلو خلف أباً أو أمًا حاملًا فالاضر في حق الام كون جملها عددًا فلها السدس وفي حق الاب عدم تعدده فتعطى سدس والاب ثلثين ويوقف السدس بين الام والاب فلا شيء للجدل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث وللاب باقى ويؤخذ منها كقيل لا احتمال أن تلدا أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة إلى الوضع (قوله ويوقف الباقي وهو ستة عشر) هذا عندنا وهو عند الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين والام أربع من خمسة منها والاب كذلك ويؤخذ منه كقيل ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة إلى الوضع

(باب ميراث الغرقى)

الغرق هو الهلاك بالماء (قوله وان يمت) والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة عما من شأنه الحياة ليدخل السقط ويخرج الجسد (قوله أو حادث) أى نازل يقال حادث الشيء حدث وتنازل وهو فى كالم الناطم صفة لموصوف محذوف أى أمر (قوله وعدهم كأنهم أجانب) أى لان نسب بينهم يقتضى الارث (قوله لان شرط الارث الح) اعلم أن شروط الارث ثلاثة أحدها وهو يختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدرجة التى اجتمع فيها الموروث والوارث فتفصيل الاختلاف العلماء فى الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثا الشرط الثانى تحقق موت المورث كما اذا شوهد ميتاً أو الحاقه بالموتى تقديره وذلك فى الجنين الذى انفصل بجناية على أمه توجب الغرة اذا لم يرث عنه غيرهما كما تقدم قريباً فى الجبل الشرط الثالث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالحياء تقديره اكتمل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت ينلهر وجوده عند الموت ولو مضغة أو علقه والشرط باسكان الرأى لعله تعليق أمر بأمر كل منهما فى المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والزامه واصطلاحاً بالزام من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله أى لم يعلم عين السابق) أى بان علم السابق ولم يعلم عين السابق أو علمت

الثلاثة سدسه لانه ولد الزوج الغريقة من غير أبينهم الغريق وباقى ماله لأخيه من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أى لم يعلم عين السابق وكذا فى جدي بعض النسخ وخرج به ما اذا علم عينه واستمر علمه أو نسي فإنه يرثه من مات بعده فى الصورتين فيعطى لورثته من مات بعده نصيب مورثهم من السابق فى الصورة الاولى ويوقف المال كله فى الصورة الثانية الى تذكرة عين السابق لانه غير مألوس من تذكرة وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والقوم فى الامس للرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يشجر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء قوم يقولون زهيرا وما أدري واستأخا لآدرى * اقوم آل حصن ام نساء

وقالوا يدخل النساء فيه على سبيل التبع لأن قوم كل نبي رجال ونساء وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما أرادوا
الناظم والهدم بالدال المهملة الساكنة الفعل وفتح الدال اسم للبناء المهودوم والخرق بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النازح والهاق
الذاهب يقال زهت زهت ووجهه (٤٤) اذا خرجت أي ذهب روجه وقوله فهكذا القول السيد الصائب حسو قال

المعية فلا توارث كافي كلام المؤلف (فرع) سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معاً عند الزوال مثلاً
أمكن أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاختوة أو لا لعدم تيقن موت أحدهما على
الآخر أو يرب أحدهما بالاختوة من غير عكس فأجاب بأن المغربي يرب بالشرق لأن الشمس تزول أبداً
بالشرق قبل المغرب وكذا غروبها بجميع حركاتها فالشركي مات قبل المغربي ختماً القول السائل ماتا عند
الزوال في المشرق والمغرب فربته المغربي ختماً وعليه يقال أن ماتا معاً عند الزوال وورث أحدهما
الآخر اه ذكره شيخ الإسلام في شرح الفصول الكبير (قوله وقالوا بما الخ) أي بصيغة التبري ليربأ
من عهده لا جمل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر
الصالح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه التبع اه لئلا يفتنى علم
دخول النساء الخ لمع أن المراد في كلام الناظم ما هو الأعم فتأمل (قوله بفتح الدال اسم للبناء
المهودوم) قال القرطبي في مختصر الصالح الهدم بالخرق بكسر الخاء المهملة الخ هذا ما مضى الشارح وقال
بالعكس أي كسر الهاء الثوب البالي (قوله والخرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما مضى الشارح وقال
غيره بفتح الحاء والراء ويدل لهذا ما قاله ابن الأثير في النهاية في حديث الفخ دخل مكة ولبية عمامة سوداء
حرقانية قال الزحشمري هي التي على لون ما حرقته النار منسوبة بزيادة الالف والنون إلى الخرق بفتح الخاء
والراء (تنبيه) سكت الشارح رحمه الله عن معنى الفرق والمراد الفرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في
الماء والخبر والشر غرقاً ففتحها فهو غريق وغارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غرسه فيه فهو مغرق
وغريق (قوله السيد) بالسين المهملة أي الصواب يقال سد سدداً اذا سكت صواباً وأسدل الرجل جاء
بالصواب في قوله وفعله ورجل مسدد موقوف للصواب وحينئذ ففعله بعينه الصائب أي المصيب غير المخطئ
عطف تفسيره قول الشارح حسو ليس في محله كنهوم معلوم للمتأمل (قوله فالجمل الخ) ويرجى في بعض
النسخ زيادة بيتين زهداً أقوله

وقد أتى القول على ما شئنا * من قسمة الميراث اذ بينا
على طريق الرمز والاشارة * لمخلصاً باوخر العجالة

أي أي المؤلف رحمه الله بعبارة موجزة قليلة اللفظ كسيرة المعاني متضمنة لاحكام الموارث وقسمتها
وما يتعلق بها في تلك الايات باحسن تركيب واين توضيح فخزاه الله تعالى عنا كل خير وافاض عليه
سجائب رحمته واسكنه أعلى الجنان (قوله جدا) هو مصدر مؤن كالمصدر السابق والجد على النعمة واجب
أي ثواب عليه ثواب الواجب لأن من تركه يأثم بل المراد من أتى به في مقابلة النعمة أن يثب عليه ثواب الواجب
ومن أتى به لا في مقابلة شيء أثبت عليه ثواب المندوب والجد اصطلاحاً هو الشكر لغة فهو ما تراءى فأن وقيل
متساويان وهذا اذا لم تقيد النعمة بالوصول إلى الشاكر فان قيلت بذلك فالنسبة بينهما العجوم المطلق
اصدق الحمد العرفي على كل ماصدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس وشكر المنعم واجب أي يثاب عليه
ثواب الواجب أما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب نهيه فهو واجب شرعاً على كل مكلف ويأثم بتركه
اجتماعاً (قوله والغفر استر) أما العفو فهو ترك المؤاخذه بالذنب والضرب عنه صفحا وكرماً فيكون العفو
أفضل من الغفران لأن الغفران ستر الذنب على الناس يوم القيامة حتى لا يفتضح صاحبها واسكن تحصل
المعاقبة بين العبد وبين ربه كإرادة الله سبحانه وتعالى يقول للعبد كذا وكذا فان اعترف قال سترناه

(فالجد لله على التمام *
جدا كسراً تم في الدوام
نسأله العفو عن التقصير
* ونحير ما نأمل في المصير
وغفر ما كان من الذنوب
* وستر ما شئت من العيوب)
أقول لما خستم أرجوزته
جد الله سبحانه وتعالى على
انعامها كما افتتحها بالجد
وقوله تم هو بالتاء القوية
من التمام أي كمل وفي معنى
الظرفية والدوام البقاء
أي جدا كثيراً تاماً دائماً
مستمر انتم سأل الله الكريم
سبحانه وتعالى العفو عن
التقصير في الأمور وأن
يسستره في الآخرة وأن
يعفوله ما يوجد من الذنوب
وان يستر ما يقع من العيوب
والعفو هو ترك المؤاخذه
صفحا وكرماً والتقصير هو
التواني في الأمور والستر
التغطية والامل الرجا
والمصير المرجع والمراد
به هنا يوم القيامة يوم
يرجع الخلق فيه إلى الله
والغفر استر والذنوب
جميع ذنوب وهو بطرح بعض
الجيم وقوله شئت من العيوب
وهو القبح والعيوب جميع
عيوب فالله يستقبل ذلك
منه بكمه وكرمه قال
(وأفضل الصلاة والسلام
* على النبي المصطفى الكريم
الصقوة الأمثل الاخيار)
أقول ختم كتابه بالصلاة والسلام بعد حمد الله تعالى كما فعل أولاً في ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما والمصطفى من
القوة وهي الخلوص

عليك * وأله الغر قوى المناقب وصحبه الامجاد الابرار *
أقول ختم كتابه بالصلاة والسلام بعد حمد الله تعالى كما فعل أولاً في ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما والمصطفى من
القوة وهي الخلوص

عليك في الدنيا وأنا استرهما عليك اليوم بخلاف القول لا عتاب فيه (قوله والكريم يفتح الكاف الخ)
وهو الجواد أو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب
وهي جمع منقبة وهي ضد المناقب وجمعها منال وهي العيوب والاختيار جمع خير يشدد ويخفف مأخوذ
من الخير ضد الشر لأن الاختيار بخلاف الاشرار فالخير الفاضل من كل شيء والابرار جمع بر يقال بررت فلانا
بالكسر آبره يفتح الباء وضم الراء فأما بابه وبارر وقال ابن الأنباري النهاية يقال بر بر فهو بار وجمعه
بررة وجمع البرابر وهو كثير ما يختص بالاولياء والزهاد والعباد اه فاسأل الله تعالى أن يحشرنا
في زمرة برهم وهذا آخر ما تيسر جمعه ونسأل الله تعالى أن ينجم لنا الجنة السعادة وأن يعفو عنا وأن
يعاملنا بجميل احسانه وأن يدخلنا الجنة بفضلها وامننا من غير سابقة عذاب ولا عتاب سبحانه سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم والاولاد والاصحاب والجدد الكريم الوهاب وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء نافي عشر ذي
القعدة الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة
والسلام قال ولها وقد جعلت ذلك لنفسى لا تنفع به مدة حياتي وأنا أسأل الله أن ينفع بها بعد وفاتي
والمرجو من اطاع على هفوة أو زلة أن يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع
السنة بالتي هي أحسن وأن يدعو لنا بالتجاوز والمغفرة عفو الله لنا ولن دعائنا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(بقول راجي غفران المساوي * معصية محمد الزهري الغمراوي)

الحمد لله الباقي وكل من عليها فان الذي رث الارض ومن عليها هو الخالق كرمه بانيان والصلاة والسلام على
المرشد الى طريق الصواب وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب سيدنا محمد المخصوص بالامراء
القائل العلماء ورثة الانبياء وعلى آله الاتقياء وصحبه السادة المجتباء (أما بعد) فقد تم دعونه
تعالى طبع طاشية العلامة الفاضل والودعي السكامل الاستاذ الشيخ محمد البكري بن عمر على شرح
سبط الساردينى لاهنظومة الرجبية في الموازين وهو كتاب جميل رفيع القدر جليل
جزى الله ولغته النعم الحسان وأسكنه فراديس الجنان وذلك بالطبعة
الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدى أحمد الدردير
قربا من الجامع الازهر المنير وذلك في شهر

شعبان سنة ١٣٢٤ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأتم الخيمية

آمين



والكريم يفتح الكاف
على الافصح ويجوز
كسرهما وهو نقيض اللين
والانام الخلق والعاقب
الذي لا نبي بعده قال عليه
الصلاة والسلام أنا
العاقب فلانبي بعدى وآله
بنو هاشم وبنو المطلب كما
قدمناه أول الكتاب والغز
بضم الغين المجمة والراء
المهجمة هم الاشراف
والاما جد بالجمع جمع
ماجد وهو السكالك في
الشرف والبر هو
ذو الصفات الحمودة وقد
كل هذا الشرح المبارك
والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمساب

(فهرست حاشية العلامة الشيخ محمد البقرى على شرح الرحيميه)

صفحة	
	خطبة الكتاب
٩	باب أسباب الميراث
١٢	باب الوارثين
١٣	باب الفروض المقدرة
٢١	باب التعصيب
٢٤	باب الحجب
٣١	باب الحساب
٣٧	باب المناهضات
٤٣	باب ميراث العرقى

(تمت)



CALL No.

ACC. NO. 4451

AUTHOR

TITLE

الحاشية على شرح الرحبية

[illegible]

MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1.00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.

